غرفة خلع الملابس

وجوه وقياسات

غرفة خلع الملابس

وجوه وقياسات

د.ياسر ثابت

تصميم الغلاف : محمد عيد

رقم الإيداع : 2014/16459

I.S.B.N: 978-977-488-305-7

دار اكتب للنشر والتوزيع



الإدارة : 10 ش عبد الهادي الطحان من ش الشيخ منصور، المرج الغربية، القاهرة .

المدير العام : يحيى هاشم

هاتف : 01144552557 - 01147633268

E – mail :daroktob1@yahoo.com

دار اكتب للنشر والتوزيع : Facebook

الطبعة الأولى ، 2014م

غرفة خلع الملابس

وجوه وقياسات

د.ياسر ثابت



دار اكتب للنشر والتوزيع

المقدمة

هؤلاء رسموا ملامح مصر خلال العقود الأخيرة.

سياسيون ووزراء ومثقفون، وكهنة وسدنة، تباينت أفكارهم وأدوارهم.

ظهروا في عقود وعهود كانت مصر فيها تنهض وتكبو في وقتٍ واحد، حتى يخال المرء أنها تخوض معركة الخروج من عنق الزجاجة الذي لطالما حُشرت فيه بفعل فاعل. اشتهروا في أيام ظلت طويلاً مُشرعة على احتمالات غير محسومةٍ سلفـاً.

تورط بعضهم في صناعة الطاغية؛ هم من مدحه حتى تحول إلى وثن، وهم الذين كانوا يده الباطشة وعينه وأذنه. بعضهم الآخر اجتهد كي يكون الناصح الأمين، في حدود الدور والمكانة. فريق ثالث، آثر الصمت، واستكان إلى "الوظيفة" والمركز المرموق، قبل أن يغادر موقعه غير مأسوف عليه.

هذا عن الوجوه. أما القياسات، فهي أصل العلة وبيت الداء.

والقِياسُ في اللغة هو ردُّ الشيء إلى نظيره، وفي الفقه: حَمْل فرع على أصل لعلةٍ مشتركة بينهما، وفي المنطق: قولٌ مركب من قضيتين أو أكثر متى سُلّم لَزِمَ عنه لذاته قول آخر.

ويصح القول إننا قصدنا في عنوان الكتاب الأمور الثلاثة بشكل أو بآخر.

إن هذه الوجوه حضرت أو غابت في توقيتات كانت مصر فيها مثخنة بالجراح والصراعات والمرارات، لا تكاد تهدأ إحدى جبهات الصراع فيها، حتى تُفتح جبهات جديدة. وبفضل حضور هؤلاء أو نتيجة غيابهم، أصبحت قاهرتنا على ما هي عليه الآن، قاسية الوجه والملامح، جانحة إلى التعصب والإقصاء المعنوي والجسدي لكل مختلف.

استعراض هذه الأسماء يجعلك تفهم لماذا لم ينتهِ الماضي تماماً، ويفسر لك أسباب عدم وضوح صورة المستقبل، ويشرح أسرار الحاضر الغائم، الذي بعضه ملتهبٌ حماسة، وبعضه الآخر يسوده غموضٌ يستبق ميلاد الخوف.

هؤلاء جميعاً مسؤولون بالسلب أو الإيجاب عن الماضي الذي عاد ليحكم الحاضر، إلى حد كبير، حتى أنه يكاد يتحكم في المستقبل.

بعض هؤلاء هم الذين جعلوا حتى قاع الانحطاط الذي كنا نكرهه ونحاول الإفلات منه، ينفتح تحتنا لنهبط إلى قاع انحطاط أعمق، في ظل أجواء محتقنة، واستقطاب أقرب إلى التعصب، وتسيب أقرب إلى الفوضى، وانهيار أخلاقي، فضلاً عن طغيان الخرافات السياسية والاجتماعية على نحو يجعل العقل المصري في خطر.

أقل القليل من الأسماء الواردة في هذا الكتاب هم من بحثوا عن وطن عادل ومتسامح ومتقدم، يرفع الظلم ويجبر الضرر عن الضحايا ويحفظ للجميع حقوقهم وحرياتهم دون تمييز. وطن يحترم كرامة الإنسان ويمتنع عن امتهانها ويجتهد لكي يوفر لها مقومات صونها

المتمثلة في المساواة وتكافؤ الفرص وحق الاختلاف وحرية الاختيار والمبادرة الفردية. وطن تتطهر مؤسساته العامة والخاصة من الفساد ومن التورط في انتهاكات للحقوق وللحريات وفي الاستغلال غير المتوازن لموارد المجتمع ويراقب به الناس شاغلي المناصب العامة والخاصة وينجحون في محاسبتهم القانونية المنضبطة حين يتجاوزون وبغض النظر عن مواقعهم وتحالفاتهم وشبكات مصالحهم.

الاستقراء الجيد للشخصيات التي تناولها الكتاب، والقراءة الفاحصة لسيرهم ومسيرهم، ومواقفهم وممارساتهم، يوضحان بجلاء أن مصر لن تقوم إلا بعد التخلص من مهرجيها وهواتها وإبعادهم عن التصدي للشأن العام الذي هو موضع الجد، حيث لا هزل معه ينفع ولا يشفع. مصر تحتاج إلى الجادين المحترفين المتخصصين كلٌ في مجاله، وليست في حاجة إلى أن تتحول إلى محطة عابرة في حياة عابرين محدودي الموهبة متواضعي المستوى، ممن يدخلونها ليرتدوا زي السلطة والثروة والأوسمة والنياشين، قبل أن يغادروها باستخفاف، كما لو أنها غرفة خلع الملابس في هذا المحل أو ذاك المتجر.

الشيء الأكيد أن هذه النماذج بأدوارها المختلفة وتصريحاتها المعلنة وتحالفاتها السرية، تدفعنا إلى القول بأن استعادة الدولة الفاعلة لا يكون إلا بثلاثية الديمقراطية والتنمية والقانون. الديمقراطية تعني مشاركة كل أبنائها في صناعة المستقبل، والتنمية هي تمكين المواطن من موارد مجتمعه، والقانون هو تحقيق المساواة، وتطبيق قواعد العدالة.

استدعاء هذه النماذج بات ضروريــًا، بعد أن نجح المزيفون على الجانبين في ترويج ثنائيتهم العقيمة: دولة الإخوان أو دولة مبارك.. فتاه الناس. استحضارهم فريضة، خاصة أن بعضهم أو قل غالبيتهم كانوا من أركان أنظمة عجزت عن إدراك أن "السلطة المطلقة، مفسدة مطلقة"، مهما تزينت تلك السلطة المطلقة بشعارات دينية أو وطنية، ومهما زين لها المنافقون أن المصلحة الوطنية تقتضي أن تصبح "القوة فوق العدل".

تسقط الأنظمة من داخلها أولاً، تمهد الطريق لانهيارها بممارساتها وسياساتها، وتُقدم لكل عدو وخصم ومنافس ما يبني عليه سعيه، وتوفر لهذا السعي الحاضنة الشعبية المؤمنة بحتمية التغيير. هذا هو الدرس القريب الذي ذهب بنظاميّ حُكم في 3 سنوات فقط، كل منهما كان يعتقد أنه يملك من القوة والبأس ما سيجنبه السقوط.

إن تأميم السياسة ومصادرة الحقوق والحريات وتجاهل مطالب الفئات الفقيرة والمعدمة، وتغليب الأمن على العدل الاجتماعي وحرية التعبير، هو طريق التراجع لا التقدم.

بين النجع والمنتجع، وبين القصور والتقصير، تدفع مصر فاتورة عصر الانحطاط، ويدور أهلها في دوامات تشبه الغرق في ترعة راكدة.

هناك أممٌ انهزمت عسكريــًا، أو أنهكت اقتصاديــًا، أو انفرطت اجتماعيــًا وعرقيــًا، أو جفت الدماء في عروق جسدها، فراحت تبحث في ذاكرتها عن أسطورة تحث على إعادة الوعي، وشخصيات

تقدم نموذجـــاً لما يجب أن نكون عليه، أو حتى لما ينبغي أن نتجنبه، كي ننجو من الطوفان الذي أغرقنا، أو الجفاف الذي يطاردنا.

ربما يكون في استقراء شخصيات هذا الكتاب، وتنشيط الذاكرة التاريخية المثقلة بالأسى، ما يخفف من الآلام ويوقظ الهمم ويبعث على الوعي ويحث على النهوض بعد طول قعود.

أرجو لكم قراءة مفيدة وممتعة.

ياسر ثابت

القاهرة

5 يوليو 2014





أسامة الباز.. صانع الملوك يركب المترو!

في مصر، معادلة شبه مستحيلة اسمها: النفوذ مع الولع بالبساطة.

لكن أسامة الباز نجح في حل المعادلة ببراعةٍ ربما لاحقت ككابوس من جاؤوا إلى السلطة بعده.

فقد احتفظ الباز بصورته اللامعة كمفاوض سياسي عتيد، ولاعب رئيسي ومستشار نافذ، مع تمسكه بصفة التواضع التي منحته مكانة فريدة في قلوب كثيرين.

ولأنه كان "نقطة تلاق" بين مختلف التيارات والأنظمة المختلفة، فقد اجتمعت مصر والعرب في سرادق عزائه. مئات السياسيين والدبلوماسيين والعسكريين والوزراء الحاليين والسابقين، وآلاف المواطنين العاديين من مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح الاقتصادية، كانوا هناك في وداع مايسترو السياسة الخارجية المصرية[1] ورجل الدولة بكل ما يعنيه هذا الوصف.

كنت تراه يمشى منفردًا دون حراسة، مستقلاً المواصلات العامة، ومن بينها مترو الأنفاق، أثناء تحركه من منزله في المعادي – قبل أن يتركه ويذهب للإقامة في القاهرة الجديدة– إلى مقر عمله بالقرب من

---

[1] معتز نادي ووكالة أنباء الشرق الأوسط، وفاة الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي لمبارك عن عمر 82 عامـاً، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 14 سبتمبر 2013.

ميدان التحرير، سُرة مصر، وآية حيويتها الدافقة. تجده في المترو مسندًا ظهره إلى الباب الخلفي، دون أن يكترث به أحد، وهو ما يريده بالفعل. تلهو أصابعه بتذكرة مترو بيضاء، تشير إلى أنه يحمل اشتراكـًا في مترو الأنفاق. شخصية ودودة تحب أن تكون وسط الناس؛ لأنه واحدٌ منهم.

المترو كان اختيار رجل عملي، يعرف أن المترو يمكن أن يقطع هذه المسافة في نحو عشر دقائق، في حين تقطعها السيارة في ساعة ونصف الساعة، وهو أمرٌ لا يطيقه، خاصة إذا كانت سيارته متواضعة وغير مكيفة، ويمكن أن تتمرد عليه من الحر.

درج الناس على رؤيته في كل مكان دون أي حراسة، وكان يمكن أن تشاهد هذا الدبلوماسي رفيع الشأن والفقيه القانوني عابرًا ميدان التحرير ليشتري بنفسه شيئـًا، أو قاطعـًا الشوارع المحيطة به أو أمام مبنى جامعة الدول العربية، أو مارًا فوق كوبري قصر النيل، وأحيانـًا يقطع الطريق ليلتقط سيارة أجرة. وربما تندهش وأنت تراه واقفـًا في الطابور لقطع تذكرة سينما في وسط البلد، أو وهو يتناول وجبة الفول والطعمية المفضلة لديه أمام محل التابعي الدمياطي أو محل نجف للسندوتشات.

وربما تجد صانع الملوك في عهديّ السادات ومبارك أمام كشك لبيع الصحف والمجلات وهو ينتقي بعضها للقراءة، أو تشاهده مصطحبـًا طفلته مريم لشراء أدواتها المدرسية من مكتبة "فوليوم" بنفس الشارع الذي يسكن فيه. وببساطة أيضـًا ستشاهد نفس الرجل، مساء، جالسـًا في هدوء شديد على مقهى أو في غاليري أو ندوة فكرية وثقافية يستمع أكثر مما يتكلم.

كان اسمه يكفيه، وأعماله تحميه.

رآه جيرانه أكثر من مرة يقوم بدفع سيارته لنهاية الشارع مع حارسه عندما تتعطل ويفشل في إصلاحها، وكان يجلس بشكل شبه يومي في مقهى "سيلانترو" في المعادي ويتناول فيه القهوة، وقد يشاركه الجلسة عددٌ من الأصدقاء من زائريه.

رغم عمله في قلب المطبخ السياسي، وقربه من الرئيس الأسبق حسني مبارك، ودوائر صنع القرار في نظامه، فإنه لم تظهر عليه أعراض مئات المسؤولين الكبار والصغار الذين ساهم في وصولهم إلى مناصبهم.. ومن هذه الأعراض الغطرسة والتعالي والكلام من طرف الأنف. اتسم على الدوام بترفعٍ نادر عن المناصب ومواقع السلطة، مارسه بصفاء نفس ظل ملازمـــًا له حتى وافاه الأجل.

وبالإجمال، فإن المسؤول الفاسد تظل له رائحة تسبقه، وإن أخفاها، وإذا كان الأمر كذلك، فإن أسامة الباز الذي نعرفه، ظل أبعد الناس عنها، بامتداد حياته.

لم يكن أسامة السيد محمد الباز، الذي رحل في **14** سبتمبر **2013**، يدخل صالة كبار الزوار في المطار، ولم يألف ركوب سيارة فخمة في حياته اليومية، بل إنه لم يكن يحِبُّ أن يُطلَق عليه أو ينادى بالألقاب التي تطلق على نظرائه ويفضل مناداته بالدكتور أسامة فقط. حتى الذين عرفوه خلال دراساته العليا في بوسطن يروون كيف أن العاملين في المطعم الذي يرتاده بانتظام كانوا يعرفون ما يطلبه أسامة كل يوم؛ كوب من اللبن وحلقات من البصل.

يشير شقيقه فاروق الباز إلى أن والدته كانت تشفق على أسامة؛ لأنه كان نحيفـاً ضعيف البنيان وكانت تعد له طعامـاً خاصـاً وتجلس بجانبه لكي تشجعه على الأكل، يتشاوران في أمور شتى. فضلت الوالدة أسامة على باقي أشقائه جميعـاً في شراء ما يحتاجه المنزل لحكمته في اختيار المشتريات، ولأنه كان يجالسها أثناء الطهي، فقد تعلم منها الكثير، وذلك هو ما جعله طاهيـاً ماهرًا خلال سنوات الدراسة في الولايات المتحدة[2]. ويشيد رفاق الدراسة بإجادة أسامة طهي الطعام. وكان الطبق الأشهر له "العدس الأباظي"؛ لذا كان الطلبة المصريون والعرب يطلبون منه في مناسبات عدة طهي هذا الطبق الشهي[3].

هكذا عاش أسامة فترة غير قصيرة ينفق على دراسته مقيمـاً في شقة صغيرة متواضعة يشاركه فيها شاب أميركي يدرس هو الآخر في جامعة هارفارد، مترفعـاً عن أن يطلب لنفسه شيئـاً ربما لا يكون له حق فيه.

ويحكي البعض عن دقته واهتمامه بالتفاصيل الصغيرة في عمله، حتى أنه كان يحوِّل عادةً بخطه العربي والإنجليزي الجميل، الملاحظات والتحليلات والخطط والسيناريوهات المحتملة إلى رسم بياني واضح

---

[2] د. فاروق الباز، أسامة الباز: الزاهد عاشق البساطة الذي عاش وسط الجماهير وتميز بالذكاء الخارق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 مارس 2014.

[3] د. سعد الدين إبراهيم، أسامة الباز وشريط الذكريات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 سبتمبر 2013.

المعالم. والحقيقة أن القلم والورقة كانا من أهم ما في حياته، وكم كان يسعد كثيرًا إذا قدم إليه أحدٌ مجموعة من الأقلام تكتب كالحرير.

وأسامة الباز، المولود في 1931، بقرية طوخ الأقلام، بمركز السنبلاوين، في محافظة الدقهلية، هو "الألفة والنابغة في العائلة"، كما قال لي ذات يوم شقيقه عالم الجيولوجيا الكبير د. فاروق الباز.

تربّي أسامة وسط عائلة كبيرة أكبر أبنائها محمد، الذي أصبح ضابطـًا بالمدفعية، ثم مدرسـًا بالكلية الحربية، ثم أسامة ثم عصام الذي أخذ نفس مسار الأخ محمد ثم فاروق. جاء بعد فاروق ثلاث بنات: ليلى التي أصبحت تدرس الفنون، ثم ثريا التي درست العلوم مثل شقيقها فاروق وسمَّاها أسامة "فاروقاية" وأصبحت أستاذة للكيمياء في مدارس الرياض، وأصغرهن صفاء الطبيبة التي أصبحت مساعدًا لوزير الصحة، جاء في نهاية المطاف حازم الذي يُعلم الهندسة الميكانيكية في الجامعة الأميركية بالشارقة، ثم نبيل خريج التجارة الذي عمل في قطاع الائتمان في المصرف العربي الدولي.

مع أن أسامة وُلد في قرية طوخ الأقلام أثناء الإجازة الصيفية لأبيه الذي تنقل بحكم عمله بين محافظات عدة، كما كان الحال سنويـًا، لكنه قضى مرحلتي الابتدائية والثانوية في دمياط وتعلم من أهلها الكثير. كان يتباهى بأن إعداد الحلوى في دمياط لا يعادله أي مكان آخر. كذلك بدأت مهارته في الكتابة تظهر عندما سأله عصام أن يكتب مسرحيات قام الأشقاء بعرضها على شباب الحي بين آونة وأخرى، حيث كانوا يبيعون تذكرة الدخول بنصف قرش، وكان عصام يتصرف في الحصيلة لأنه يقوم بدور البطل[4].

---

[4] د. فاروق الباز، مصدر سابق.

اتصف أصدقاء أسامة في هذه المرحلة بالتميز لاحقـــاً. شمل ذلك إبراهيم شحاتة الذي أصبح نائبـــاً قانونيـــاً لرئيس البنك الدولي في واشنطن، والوزير المهندس حسب الله الكفراوي، وعبدالرؤوف الريدي الذي أصبح سفيرًا لمصر في واشنطن. وتزامل الريدي مع الباز في معظم مراحل الدراسة في مدرسة دمياط.

عندما التحق أسامة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، أصرت والدته على الانتقال هناك؛ إذ لم تكن تتخيل معيشته وحده؛ لذا كان الأب يقضي معظم أيام الأسبوع في شبين الكوم لإدارة معهدها الديني، ويأتي إلى العائلة يومي الخميس والجمعة.

أجاد أسامة اللغة الفرنسية خلال دراسته الجامعية؛ لأن القانون كان مبنيـــاً على ما تركه نابليون في مصر. وشهدت سنوات دراسته الجامعية الكثير من القلق السياسي، خاصة التظاهر ضد الاحتلال الإنجليزي. كان يميل في ذلك الوقت إلى حزب الوفد وخطابات مصطفى النحاس وحكومات مكرم عبيد ومحاورات فؤاد سراج الدين. شاركه في ذلك زميلاه إبراهيم شحاتة ومفيد شهاب.

تخرج أسامة بامتياز؛ لذا عُيِّن بالقضاء وترقى بسرعة وكيلاً لنيابة الوايلي والزيتون ومصر الجديدة عام **1953**. تعرف في هذه السنوات على مسار القانون في مصر قبل أن يتقدم للعمل بوزارة الخارجية، ويتم تعيينه سكرتيرًا ثانيـــاً، عام **1958**، ليصبح أصغر من حصل على درجة سفير في العام **1975**، حتى وصل إلى منصب وكيل أول وزارة الخارجية، وكان مديرًا لمكتب إسماعيل فهمي، الذي

عُيِّن وزيرًا للخارجية في نوفمبر 1973 واستقال احتجاجـًا على زيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977.

في السلك الدبلوماسي وأروقة الخارجية، تعرف على جهابذة السياسة الخارجية تحت قيادة الوزير محمود فوزي، وعمل معه في ذلك الوقت تحسين بشير ونبيل العربي وعمرو موسى وغيرهم.

حصل أسامة على بعثة للدكتوراه في القانون الدولي بجامعة هارفارد عام 1960. اختار موضوع البحث في الوضع القانونى لانفصال دولة إلى دولتين، كان اختياره محل استغراب المقربين منه، لكن انفصال سوريا عن مصر في تجربة "الجمهورية العربية المتحدة" أثبت أن لاختياره تطبيقـًا عمليـًا!

تأثر أسامة بسنوات دراسته في جامعة هارفارد، حيث تعلم هناك على أيدي أساتذة كبار منهم هنري كيسنجر وروجر فيشر. وكان يقضي معظم ساعات النهار في مكتبة "وايدنر" حتى غروب الشمس، ثم يتنقل بين أسواق كامبريدج لاختيار ما لذ وطاب للطهي لمن يأتيه من زملائه، خاصة إبراهيم شحاتة وإسماعيل سراج الدين وأكي كلمتسيس وغيرهم.

بزغ نجم أسامة وسط زملائه في الولايات المتحدة، حيث أصبح رئيسـًا لمنظمة الطلبة العرب. اتصف عندئذ بالحكمة في سياق المنظمة ورئاسة اجتماعاتها وتقنين عملها تبعـًا لقوانين "روبرتس" الصارمة. تعرف في ذلك الوقت على كمال الجنزوري وعاطف عبيد وفؤاد سلطان الذين برزت أسماؤهم لاحقـًا في حكومات مصر،

إضافة إلى محسن العيني وعبدالكريم الإرياني من اليمن وعبداللطيف الحمد من الكويت وغيرهم.

نال الدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد الأميركية في 1962 قبل أن يعود إلى مصر. تألق أسامة في تلخيص أهم الأخبار العالمية ووقعها على سياسة مصر. قام بذلك العمل في مكتب حسنين هيكل الذي كان يطلب الملخصات لاختيار ما يرى منها ملائمـًا للعرض على الرئيس جمال عبدالناصر. كان ذلك العمل هو مدخل أسامة إلى أروقة السياسة العليا في مصر.

سيرته المهنية تتضمن محطات مهمة تعطي نبذة عن دور الرجل ومكانته، فقد كان أحد مستشاري مركز الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بمؤسسة الأهرام ومديرًا لمكتب الأمين الأول للجنة المركزية للشؤون الخارجية ثم مقررًا للجنة الشؤون الخارجية المنبثقة من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومديرًا للمعهد الدبلوماسي ومديرًا لمكتب نائب رئيس الجمهورية؛ ثم مديرًا لمكتب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية، علاوة على منصبه كوكيل أول وزارة الخارجية.

كان أسامة الباز طوال عقود هو الذي يملأ الفراغ الموجود في مؤسسة الخارجية والدبلوماسية المصرية.

فقد عُيِّن وكيلاً للمعهد الدبلوماسي بالقرب من مبنى وزارة الخارجية في ميدان التحرير. اختار لنفسه مكتبـًا في مبنى ملحق بالمعهد، وبالرغم من إعداد مكاتب له، أحدها في الدور الأول من

مبنى وزارة الخارجية، وكان يتردد عليه أحيانـــًا، والثاني في رئاسة الجمهورية – وقد انقطع عنه منذ بواكير الألفية الثالثة ، فإنه ظل يداوم في مكتبه بملحق المعهد الدبلوماسي، الذي شارك في تأسيسه هو والسفير محمد التابعي. بل إن مكتبه الثالث المفضل لديه كان قبل أكثر من ثلاثة عقود قاعة محاضرات المعهد الدبلوماسي قبل أن ينفرد بمبناه القريب منه.. وربما لا يعرف بعض الدبلوماسيين أن معهدهم بدأ في مكان بعيد كان اسطبلات خيل من قبل.

في هذا المعهد تتلمذ على يديه أجيال من الدبلوماسيين وأفادهم كثيرًا.

اهتمام الرجل بالتثقيف السياسي والدبلوماسي للعاملين في الخارجية كان جليـــًا؛ إذ استقدم لتلاميذه في معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية كوكبة من كبار الفقهاء والمفكرين وأساتذة الجامعات من أمثال جورج أبي صعب وتحسين بشير ود. عبدالوهاب المسيري ويحيي العزبي، إلى جانب أسماء لامعة في سماء الوطن من طراز د. لويس عوض وأحمد بهاء الدين وأنيس منصور وسلامة موسى ومحمود السعدني وغيرهم.

بالنسبة لكثيرين، كان مكتب أسامة الباز يبدو قديمـــًا.. قطعة من التاريخ.. يضم صالونين، وجهاز تليفزيون و"رسيفر للدش"، ولوحات تشكيلية لصيادين يسعون للرزق، إضافة إلى صور شخصية له ولزوجته مذيعة التليفزيون أميمة تمام، وابنه الأكبر باسل، وصغيرته مريم. قد تستوقفك في مكتبه صناديق كرتون يضع فيها أوراقه، وحقائب مختلفة لا حصر لها. ولا يفاجأ الذين يعرفونه عن قرب

بوجود قمصان جاهزة للاستعمال، وكتب، وعلب فيتامين (سي)، ونظارات طبية، وزجاجات كولونيا أصبح من الصعب العثور عليها.. ماركة (555).

شغل د. أسامة الباز أهم المناصب في الدولة، وكان في واجهة السلطة، وربما هو أحد من القلائل الذين عملوا مع عبدالناصر والسادات ومبارك. كان دومـــًا العقل المفكر للسياسة الخارجية المصرية، لكنه لم يرغب أبدًا أن يكون وزيرها، فقط كان يقدم نفسه بصوته الرخيم أنه وكيل أول وزارة الخارجية المصرية. لم يكن راغبـــًا في تقديم نفسه في منصب يلتصق بكلمة الرئيس. كان يريد أن يعمل بحرية ويعيش كذلك أيضـــًا بعيدًا عن بريق السلطة والتزاماتها، وحسب تعبير د. محمد إبراهيم كامل، وزير الخارجية في زمن كامب ديفيد، فإن أسامة الباز هو سلطة في الظل تعرف جيدًا كيف تهرب من الأضواء.

مشوار النجاح بدأ في عهد جمال عبدالناصر.

ظهر الباز مرات مع عبدالناصر في اجتماعات عدة تناقش شؤون الأمن القومي. وفي عام 1971 كان مسؤول العلاقات الخارجية في منظمة الشباب التي أسسها ناصر لتكوين جيل وصفه بأنه "على موعد مع القدر".

فطن الرئيس السادات إلى قدرات أسامة منذ أول لقاء، واعتمد عليه في تحليل الأمور وتلخيص مطالب الفلسطينيين، ثم اختاره ليكون ذراعه اليمنى في عملية التفاوض التي بدأها بعد زيارته للقدس، وطلب منه كتابة الجزء القانوني من خطابه الشهير الذي ألقاه في الكنيست

الإسرائيلي. شارك عميد الدبلوماسية المصرية في مفاوضات كامب ديفيد، وصياغة معاهدة السلام في **1979**، وتولى مسؤولية الملف الفلسطيني- الإسرائيلي فترة طويلة.

أصر السادات على حضور الباز جميع لقاءاته في كامب ديفيد، حتى في اللقاءات الرئاسية الخاصة مع جيمي كارتر ومناحم بيغن. وافق الاثنان على ذلك أولاً لإصرار السادات، وثانيــًا لعلمهما أن أسامة رجل قانون متميز يمكن الثقة به كليــًا وتمامــًا. كانت هذه الثقة في مكانها، حيث إن أسامة لم يذكر قط شيئــًا عما دار في هذه المشاورات الرئاسية.

ويصف د. بطرس غالي أعضاء الوفد المصري في كامب ديفيد بعبارةٍ دالة وموجزة يقول فيها: "وكان محمد كامل متوترًا، وحسن التهامي حالمــًا، بينما أسامة الباز يشع بالذكاء والطاقة".

كان الباز صقر المفاوضين المصريين في كامب ديفيد؛ إذ أرهق المفاوضين الإسرائيليين بالتدقيق في كل تفصيلة وفاصلة، كما بلغ الأمر حد أن كاد الباز يمسك بخناق د. بطرس غالي أثناء الجدل حول بعض مسائل الاتفاق. مع ذلك، فقد أرجع غالي الفضل فيما أحرزه المفاوض المصري من نجاح إلى القدرات الفنية والقانونية لشخص واحد هو أسامة الباز.

كان الرئيس الأميركي جيمي كارتر يعرف أن أكثر أعضاء الوفد المصري تأثيرًا في مفاوضات كامب ديفيد هو أسامة ويقابله في الوفد الإسرائيلي المستشار القانوني أهارون باراك، وكان كارتر كثيرًا ما

يتصل بشكل مباشر بكلا الرجلين ويطلب منهما أن يحضرا لمناقشته كل على حدة لمحاولة إيجاد حل لما يطرأ من مشكلات في المفاوضات. وكان أسامة يذهب ويعود بعد أن يمر على الرئيس السادات في كابينته ليبلغه بما حدث؛ ثم يعود ويجلس على سريره، ويسجل ما جرى من مناقشات بينه وبين كارتر[5].

ويحكي البروفسور ويليام كوانت، المسؤول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي وأحد المشاركين في اجتماعات كامب ديفيد، أن مشهد الرئيس كارتر وأسامة الباز حاملين القواميس وكتب القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات، كان مشهدًا معتادًا في هذه الأوقات التاريخية. حمل الرجل أعباء اللحظة كلها من ناحية المعلومات والقانون الدولي والخبرة في الصياغة، في حين كان السادات كان يقضي معظم أمسياته في كامب ديفيد، وهو يدخن غليونه ويشاهد أفلام فريد الأطرش، حسب أسامة الباز نفسه.

كتب الرئيس الأميركي جيمي كارتر بعد ذلك، وبريزنسكي مستشاره للأمن القومي وسايروس فانس وزير الخارجية عن المفارقة ما بين الوفد الإسرائيلي والوفد المصري، بين فريق إسرائيلي كامل، ورئيس وحيد مع خبير سياسي وقانوني واحد تم تنصيبه لحظة المواجهة بعد أن قرر وزير الخارجية الاستقالة. ثابر أسامة في مهمته، حيث شارك في صياغة كافة الوثائق الخاصة بالمفاوضات، وأرهق

---

[5] عبدالرؤوف الريدي، أسامة الباز، جريدة "الشروق"، القاهرة، 18 سبتمبر 2013.

الإسرائيليين بملاحظاته ومراجعاته، لينال بعدها وسام الجمهورية من الطبقة الأولى.

في كامب ديفيد، وبعد معاناة مريرة انتهت بجلوس كارتر مع أسامة الباز من مصر وممثل لإسرائيل، تمت صياغة الاتفاق الذي احتفل بتوقيعه في البيت الأبيض بحضور كارتر والسادات وبيغن، إلا أن أعضاء الوفد المصري، بمن فيهم أسامة الباز مهندس الاتفاق، تغيبوا على غير اتفاق عن الاحتفال وذهبوا إلى الفندق. ويروي أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية الأسبق وأصغر أعضاء الوفد المصري، كيف دخل غرفة أسامة الباز فوجده جالساً على السرير يكتب بعض الأوراق، فكان أن سأله عن رأيه في الاتفاق، وكان رد الباز كلمة واحدة بالإنجليزية: **Bad**، لكنه أضاف أنه لم يكن ممكناً تحقيق ما هو أكثر مما تم التوصل إليه[6].

كانت مفاوضات كامب ديفيد وما تبعها سبباً في تعامل أسامة مع المؤسسة العسكرية المصرية. سهّل ذلك صداقته مع المشير محمد عبدالحليم أبوغزالة، الذي كان يعرفه باسم "ثروت" منذ أن كان زميلاً ورفيقاً دائماً لأخيه الأكبر محمد في الكلية الحربية وسلاح المدفعية وما بعدهما. يروي فاروق الباز كيف دُعي مع شقيقه أسامة للاحتفال مع كبار قادة الجيش برفع علم مصر في سيناء لأول مرة منذ عام 1967، فيقول: "وقفت في الصف خلف أسامة، حيث

---

[6] أحمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، 2013.

توجهنا فردًا فردًا لتقبيل العلم الذي حمله الرئيس السادات على يديه متأثرًا. قال لي أسامة بتأثر شديد: "اللحظة دي... تستاهل كل التعب بتاع كامب ديفيد"[7].

بعد تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، بدأت لأسامة مهمة أخرى. كان السادات قد اختار حسني مبارك نائبـــاً للرئيس، وعيّن أسامة مستشارًا لنائبه للشؤون الخارجية. اعتمد السادات على أسامة في تحسين علاقات مصر مع العالم العربي بأكمله، خاصة أنه كان يعلم أنه يتمتع باحترام ودعم الفلسطينيين قادة وشعبـــاً. هكذا ترعرعت علاقة أسامة برؤساء وقادة الدول العربية ووزراء خارجيتها وغالبية المفكرين والمحللين العرب، وقد كانت له علاقة وطيدة مع العاهل الأردني الملك حسين بن طلال وأخيه الأمير الحسن والعاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وكذلك وزراء الخارجية، شاملاً ذلك سعود الفيصل ويوسف العلوي وعبدالكريم الإرياني، كما كانت علاقاته بكل الأطياف السياسية في السودان متميزة.

كان أسامة هو رجل الأزمة بوجوده إلى جوار نائب الرئيس آنذاك حسني مبارك؛ ومع الرحيل الدامي للسادات في أكتوبر **1981**، لعب الباز دورًا مهمـــاً في هندسة وإيقاع الخطوات التي اتخذت حتى تمت تولية نائب الرئيس رئيســـاً للبلاد في إيقاع دستوري سليم.

---

[7] د. فاروق الباز، مصدر سابق.

وطوال الأعوام العشرة الأولى من حُكم مبارك (1982-1992) كان أسامة هو أكثر الناس تأثيرًا في إدارة دفة البلاد وخاصة في السياسة الخارجية، حتى أن كثيرين وصفوه بأنه كاتم أسرار منظومة مبارك الرئاسية لسنوات طويلة. استقرت مهمة كتابة الخطابات السياسية في عهد مبارك عند مستشاره السياسي أسامة الباز.

كان الباز كلما اجتمع مع شقيقه فاروق الباز وصديقيه علي عبدالعزيز وإبراهيم كامل، ناله عتابهم على وجوده داخل نظام تتقهقر فيه مكانة مصر عربيــًا ودوليــًا. كان تعليقه دائمــًا: "شغلتنا نعرف إيه سياسة الدولة من الرئيس ثم نضعها في أحسن إطار". هكذا كان يرى أن سياسة الدولة هي ما يحدده الرئيس تبعــًا للدستور، وعليه إذن أن يطليها بأحسن الألوان لإظهارها للغير محليــًا وعالميــًا[8].

أخذ دور الباز في الأفول في الأعوام العشرة الأخيرة من حُكمٍ مبارك التي ظهر فيها مشروع التوريث، حتى تلاشى تأثيره تدريجيــا ودون ضجيج، وإن لم يصدر قرار رسمي بإلغاء أي من امتيازاته كوكيل أول بوزارة الخارجية.

اختار الباز طوعــًا الابتعاد عن المسرح السياسي قبل نحو عقد من رحيل مبارك عن سُدة الحُكم، ولم يظهر بعد ذلك إلا نادرًا في تصريحات مقتضبة. وربط محللون بين هذا الغياب وظهور الملامح الأولى لمشروع توريث الحُكم، ما أكده في حواره مع جريدة "المصري اليوم" في 2012، بقوله: "لم أكن وراء ملف التوريث، بل كان أحد

[8] المصدر نفسه.

الأسباب الرئيسية في ابتعادي عن مؤسسة الرئاسة. ولا أنكر أنني كُلفت من قبل مبارك بتعليم نجله جمال السياسة، ولم أكن من الداعمين لتوليه رئاسة الجمهورية"، فيما عُرِفَ بملف التوريث آنذاك.

خرج الباز من السلطة حين تحوَّل من مستشار يصنع السياسات إلى مستشار لا يُستشار. وروى الباز لمحمد سلماوي ذات مرة كيف سُحبت منه مسؤولية كتابة الخطابات السياسية لمبارك بالتدريج، إلى أن وصل لمرحلة كان يكتب فيها الخطاب ليجد الرئيس يلقي خطابـًا آخر كتبه ابنه.

من تناولوا أسامة الباز، لم يذكروا أن بدايات خروجه من دائرة مبارك تزامنت مع موقفه المسؤول من السودان بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال مبارك في أديس أبابا في يونيو **1995**. يومها دق صفوت الشريف طبول الحرب بعد تدهور العلاقات، لكن الباز قال إنه لا يمكن لمصر أن تنال من سوداني واحد والأزمة لا بدَّ من تناولها عبر القنوات السياسية والمنظمة الدولية لو اقتضى الأمر. وصرح مبارك لجهاد الخازن في جريدة "الحياة" بأن هذا المسؤول تكلم من تلقاء نفسه وستتم محاسبته. بعدها بدأ نجم أسامة الباز كمستشار سياسي لمبارك رحلة الأفول.

منذ أن اختفى الباز عن الساحة بدأ مسلسل انهيار النظام. ربما كانت مصادفة، لكننا لم نر منذ ابتعاده مسؤولاً واحدًا له نصف القبول الذي كان يحظى به.

كان الفارق مذهلاً في الكفاءة بين جيل يمثله أسامة الباز، وجيل يمثله جمال مبارك وأحمد عز، فكان السقوط المدوي لنظام مبارك على يد ثورة 25 يناير.

ورغم عمله مستشارًا سياسيـــًا للرئيس الأسبق، لأكثر من 20 عامـــًا، ورغم أنه كان يُعد خازن أسراره، فإن ذلك لم يمنعه من المشاركة في ثورة 25 يناير، بميدان التحرير، ضد مبارك. أشاد الباز بشباب الثورة قائلاً: "الأولاد اللي عملوها جدعان، وأنا شايف إنها هتنجح رغم كل العقبات التي ستواجهها".

كان بإمكان مبارك تجنب هذه النهاية المدوية لو أنه استمع إلى نصيحة مستشاره السياسي السابق د. أسامة الباز، الذي قال إن مبارك "كان بإمكانه أن يتجنب ما حدث لو استمع لنصيحتي في بداية سنة 2002، عندما طالبته بعدم خوض انتخابات الرئاسة 2005 وأن يبدأ بنقل السلطة بشكل تدريجي، وألا يعيد ترشيح نفسه مرة أخرى وأن يعطي الفرصة لجيل آخر يكون تحت إشرافنا حتى نتأكد من أنه يسير في المسار الصحيح، لكنه للأسف استمع لأشخاص كثيرين لهم مصالح في بقائه في السلطة، هؤلاء الأشخاص للأسف لم ينقلوا له الأوضاع على حقيقتها وكانوا يزيفون الحقائق، وهو ما تسبب فيما آلت إليه الأمور".

الباز قال عن مبارك إنه ترك الملفات الداخلية في أيدي الأجهزة الأمنية، على الرغم من كونها ملفات سياسية، كما ترك الملفات الخارجية دون اهتمام، بشكل تسبب في تقزيم مصر وضياع دورها الريادي. وانتقد أسامة الباز أسلوب مبارك وعدم استماعه إلى آراء ونصائح مستشاريه، مؤكدًا أنه كان لا يسمع إلا صوت نفسه، ولا يقبل بالرأي الذي يخالف هواه، لكنه لم ينس أن يؤكد أن مبارك تغير

في منتصف فترة حكمه وتحول من رئيس يتمتع بالكياسة والعدالة والقدرة على الإنصات إلى رئيس لا يسمع ولا يرى إلا نفسه، يتحكم فيه ابنه ويقدم التنازلات للجميع من أجل ضمان توريثه كرسي الرئاسة.

أسامة الباز واحد من الشخصيات التي دار حولها انقسام في الشارع المصري، فهو في نظر البعض الرجل الذي ساهم في إعطاء الدولة المصرية فرصة إلى المستقبل متجاوزًا في ذلك كثيرًا من أقرانه ومعاونيه ونخبة مصرية كاملة.

غير أن فريقـًا آخر رأى أنه كان مثل المحامي الضليع الذي يدافع عن موكله سواء كان مخطئـًا أو مصيبـًا، ومن ذلك تبريره استمرار بقاء مبارك في سدة الحكم في حديث تليفزيوني عام 2007، بالقول إن "الرئيس يريد أن يقول إنه لن يتخلى عن واجبه، فهو مقاتل ولا ينظر إلى الأمر على أنه شو".

وربما لازم التناقض أسامة الباز في عددٍ من تصريحاته عن السياسة الداخلية، خاصة لدى تناوله مسائل كتعديل الدستور وتخلي مبارك عن السلطة. بل إن الباز ذهب في أوائل مارس 2005 إلى أن قانون الطوارئ لا يمثل قيدًا على ممارسة المواطن العادي لحقوقه السياسية. ويقول منتقدوه إنه أحد مُنظِّري حالة "اللا قمعٍ.. واللا حرية" التي عاشتها مصر في عهد مبارك، وإنه مع بقائه قريبـًا من السلطة فإنه لم يعمل على تغيير الأوضاع السياسية بشكل جدي، ما يشير – حسب تقديرهم– إلى اقتناعه بأن أي إصلاح يجب خروجه من كنف وآليات ووسائل النظام نفسه.

ويأخذ عليه هؤلاء أن اجتهاداته في بعض قضايا الإصلاح فضفاضة وحمّالة أوجه يمكن تفسيرها بطرق متباينة، وفي هذه الحدود يمكن القول إنه مع الإصلاح وضد التغيير. أما في نظر أوساط أخرى فإنه يعتبر من المطالبين بالإصلاح والتغيير في الوقت نفسه. ومع أنه من الذين رفضوا فكرة تعديل الدستور أو بعض مواده ورأى تأجيلها، فقد وصف تعديل المادة (76) من دستور 1971 بأنها الأبرز والأهم في مسيرة الإصلاح السياسي.

ومن الجائز القول إن إخلاصه للرئيس مبارك أوقعه في بعض المطبات، ففي الخامس من نوفمبر 2002 قال إن الرئيس مبارك "لن يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة القادمة". وأكد الباز ترحيبه بتوسيع المشاركة السياسية وعدم حصرها في عدد محدود، وأشار إلى أن الرئيس لا يفكر في توريث الحُكم لابنه. وفي اليوم التالي (6 نوفمبر 2002) قال بعبارة التوائية "إن الرئيس مبارك لا ينوي تمديد حُكمه مدى الحياة"[9]، وأوضح أنه من المبكر جدًا قول ما إن كان سيخوض الانتخابات، ونفى قيام الرئيس بتهيئة جمال لتسلم السلطة، قائلاً إن جمال بالذات لا يعد نفسه لتسلم السلطة أو أي شيء من هذا القبيل.

غير أن هناك روايات رائجة لم ينكرها الباز، تقول إنه أحد أساتذة جمال مبارك، وفي مقدمة الذين حاولوا تهيئة جمال مبارك وتربيته سياسيــــًا وتعريفه بدهاليز الحكم، تمهيدًا لتوليه السلطة بعد والده.

---

[9] محمد شعيب، أسامة الباز.. عميد الدبلوماسية ورجل القصر، مجلة "دبي الثقافية"، العدد 102، الصدى للصحافة والنشر، دبي، نوفمبر 2013، ص 110.

كان أسامة الباز هو عقل الدبلوماسية المصرية والرقم الصعب في كافة معادلات السياسة المصرية لما يقرب من 35 عامـًا (1970-2005)، فحتى بعد أن غادر مناصبه الرسمية كان دائمـًا هناك لحظة اتخاذ القرارات، المشكلة أن الرجل ظل صامتـًا طوال عمره، ولم يفتح يومـًا خزانة الأسرار التي يمتلكها، وهي مليئة بالكثير، خاصة في ملف العلاقات المصرية - الفلسطينية - الإسرائيلية.

سأله الكاتب الصحفي عادل حمودة يومـًا: لقد عاصرت ثلاثة رؤساء في مصر واقتربت من خبايا قضايا مصيرية في السياسة الداخلية والخارجية.. هل حان الوقت كي تكتب مذكراتك؟

رد الباز بالقول: "لن أكتب مذكراتي.. فمن يكتب مذكراته يظهر نفسه في صورة البطل دائمـًا.. ويجد لنفسه الأعذار لو تعرض للفشل في مواقف معينة.. ولم يحدث في يوم من الأيام أن سجلت يومياتي خوفـًا من أن تقع في يد أحد فتفقد سريتها.. أو يساء استعمالها.. كما أن كثيرًا من الممارسات التي عشتها فقدت صلاحيتها.. ما كان يصلح من ربع قرن لم يعد يصلح الآن.. لكنني أفكر في كتابة خبراتي في كتيبات تساعد الناس على العمل في مجالات معينة، خاصة مجال الدبلوماسية.. مثل كيفية المفاوضات، وكيفية تأهيل الدبلوماسيين للنجاح في عملهم، وكيفية قيام الدبلوماسيين بالاتصالات في الدول التي يعملون فيها، والتحركات الجماعية الإقليمية من أجل قضية معينة، والاستفادة منها. ولن تكون هذه الخبرات مجرد كتابات نظرية، لكنها ستدعم بأمثلة مأخوذة من المواقف العملية. إنني سأكتب خبراتي لا مذكراتي. إنني عندما دخلت الخارجية لم أجد من المفاوضين المصريين البارزين سوى الدكتور محمود

فوزي، بعد ذلك زاد العدد لكن بنسبة ضعيفة.. مثل إسماعيل فهمي.. وكمال حسن علي.. وبطرس غالي.. ونبيل العربي، ولا يزال العدد في مجال التفاوض ضعيفـــاً، لذلك سأنشر ما أعرفه عنه على الناس جميعـــاً لتتجاوز الاستفادة حدود الدبلوماسيين".

ألّف الباز كتاب "مصر والقرن الحادي والعشرون"، وأصيب في أيامه الأخيرة بـــمرض ألزهايمر، ما جعله يبتعد عن الحياة السياسية. كان داهية السياسة الأميركية هنري كيسنجر يصغي للباز إذا تكلم، ومع ذلك سقط أسامة الباز في كمين سارق نور العقول، مرض العصر ألزهايمر.

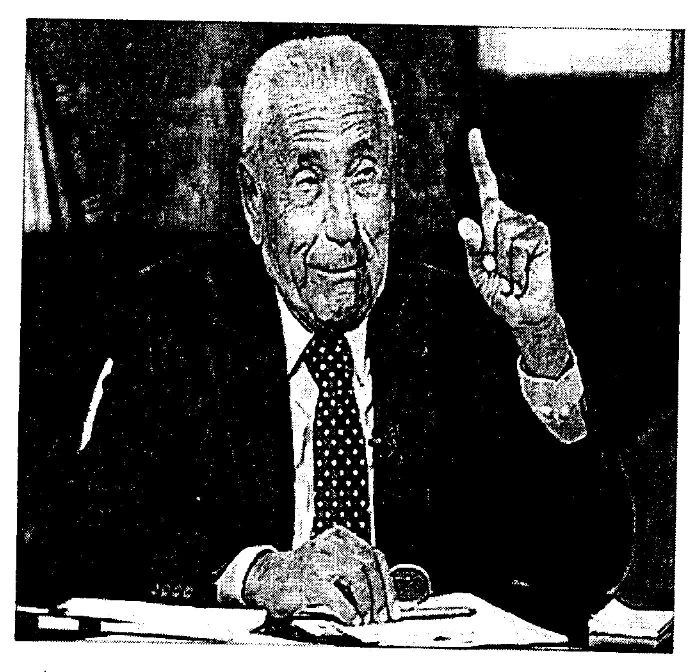
على المستوى الشخصي، تزوج أسامة الباز أكثر من مرة، منها زواجه من السفيرة مها فهمي، أم ابنه باسل. كانت مها فهمي، من تلامذتهن قبل أن يتزوجها. ولأنها شغلت مراكز عدة في سفارات مصر في أوروبا وأميركا، فإنه لم يتمتع بمتابعة ابنه باسل في سنوات طفولته. كان ذلك يعذبه كثيرًا، وكلما سافر إلى الولايات المتحدة كان يقضي معظم وقته في اختيار لُعب تناسب باسل في سنواته الأولى. كذلك اهتم أسامة بالجانب الرياضي لابنه باسل عندما شبَّ وأرسله للتدريب على التنس تحت إشراف عمه فاروق الباز. كانت السعادة تشع من عينيّ أسامة يوم تخرج ابنه في جامعة هارفارد التي تخرج فيها هو نفسه. كذلك أسعده كثيرًا أن باسل فضّل العودة إلى مصر للعمل في وطنه. وبعد أن تزوج باسل من فريدة خميس أنجبا ولدًا سمَّياه أسامة.

بعد وصول مبارك للرئاسة ازدادت أعباء أسامة ومهامه في شرح سياسة مصر والسفر الدائم الذي كان أغلبه سرًا. ازدادت الفرقة بينه

وبين زوجته مها فانفصلا وعاش وحيدًا لوقت طويل. تقابل بعد زمن مع المذيعة أميمة تمام فتزوجها واحتضنا الابنة مريم التي أسعدته كثيرًا في آخر أعوامه.

وبعد ثورة 25 يناير، أعلنت الممثلة نبيلة عبيد أنها كانت متزوجة سرًا باسامة الباز لمدة 9 سنوات إلى أن وقع الطلاق.

رحل د. أسامة، لكن إرثه السياسي ونموذجه الإنساني سيظلان في الذاكرة الجمعية المصرية لفترة طويلة.



محمد حسنين هيكل.. 6 حكايات منسيّة



هيكل هو هيكل؛ الأستاذ و"الجورنالجي" والمؤرخ الحاضر دومـــًا، حتى وإن استأذن في الانصراف.

وهو دون شك ثروة قومية حية، تستحق كل التقدير الرسمي والشعبي لما قدمه بقلمه وفكره ورؤاه عبر سبعة عقود، ظل خلالها يفيض علمـــًا ومعرفة وحكمة، "بصراحة" وبصيرة وعمق. يدهشك بفيض أسرار وحقائق ومعلومات عن أدق الأمور وأبرز اللاعبين على الساحة السياسية، فلا تصدقه وهو يتحدث عن غروب يقف عند حافته.

لا يمكن اختزال مكانة محمد حسنين هيكل ووزنه في مجرد كونه مؤرخـــًا سياســـيًا، فهو الرجل الذي اقترب بشدة من الرئيس جمال عبدالناصر، وكان حاضرًا بقوة في دوائر السلطة في عهد الرئيس أنور السادات، وفي كلتا الحالتين كان جزءًا من عقل السلطة، كما يصفه د. حازم الببلاوي[10]. في عالم الصحافة، ظل هيكل أقوى رئيس تحرير عرفته صحيفة "الأهرام" طوال 17 سنة، مع احتفاظه دائمـــًا بقدر من المسافة والاستقلال عن السلطة مما سمح له، في بعض الأحيان، بانتقادها.

---

[10] د. حازم الببلاوي، محمد حسنين هيكل، جريدة "السفير"، بيروت، 23 يوليو 2003.

هكذا احتفظ هيكل بميزة الطرف المؤثر في المعادلة، حتى وإن كان ذلك من خلف ستار.

ولأنه تاريخٌ يمشي على قا ين، فإنه من الأفضل عند الحديث عنه في عيد ميلاده التسعين استدعاء التاريخ في ست حكايات منسيّة، تساعد على رسم ملامح أوضح لقامة الرجل وقيمته.

(1)

الصحفي و"الريس"!

اقترب هيكل من جمال عبدالناصر حتى أصبحت العلاقة بينهما أكبر من علاقة صحفي بقمة السلطة، وتجاوزت علاقة الصداقة الشخصية بين صحفي وزعيم سياسي. يقول هيكل: طبعـًا كان هناك كثيرون يتضايقون من هذه الثقة التي وضعها عبدالناصر في شخصي.

وكان السادات يقول لهيكل: لولا سلك التليفون لكانوا أتعبوك كثيرًا، وكان السادات يقصد بذلك التليفون الذي في مكتب هيكل والمتصل بغرفة نوم عبدالناصر . ويقول هيكل: عبر هذا التليفون جرت مناقشات واستفسارات كثيرة، وكان هذا التليفون معيارًا لحالات التوتر بيننا، أحيانـًا لا يرن فيكون معنى ذلك أن عبدالناصر متضايق مني، وأحيانـًا لا أتصل به بسبب حالات من الضيق كانت تنشأ نتيجة حوادث معينة حصلت، وأشهد أن عبدالناصر كان نموذجـًا للرقة في معالجته لحالات التوتر التي تحدث، وباستمرار لم يكن يخرج ضيقه عن حدود معينة.

يقول هيكل إنه رأى جمال عبدالناصر للمرة الأولى في صيف **1948** خلال حرب فلسطين، استمرت جلستهما ثلث ساعة ولم يخرج هيكل بنتيجة تفيده كصحفي؛ لأن (الصاغ) رفض أن يتحدث،

ليس لأنه كان مرهقـــاً ولم ينم منذ خمسة أيام، ولكن لأنه كان غاضبـــاً مما تنشره الصحافة المصرية وطريقة معالجتها لحرب فلسطين..

وشاءت المصادفة أن تتكرر اللقاءات بين الاثنين خلال السنوات اللاحقة،

في فجر **23** يوليو **1952**، ومع تواتر الأنباء عن تحرك قوات الجيش وخروج ضباط من الثكنات، ذهب هيكل للقاء محمد نجيب، لكنه لم يجد معلومات كافية، ثم التقى مع سعد توفيق، الذي أخذه إلى قيادة الجيش، وهناك وجد عبدالناصر ومعه كمال الدين حسين، وسأل هيكل: ما الذي حصل؟.. أجاب عبدالناصر: خلاص..

قال هيكل.. خلاص إيه؟ وأجاب عبدالناصر: كنت تقول إن الجيش عجز عن رد شرف البلد سنة **1948** هل الذي فعله الجيش الآن كويس؟.. وسأل هيكل: ما الذي حدث؟.. أجاب عبدالناصر: يعنى لسه مش فاهم.. وكانت برقيات التأييد بدأت تصل من المناطق وقال عبدالناصر: لا يهم ما الذي سيحدث.. المهم أننا صممنا ونفذنا وأكدنا أن في مصر شبانـــاً رفضوا المهانة وتحركوا.

يقول هيكل: في هذه اللحظة ظهرت بعض صفات عبدالناصر القيادية، ويقول: في هذه اللحظة شعرت أنه رقم واحد في الحركة، وأن كل الذين حوله يلجأون إليه في أي قرار، ولم أكن حتى تلك اللحظة أعرف أنه قائد الثورة، لكنني كنت أشعر أنه القائد بالفعل، كل واحد كان يهمس في أذنه أو يأخذه على جنب ليحدثه في أمر ما.. كان محور كل الاتصالات.

منذ ذلك التاريخ أصبح هيكل وعبدالناصر لا يفترقان، ونال هيكل حظوة ككاتب صحفي ومستشار وصديق لناصر، حتى أن كثيرين كانوا ينتظرون مقالات هيكل في "الأهرام" ليعرفوا كيف يفكر ناصر.

هيكل هو الذي كتب لعبدالناصر خطاب التنحي بعد حرب 5 يونيو 1967، وهو الذي أقنعه بترشيح زكريا محيي الدين لخلافته بدلاً من شمس بدران، وهو الذي اختلف مع عبدالناصر بسبب اعتقال جمال العطيفي، وأمضيا نحو أسبوع في شبه قطيعة، قبل أن يتدخل السادات ويقترح على هيكل الاتصال هاتفيـاً بعبدالناصر لتصفية الموضوع. وبعد ذلك تم اللقاء واحتواء الخلاف ليطلق سراح جمال العطيفي.

لماذا نال هيكل هذا الوضع الاستثنائي مع عبدالناصر؟

يقول هيكل: بعد أن قامت الثورة كان عبدالناصر على علاقة بعدد كبير من الصحفيين، وفي النهاية وبالاختيار الحر وعن طريق الممارسة ازددت قربـاً منه، وهذا أمر أعتز به، وهو بهذا لم يخصني بوضع استثنائي، ولكنه ألقى عليّ مسؤولية استثنائية، وفعل ذلك إحساسـاً منه بأني أؤدي دورًا في نظامه، وأنا تبعـاً لذلك لم أحصل على امتيازات مادية، وكنت مقيدًا أيام عبدالناصر وحتى وقت أن تركت "الأهرام" بالحد الأدنى للمرتبات في مصر وهو خمسة آلاف جنيه سنويـاً دون أي زيادة.

يقول هيكل: إن كثيرين كانوا يتصورون أن أفكار مقالاتي أحصل عليها من عبدالناصر، وأن التقارير التي تصل إلىّ من عبدالناصر أنتقي

منها الأفكار والمعلومات لأضمنها مقالاتي، وأنا فعلاً اطلعت على مئات التقارير التي كانت تصل إلى عبدالناصر، ومنها تقارير سفرائنا في الخارج ولم أجد فيها سوى الأداء البيروقراطي.. وكنت أرى عبدالناصر وأتناقش معه باستمرار، وكنت أعيش في وسط الأحداث، ولا أنتظر من يعطيني خبرًا أو معلومة، كنت طرفـًا في الحوار الدائر في الأحداث، ولم أكن أمد يدي إلى جيب عبدالناصر لآخذ منه الأخبار، أو أنتظر أن يتصل بي تليفونيـًا ليخص الجريدة بخبر كبير.. فقد كنت دائمـًا إلى جانبه، ونتعامل دون وساوس، ولا أنتظر خبرًا يتصل بقضية ما لأني كنت طرفـًا في هذه القضية، وإذا كان قد حدث أن طرح عبدالناصر فكرة ضمّنتها في مقال أو شعار أطلقته فيها فهذا معناه أن عبدالناصر اقتنع بضرورة طرح الفكرة أو إطلاق الشعار.. وكان كثيرون يتضايقون، وكان بعضهم يقول: لماذا لم يعطنا عبدالناصر الفكرة الفلانية وخص بها هيكل؟

(2)

مهندس مايو

في بداية عهد السادات، وقف هيكل بجانبه، حتى أنه كان مهندس انقلاب مايو 1971، الذي يفخر هيكل بأنه صانعه ومروجه.. إلا أن هناك من يأخذ عليه انقلابه على سياسات عبدالناصر، وإطاحته برجاله في السلطة لمصلحة السادات، علمـاً بأنه

يحكي عن اجتماع عقده السادات في استراحة القناطر بعد شهرين أو ثلاثة شهور من توليه الحكم، صرح خلاله السادات بأنه ينوي التخلي عن سياسات سلفه عبدالناصر.. وأنه يعتزم التوجه إلى الولايات المتحدة التي ستخرج منتصرة من حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي.. وأن سياساته سترتكز على حلول مصر محل إسرائيل والسعودية في خدمة المصالح الأميركية على خريطة الشرق الأوسط.

وبنص كلام هيكل.. فقد قال السادات: "لقد ناكف عبدالناصر الأمريكان زيادة عن اللزوم وعلينا تقديم حسن النية لأمريكا لكي نحل محل إسرائيل ونجعل أمريكا غير محتاجة لها".

يقول هيكل: عندما طلب مني الرئيس أنور السادات بعد توليه الحكم أن أستمر في منصب الوزير قدمت اعتذاري ومبرراتي، وحاولت أن أؤدي دوري إلى جوار الرئيس السادات في حرب

أكتوبر 1973، وبعدها بقدر ما استطعت.. وكانت تلك فترة رائعة في تاريخ مصر أسعدني أني تمكنت من الحياة وسطها.

وربما كان هيكل الوحيد الذي يمتلك أعمال السادات الأدبية؛ إذ قال في حوار صحفي ما نصه: "ثم قابلت السادات في مقر الفرقة الأولى مشاة في رفح.. وقضيت يومـــًا كاملاً معه؛ إذ أصر على دعوتي للغداء. ويومها عرض عليّ كتاباته لأرى ما إذا كان يمكن نشرها في مجلة "آخر ساعة" التي كنت أرأس تحريرها في ذلك الوقت، وهي مجموعة من القصص القصيرة تملأ دفترًا كبيرًا مكتوبة كلها بخطه. ثم قدم لي رواية طويلة عنوانها "أمير الجزيرة" ما زلت أحتفظ بها حتى الآن بعد حوالي 45 سنة" .

لم يكشف هيكل يومـــًا عن الوجه الآخر من "القاص" أنور السادات، ولم يمنحنا فرصة قراءة ما كتبه السادات في روايته "أمير الجزيرة". على الأرجح، فإن هذا الجزء أيضـــًا التهمته نيران الجهل في منزل برقاش، بعد أن احتفظ بها هيكل طويلاً واستأثرت بكعكة الوثائق دون غيره.

(3)

جرس إنذار

في منتصف أكتوبر 2009 هز هيكل مصر من جديد.

فجأة، أطلق مبادرة لإنشاء "مجلس أمناء الدولة والدستور"؛ لتكون وظيفته وضع دستور جديد للبلاد، وقيادة مصر في مرحلة انتقالية مدهّا 3 سنوات، بحيث تعبر من النظام السياسي القائم –حينذاك– إلى نظام سياسي جديد.

في تلك الفترة العصيبة، بدت مبادرة هيكل جرس إنذار للنظام، قرعه رجلٌ يُنظر إليه، باختصار، على أنه كبير الكهنة الذي يسعى الجميع للتعرف على آخر نبوءاته.

حاول هيكل شد وجه مصر المتغضِّن بالتجاعيد، حين هاجم بشدة سياسات الرئيس حسني مبارك، التي رأى أنها تسير بلا هدى باتجاه المجهول أو الفوضى، قبل أن يقترح إشراف مبارك نفسه على مجلس أمناء الدولة، والعمل على نقل السلطة للجيل القادم "لتكون تلك آخر وأهم خدمة يقدمها للبلد"، وكأنه أراد أن يقول إن مبارك لم يقدم أي خدمة لمصر حتى ذلك الوقت.

بدهائه المعهود، اختار هيكل الأسماء التي يتشكل منها "مجلس أمناء الدولة والدستور"، قائلاً: "المرشحون الذين تُطرح أسماؤهم لا يأتون من فراغ، ومعنى أن الناس تفكر فيهم كبدائل أن لهم رصيدًا عند

الناس، ويلتمسون فيهم أملاً، لكن أيـاً منهم بمفرده لا يستطيع، لذلك أقترح تشكيل هذا المجلس من 12 شخصـاً، فيهم البرادعي وزويل وعمرو موسى، وعمر سليمان، ولا بدَّ أن يكون هناك حضورٌ للقوات المسلحة باعتبارها حارس السيادة الوطنية، والدكتور مجدي يعقوب، والأستاذ منصور حسن، والدكتور حازم الببلاوي"[11].

وإذا كان ثمة ملاحظة على الأسماء التي رشحها هيكل، فإن جميعهم كانوا قد تجاوزوا بالفعل سن السبعين، غير أن نقطة الضعف تتحول إلى نقطة قوة حين يشدد الأستاذ على أن تكون مهمتهم تسليم البلد لجيل جديد من الشباب، أي أن يكونوا جسرًا للمستقبل لا أكثر.

ولإدراكه أهمية الملف الاقتصادي وسيناريوهات الأزمة، فقد جاء اقتراح هيكل ليشمل المزيد من التفاصيل؛ إذ يقول "ولا مانع لديّ أن تكون هناك وزارة تعمل مع هذا المجلس يرأسها شخص مثل رشيد محمد رشيد، وفيها يوسف بطرس غالي نائبـاً له، بمعنى أني أرغب أن يسير التنفيذ بسرعة كبيرة جدًا، وأن نبني البلد والمؤسسات، وفي النهاية نبني الدولة".

ربما يحلو للبعض القول إن هيكل هو فيلسوف مصر العابر للأنظمة والعصور، حتى باتت مبادراته تتجاوز عقبات أجهزة السلطة

---

[11] مجدي الجلاد، الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل في حوار حول المستقبل: (1-2) نحن بحاجة إلى إعادة بناء الدولة.. وأقترح إنشاء "مجلس أمناء" للدولة والدستور للترتيب لـ"مرحلة انتقالية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 أكتوبر 2009.

وقيودها. غير أن هذه المبادرة أحدثت زلزالاً في صفوف النخبة؛ ربما لأنها سبقت الجميع بخطوة ورأت من بعيد ما يُرى: طيف 25 يناير 2011.

كانت هذه هي المبادرة، فماذا عن مصيرها؟

يدرك هيكل أن "هذا النظام لن يقبل، لكن مشكلته أنه بلا مستقبل، وعليه أن يقرر: هل هو موجود لخدمة البلد أم لخدمة نفسه؟ إذا كان موجودًا لخدمة نفسه فسنصل إلى نقطة فوضى، وسنستسلم للمقادير، وإذا كان مطلوبـــاً منا وضع تصورات فلنضعها، وأنا أعرف أنها سترفض، النظام لن يقبل مني، يمكن أن يقبل من غيري، لكن على كل الأحوال أنا أقول له بكل أدب واحترام، إن هناك 7 أو 8 أشخاص عليهم قدر من الإجماع والثقة فاستفد بهم"[12].

ورغم أنه بدا لكثيرين مجلســـاً خياليـــاً من الصعب تشكيله، فإن هيكل حدد، بشكل عملي، من هو الشخص الذي لا يحق له أن يكون الرئيس.

فقد قال في حواره الصحفي المطول مع "المصري اليوم" إن جمال مبارك لا يصلح لمنصب الرئيس. وأضاف: "أعتقد أن هذا الشاب ظلم، وتم إقحامه على الناس إقحامـــاً، حتى واجه مشاعر مقاومة.. ولا يصح طرحه حتى لو كان أكفأ شخص في مصر، ببساطة ينبغي أن يرد لأن هناك شبهة، فالقاضي حين يحكم في محكمة في وجود أخيه يرد نفسه"[13].

---

[12] المصدر نفسه.

[13] المصدر نفسه.

هكذا اتسمت مواقف هيكل بالجرأة والجسارة التاريخية؛ في وقتٍ كانت أقلامٌ بارزة تدبج مقالات المديح للابن باعتباره الوريث الصاعد إلى سدة الحُكم، لو بعد حين.

لم يتعامل مبارك بجدية مع مبادرة هيكل ذات الطابع الثوري، لكن الأخير نجح في إضافة بُعد جديد للضجة المثارة في تلك الفترة حول مستقبل الحُكم في مصر، في ظل حديث التوريث، وقدم قائمة مرشحين كبيرة تصلح جميعها لتولي منصب الرئيس.

في عام 2009 ردد هيكل جملة دالة وموحية: لا توجد خريطة للفوضى. طبيعة الفوضى أنها كذلك بلا خريطة.

وحين سئل "ومتى ستحدث؟" كان رده الذي يركز بين السطور على اعتبارات الاقتصاد وعوامل التاريخ؛ إذ قال: "لا أحد يستطيع أن يجيب على ذلك؛ لأنه مرهون بكيمياء، وليس بحسابات، لو كان هناك من قال لي قبل يناير 1977 إنه يمكن أن تحدث مظاهرات هكذا ما كنت صدقته، خاصة أن البلد كان خارجـــاً من أكتوبر وهناك حالة انتشاء، لكن القضية الاقتصادية طرحت نفسها على الطبقة المتوسطة"[14].

ثم جرت صروف الدهر في الاتجاه الذي نعرفه جميعــاً، لينتهي الأمر بمبارك ووريثه المحتمل في السجن.

---

[14] المصدر نفسه.

(4)

فاجعة برقاش

إذا كان هيكل يحلو له الحديث عن غد يقول إنه ملكٌ لجيل آن لغيره أن يتوارى، فإن لهذا الجيل عتابـــاً عليه، بعد أن حرمه هذا الصحفي الكبير من جزء من تاريخه، وطمس معالمه ربما إلى الأبد، بعد أن أشعل مجرمون النار في مكتبته العامرة في برقاش على ترعة المنصورية، بعد ساعات من فض اعتصامي رابعة والنهضة في **14** أغسطس **2013**.

نحن لا نتحدث هنا عن الخسائر المادية الكبيرة والأضرار التي لحقت بالمترل وأثاثه ومقتنياته من اللوحات النادرة لتشكيليين مصريين وعالميين، وإنما نقصد كارثة قومية عنوانها: ذاكرة مصر.

فقد راحت في الحرائق مكتبة تضم **14** ألف كتاب من الذخائر العربية والدولية في الاستراتيجية والتاريخ والفلسفة والعلوم الإنسانية الأخرى والآداب والفنون اختيرت بعناية فائقة، كل كتاب له قيمته التاريخية والفكرية، بعضها نادرٌ يصعب الوصول إليه، أو الحصول على نسخ منه. من بين ما دُمر المجموعات شبه الكاملة للوثائق الأميركية والبريطانية والفرنسية والإسرائيلية الخاصة بمصر والصراع عليها، من إرهاصات ما قبل يوليو حتى تاريخه، التي عمل على تجميعها وثيقة بعد أخرى بدأب شديد لنحو ستين عامـــاً متصلة[15].

---

[15] عبدالله السناوي، هيكل ومدرسته زيارة أخيرة إلى برقاش (1-5)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 سبتمبر 2013.

وحسب تصريحات هيكل في أحاديث صحفية نشرت قبل ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فقد كان لديه آنذاك **175** ألف وثيقة مصرية، من بينها أوراق عبدالناصر والرسائل المتبادلة بينه وبين ملوك ورؤساء الدول العربية، وعشرات الساعات الصوتية المسجلة لعدد من الشخصيات السياسية التي لعبت أدوارًا مهمة في تاريخ مصر، قبل الثورة وبعدها، فضلاً عن **700** ألف وثيقة أخرى جمعها في شتى أنحاء العالم حول العلاقات العربية بكل من بريطانيا وفرنسا وأميركا وإسرائيل[16].

وربما كان هيكل الوحيد الذي يمتلك أعمال السادات الأدبية؛ إذ قال في حوار صحفي ما نصه: "ثم قابلت السادات في مقر الفرقة الأولى مشاة في رفح.. وقضيت يومــًا كاملاً معه؛ إذ أصر على دعوتي للغداء. ويومها عرض عليَّ كتاباته لأرى ما إذا كان يمكن نشرها في مجلة "آخر ساعة" التي كنت أرأس تحريرها في ذلك الوقت، وهي مجموعة من القصص القصيرة تملأ دفترًا كبيرًا مكتوبة كلها بخطه. ثم قدم لي رواية طويلة عنوانها "أمير الجزيرة" ما زلت أحتفظ بها حتى الآن بعد حوالي **45** سنة"[17].

لم يكشف هيكل يومــًا عن الوجه الآخر من "القاص" أنور السادات، ولم يمنحنا فرصة قراءة ما كتبه السادات في روايته "أمير

---

[16] صلاح عيسى، "هيكل" وغزوة مكتبة برقاش، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، **14** سبتمبر **2013**.

[1717] مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، **1** مايو **1995**.

الجزيرة". على الأرجح، فإن هذا الجزء أيضـــاً التهمته نيران الجهل، بعد أن احتفظ بها هيكل طويلاً واستأثرت بكعكة الوثائق دون غيره.

من بين ما راح في برقاش، مجموعات الوثائق الدولية والإقليمية حول مصر وتاريخها المعاصر مرتبة بطريقة علمية، لكل وثيقة ثبتٌ يحدد موقعها وموضوعها، نشر أغلبها في كتبه، أو استخدمها في سياقات ما روى.

الأفدح أن مجموعات الوثائق المصرية، التي تستغرق بالأساس الفترة ما بين ثورة يوليو وحرب أكتوبر راحت في الحريق وأعمال التخريب، وهذه لا يمكن تعويضها على أي نحو وتحرم الباحثين والمؤرخين من فرصة الإطلال على التاريخ المصري الحديث عبر وثائقه المؤكدة.

لم يعد بوسعنا إذن قراءة مراسلات اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني في عصر ما قبل ثورة يوليو، ولا مراجعة الخطابات التي كتبها الخديو عباس حلمي الثاني والزعيم مصطفى كامل للسلطان العثماني عبدالحميد الثاني.

ورغم أن هيكل استخدم قسمـــاً كبيرًا من تلك الوثائق فيما روى وكتب، فإنه لا يغيب عن الأذهان أن لكل وثيقة من الوثائق قراءات مختلفة وتفسيرات عدة، وبالتالي فقد حرمنا هيكل قبل الحريق من منح الباحثين والمؤرخين والصحفيين من تقديم رؤى جديدة ووجهات نظر مختلفة عن قصة الصراع في مصر وعليها طوال قرون مضت. كما أن استخدام مؤرخ لوثيقة أو لأجزاء منها لا يحول بين مؤرخ آخر وبين أن يقرأ في أجزاء أخرى ما لم ينتبه له من سبقوه، أو أن يفسرها على غير ما فسروها به.

لسنوات طويلة ساورته تخوفاته وشكوكه أن تصل يد التخريب المتعمد إلى الوثائق، حفظها في مأمنها الأوروبي مرتبة بصورة تسهل استدعاء ما يريد منها إلى القاهرة عند الحاجة إليها، فكل وثيقة مرقمة في مجموعتها، وكل قائمة محفوظات تشير إلى ما فيها.

اتجه تفكيره مرة بعد أخرى، عقدًا بعد آخر، أن يكون مستقرها في مؤسسة مصرية مثل جامعة القاهرة أو مكتبة الإسكندرية أو دار الكتب، لكنه تراجع في كل مرة، وفي النهاية استقر تفكيره على إيداعها في مؤسسة تحمل اسمه، وذهب إلى نقابة الصحفيين لاستئجار دور كامل يخصصه لوثائقه وأوراقه وظنه أنها سوف تكون متاحة أمام الأجيال الجديدة من الصحفيين عند ترددهم على نقابتهم، لكنه بعد أن سدد قيمة التعاقد تنازل عنها للنقابة التي ينتسب إليها وتراجع عن المشروع مؤقتـــًا، فلم يكن مطمئنـــًا أن تكون أوراقه ووثائقه وكتبه في مرمى اشتباكات متكررة في محيط شارع عبدالخالق ثروت، الذي يضم إلى نقابة الصحفيين نقابة المحامين ونادي القضاة ويطلق عليه "مثلث الرعب"[18].

بعد يناير طرحت عليه أسرته أن تكون برقاش مقرًا لمؤسسته، فأخذ يخطط لذلك مع وضع تصور للمكان على هيئته الجديدة، إلى أن طالت يد التخريب ثروة لا غنى للمصريين عنها.

سامحك الله يا هيكل!

---

[18] عبدالله السناوي، هيكل ومدرسته زيارة أخيرة إلى برقاش (1-5)، مصدر سابق.

(5)

لاعب الشطرنج

لربع قرن، احتفظ هيكل بست مقالات كتبها في صورة رسائل إلى الرئيس حسني مبارك في نوفمبر 1982، أي بعد عام واحد من بدء عهده. مبارك طلب من مستشاره السياسي د. أسامة الباز، وهو يدرك عمق الصلة بينهما، إعادة أصول مقالاته التي أرسلها إلى مجلة "المصور" إليه راجيـًا ألا تُنشر الآن، فالظروف لا تحتمل على ما قال مبارك، في حين أبدى رئيسٍ تحرير المجلة مكرم محمد أحمد، وصلته به وطيدة هو الآخر، حماسـًا للنشر وتحمل مسؤوليته. بقبوله عدم النشر، لا في مصر ولا خارجها، أعفى الجميع من الحرج.. لكنه عاد بعد ربع قرن قرب نهايات حُكم مبارك ليتخذ قرارًا آخر.

حين سأله الكاتب الصحفي عبدالله السناوي: "لماذا فكرت في نشرها الآن؟".. قال بلا تردد: "هذا وقت النشر ولا وقت بعده، فإما الآن أو لا تُنشر أبدًا"[19]. وعندما سأله مجدي الجلاد: ولماذا الآن وليس قبل عدة أشهر؟!.. رد قائلاً: الآن.. مرت 25 عامـًا على كتابة هذه المقالات، وهي المدة الزمنية التي يفرج بعدها عن الوثائق المحجوبة في بعض الدول، كما أن لي هدفـًا سوف أفصله في المقدمة التي كتبتها لهذه المقالات[20].

---

[19] عبدالله السناوي، هيكل ومدرسته نقش على حجر في العلمين (2-5)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 سبتمبر 2013.

[20] مجدي الجلاد، محاولة لفهم عهد لم ينته بعد..!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 يناير 2008.

مقالات هيكل المذكورة كانت حجرًا ألقي في بحيرة راكدة، فاتسع دوائر الحركة، وتباينت ردود الفعل، لكنها بدت في مجملها نموذجـــًا لارتباك اللاعبين أمام حركة لاعب شطرنج ماهر، يدرك متى وأين تتحرك بيادقه على رقعة اللعبة.

تبدو مقدمات تلك المقالات مستفيضة، لكن هيكل يظل واحدًا من هؤلاء الذين يعتقدون أنه لا سبيل للوصول إلى نتائج واضحة بدون مقدمات واضحة، مهما طال الحديث وتشعب.

بدأ هيكل في نشر تلك المقالات في منتصف يناير **2008** على صفحات جريدة "المصري اليوم"، وكان من ضمن ما كتبه في المقال الأول قسمٌ بعنوان "التفاصيل الكاملة لتعيين مبارك نائبـــًا لرئيس الجمهورية.. ولماذا قلت "لا بدَّ أن تتاح له الفرصة أولاً للتعرف على مشاكل الناس"، جاء فيه أن الرئيس أنور السادات أبلغه وهما في استراحة القناطر بتاريخ **6** إبريل **1975**، برغبته في إفساح المجال لجيل **6** أكتوبر، واختيار نائب جديد له من جيل القادة الذين حاربوا في تلك الحرب، ثم قال: "يكاد رأيي أن يستقر على حسني مبارك".

فلنتأمل شهادة هيكل التي يوجهها إلى مبارك بشكل مباشر، في حين أنه يخاطب العقل الجمعي المصري في نهاية الأمر:

"وجاء دوري لأتكلم، وكان بين ما قلت "إنني أعرف رأي جمال عبدالناصر في حسني مبارك، كما أنني أعرف دور حسني مبارك في إعداد الطيران وقيادته في معارك أكتوبر، ولكني أخشى أنه بهذا التعيين يظلمه.

أمام الناس قد تبدو دلالات هذه التعيينات مدعاة لكلام كثير؛ لأن رئاسة ممدوح سالم للجهاز التنفيذي سوف تبدو "بولسة" للوزارة.

ونيابة حسني مبارك له سوف تبدو عسكرة للرياسة.

وذلك كله سوف يعطي انطباعـاً بأننا على وشك دخول "مرحلة قمع" أو "مرحلة ضبط وربط" في أحسن الأحوال، وليس ذلك في صالح المرحلة ذاتها.

(ومع ذلك فقد اقترحت - وأرجوك أن تغفر لي يا سيادة الرئيس- أن تتاح لك الفرصة قبل "نيابة الرئيس" لتتعرف على جهاز الدولة وعلى مشاكل الناس، ويكون ذلك عن طريق توليك عدة مناصب وزارية تضعك وجهـاً لوجه أمام ظروف الحياة المدنية، وبعدها يكون دخولك إلى قمة السلطة السياسية خطوة طبيعية).

في يوم 11 أبريل - كما تذكرون يا سيادة الرئيس- استقبلكم الرئيس السادات وعرض عليكم منصب نائب الرئيس.

وفي يوم 14 إبريل صدر قراره بتعيين السيد ممدوح سالم رئيسـاً للوزراء.

وفي يوم 15 إبريل صدر القرار الجمهوري بتعيينكم نائبـاً لرئيس الجمهورية"[21].

---

[21] محمد حسنين هيكل، المقال الأول: الرهان على "مبارك" - التفاصيل الكاملة لتعيين مبارك نائبـاً لرئيس الجمهورية.. ولماذا قلت "لا بدَّ أن تتاح له الفرصة أولاً للتعرف على مشاكل الناس، جريدة "المصري اليوم". القاهرة، 15 يناير 2008.

إذن، فقد حدث ما يخشاه هيكل، واجتمعت عسكرة الرئاسة مع بولسة الوزارة، ليخرج من رحم تلك التجربة كائن مسخ، مشوه، لم يتقن قواعد إدارة شؤون البلاد بأي حال.

وفي ذلك درسٌ للحاضر والمستقبل، إن نحن تدبرنا معناه ومبناه.

ثم إنه قد تجوز لنا الإشارة إلى ملاحظة هيكل للسادات في عام **1975** بأن تعيين مبارك في منصب نائب الرئيس "يظلمه"، وقوله في **2009** إن جمال مبارك لا يصلح لمنصب الرئيس. مع عبارة "أعتقد أن هذا الشاب ظُلِمَ، وتم إقحامه على الناس إقحامـــاً".

تأمل المفارقة يغني عن الشرح.

(6)

شعرة معاوية

كان هيكل حاضرًا بنصائحه لجماعة الإخوان المسلمين، حتى أنه استقبل مرشحها الرئاسي محمد مرسي.. وظل على اتصال به.

في عهد حُكم الإخوان، أبقى هيكل على شعرة معاوية مع مرسي، وذهب إليه ليقضي معه ساعات في قصر الاتحادية. سبقت هذه الزيارة مكالمة تليفونية استمرت نحو الساعة بينهما قبل أن يسافر مرسي إلى طهران ليلقي كلمة مصر في مؤتمر عدم الانحياز. أخذ هيكل يشرح لمرسي أهمية إيران وكيفية التعامل معها.. لكنه على حد قوله أيضًا "وجده شخصًا مسطحًا لا يتسم تفكيره بالعمق".. ودلل على كلامه بأن رسم بكف يده خطًا مستقيمًا بالعرض.. تعبيرًا عن السطحية.. ثم رسم بالكف نفسه خطًا متقاطعًا بالطول.. تعبيرًا عن عدم العمق.

غير أنه مع تصاعد الغضب الشعبي ضد الإخوان المسلمين، أعلن هيكل على شاشة التليفزيون أنه سيقوم بمبادرة وساطة للتوفيق بين الجماعة والجهات السياسية المعارضة بعد أن فشل مرسي في مد الجسور بين الطرفين.

وبعد سقوط حُكم مرسي في 3 يوليو 2013 استقبل هيكل كلاً من محمد علي بشر وعمرو دراج ليستمع منهما إلى مبادرة الجماعة للتوافق مع السلطة الجديدة التي تحكم مصر.

بعد قرارات 3 يوليو وخلع مرسي، عاد هيكل إلى الواجهة، وانخرط في لقاءات ومشورات ومواقف شديدة الدقة والحساسية، قبل أن يقول: "إن الفريق أول [المشير] السيسي لا يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، لكن إذا كان الشعب يريده بإصرار، ومصمماً على ترشيحه ويراه رجل المرحلة، فهذا تكليف وليس ترشيحاً". وأوضح أن المسألة في النهاية هي بين الجماهير وبينه، بين إرادة الناس والضمير الوطني للسيسي.

وأضاف هيكل أن السيسي له دور وطني مشهود، وأنه لا يريد تعزيز فكرة "الانقلاب العسكري"، ويعز عليه أن يخلع الزي العسكري، غير أنه لا توجد بدائل سياسية أمامنا، والأحزاب المدنية غير قادرة على طرح نفسها كبديل[22].

بدا أن السيسي بين نارين: "نار الترشح للرئاسة" و"نار الاكتفاء بوزارة الدفاع".

لم يكن الاختيار سهلاً بأي حال.

ربما كان تحليل الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل بالغ الأهمية عند هذه النقطة.

هكذا انبرى هيكل ليقول: "أرى أمامي رجلاً حائرًا ولديه أسباب حقيقية لهذه الحيرة ولديه أسباب تجعله يقول (لا) وأخرى حقيقية

---

[22] داليا عثمان وفاطمة زيدان، وزير الدفاع في "الصاعقة": سنقضي على الإرهاب الأسود، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 ديسمبر 2013.

تجعله يقول (نعم)، وأنا قابلته بعد عودتي من السفر، وما يضايقه أن الناس تتصور أنه يفكر بشكل أو آخر بمعزل عن الحيرة لكنه يواجه مأزقـــاً حقيقيـــاً. هو يرى أن دخوله للرئاسة قد يؤثر على القوات المسلحة، ستكون تجربة قاسية إذا لم تنجح التجربة وهو يرى الطموحات الشعبية معلقة عليه. أنتِ أمام رجل في حيرة يسمع نداء الناس ولديه تحفظات ويعز عليه أن يخلع بدلته العسكرية وهي مشكلة إنسانية بجوار المشكلة الكبرى"[23].

وسرعان ما تشكّلت أمام أنظار المصريين طبعة رئاسية جديدة، قيد الاختبار.

هنا نتوقف عند كلمات محمد حسنين هيكل خلال مشاركته في برنامج "صالون التحرير" على قناة "التحرير"؛ إذ قال نصـــاً:

"حتى هذه اللحظة نحن رأينا المشير السيسي في معارك دفاعية ونراه اليوم يتقدم إلى معارك هجومية في ميدان هو لم يتأهل له.. وهنا، وهو "مرشح ضرورة" يحتاج إلى كل البلد. وإذا تصور أحد أننا نتكلم عن بطل منقذ فنحن نتكلم عن وهْم، أنت تريد رجلاً قادرًا على اتخاذ قرار مستقبل وحركة نحو المستقبل، وعليه أن يدرك أن كل البلد لا بدَّ أن يكون حاضرًا ولا يغيب فيه طرف، وأتصور أن هناك رئيســـاً قادمـــاً، وأنا أريد أن أمنحه كل الفرص لكي يرى الحقيقة ويصارح

---

23 لميس الحديدي، "هيكل" في حواره مع لميس الحديدي في "مصر أين.. وإلى أين؟" أفضَل الرئاسية أولاً.. وعلى السيسي أن يتخذ قراره بعد الاستفتاء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 ديسمبر 2013.

الناس بها، ويكون الشعب كله حاضرًا بطريقة الوعي وليس بطريقة الانفعال، "ونفسي جدًا يقدر يحكم بجبهة وطنية، وأرجع لاقتراح كنت بقوله زمان لما قلت مجلس أمناء دولة ودستور، في محاولة من المحالات لإيجاد طريقة للانتقال بين مبارك وما بعده، طرحتها ومبارك موجود".

وقال هيكل: أتصور مجلس أمناء الدولة والدستور بمشاركة كل رؤساء الأحزاب في مصر وممثلي كل القوى، لتكوين شبه جبهة وطنية منظمة، والرئيس عدلي منصور "صعبان عليا قوي التفتح لدى هذا الرجل، فلا بدَّ أن يوجد وأن يستمر، مش عايز حد يُقصى.. السيسي عنده تأييد شعبي، لكن ليس له ظهير سياسي، لا ينوي أن يؤلف حزبـًا ولا أتصور ذلك. فكرة البطل المنقذ شيلها من دماغك أنا عايز رجل يأتي إلى المسؤولية وهو متحسب لها، وعارف هو يقدر يعمل إيه بالبلد وبالناس وبأفكار كل الناس"[24].

وصف هيكل عبدالفتاح السيسي بأنه مرشح الضرورة، بدا غير مقبول من البعض، رغم الشعبية الواسعة التي يحظى بها السيسي. مرة خرى، رأى هؤلاء بجلاء أن هيكل يحاول لعب دور الكاهن في معبد السلطة الجديدة، وهو ما نفاه "الأستاذ" جملة وتفصيلاً، مؤكدًا أنه بات مراقبـًا خارج الصورة.

---

[24] حسن أبو العلا، محمد حسنين هيكل: أتمنى أن يحكم السيسي بمجلس أمناء دولة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 فبراير 2014.

تدريجيـــًا، أخذ سؤال البرنامج الانتخابي يضغط على منابر الإعلام وتجمعات السياسة والأجيال الجديدة وتنتظر إجاباته قطاعات شعبية واسعة تطلب منجزات على الأرض وليس وعودًا على ورق.

لهذا كله فإن علامات الدهشة ارتسمت على وجوه كثيرين حين خرج علينا هيكل برأي مثير للجدل، قال فيه: "أعتقد أنه لا ينبغي أن يكون للمرشح عبدالفتاح السيسي حملة ولا برنامج، وأعتقد أن البرنامج هو الأزمة، فهو يوصف بأنه الرجل القادر على المواجهة في هذه اللحظة، وبرنامجه هو العاجل، وهو الأزمة، وأعتقد أنه لا يحتاج لأكثر من أشياء فيما يتعلق بالحملة، فعلى سبيل المثال، هو ليس المرشح الذي يحتاج لحملة".

وأضاف أن "الذي أتى به هو الأزمة، وبالتالي فحملته هي الأزمة، وهو ما يقنع الناس، وهو لا يحتاج إلا تذكرة، فهو مرشح الضرورة؛ لأن الناس وجدته الأنسب، والحملة ماذا تفعل، تضع صوره في الشوارع، لا أعتقد أنه يحتاج هذا النوع التقليدي من الحملات"[25].

مشهد مرتبك، وتحليل من طراز هيكل، ولا أحد سواه.

ولهذا السبب، وغيره من الأسباب، نختم بما بدأنا به: هيكل هو هيكل!

---

[25] لميس الحديدي، هيكل يواصل حواره.. "مصر إلى أين؟": أولويات الدولة توفير الأمن وحل أزمة الطاقة وتشغيل الشباب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 إبريل 2014.





حسني مبارك.. قصة النائب



لم تنل الفترة التي شغل فيها حسني مبارك منصب نائب الرئيس حقها من البحث والدراسة.

لم يتحدث كثيرون عن مرحلة نائب الرئيس التي مر بها مبارك، الذي قال يومـاً إن منتهى طموحه بعد حرب أكتوبر **1973** أن يكون سفيرًا في "بلاد الإكسلانسات" ويقصد بذلك تولي منصب سفير في عاصمة غربية، مثل لندن.. قبل أن يجد نفسه فجأة في موقع الحاكم مطلق الصلاحيات لمدة **30** عامـاً.

جاء اختيار السادات للفريق حسني مبارك – قائد القوات الجوية آنذاك– نائبـاً له مفاجأة لكثيرين، ما أثار تساؤلاتٍ بشأن أسباب هذا الاختيار الذي وضع مبارك على أولى عتبات المقعد الرئاسي، الأمر الذي تكشف مراسلات الخارجية الأميركية جانبـاً منه.

لقد استطاع هذا الجنرال المتأخر في المكانة والترتيب بين أقرانه في قيادة القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر **1973**، وخلال أقل من عامين، أن يتقدم إلى منصب نائب الرئيس في إبريل **1975**. حدث هذا رغم أن عددًا من قادة الحرب ممن يتقدمون عليه في المكانة والإنجاز والترتيب والأقدمية – مثل عبدالغني الجمسي– ظلوا إلى جانب السادات، ولم يختاروا مصير الفريق سعد الدين الشاذلي[26].

---

[26] كارم يحيى، الشبيهان: سيرة مزدوجة لمبارك وبن علي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، **2014**، ص **49**.

هنا يشير البعض إلى أن مبارك ربما كانت لديه ميزة إضافية أخرى كارتباطه بأجهزة المخابرات وعملياتها السرية فضلاً عن دوره في صفقات السلاح، وفق ما أشارت إليه وثائق بريطانية جرى الكشف عنها عقب ثورة 25 يناير. تشير تلك الوثائق وغيرها من المصادر والمراجع الموثقة إلى انخراط مبارك في العالم السري لصفقات السلاح عن سعة[27]، وفي وقتٍ سعى فيه السادات لنقل تسليح الجيش المصري من موسكو والمعسكر الشرقي إلى واشنطن والمعسكر الغربي.

وتعلق وثيقة السفارة الأميركية بالقاهرة المرسلة يوم 14 إبريل 1975 إلى وزارة الخارجية بواشنطن وعدد من سفاراتها تحمل الرقم CAIRO03734/1975، بشأن التغييرات المتوقعة في المناصب حينذاك على يد السادات، بأن أكثر شيء كان مثيرًا للفضول في هذه التغييرات هو التغطية الصحفية المصورة والمكثفة للقاء السادات بقائد القوات الجوية محمد حسني مبارك، وتقول: "على الرغم من أننا لم نسمع تفسيرًا ذا قيمة لهذا التركيز الصحفي المفاجئ على مبارك، أو أي إشارة بشأن استبدال (وزير الخارجية إسماعيل) فهمي أو (وزير الحربية محمد عبدالغني) الجمسي، فإن الأخير مرشح لأن يكون نائبـاً لرئيس الوزراء"[28].

---

[27] كارم يحيى، الصندوق الأسود: قصة حسين سالم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2012، ص 83- 108 .

[28] فاطمة الزهراء عبدالفتاح، وثيقة أميركية: تعيين مبارك نائبـاً للسادات "مفاجأة" لواشنطن و"صفعة" للقذافي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 إبريل 2013.

وفي 16 إبريل 1975 أرسلت السفارة الأميركية إلى الخارجية بواشنطن وعدد من السفارات برقية تحمل الرقم CAIRO03789/1975 تتضمن التشكيل الوزاري الجديد برئاسة ممدوح سالم، واختتمت المراسلة بالقول: "تضمن الإعلان الجمهوري الصادر في وقت متأخر من مساء 15 إبريل تعيين قائد القوات الجوية محمد حسني مبارك نائبـًا للرئيس ليصبح ثاني نائب له"، في إشارة إلى نائبه آنذاك حسين الشافعي.

وفي مراسلة أخرى للسفارة الأميركية بتاريخ 16 إبريل 1975 حملت الرقم 03836CAIRO1975 بعنوان "ملاحظات أولية على الحكومة المصرية الجديدة"، ذكرت السفارة: "إن مرسوم تعيين حسني مبارك نائبـًا للرئيس كان مفاجأة غير متوقعة ولايزال يحمل قدرًا من الغموض"، مشيرة إلى أنه "بغض النظر عن السبب الحقيقي لتعيينه في هذا المنصب، إلا أنه سيكون صفعة للقذافي".

وأضافت: فبالنسبة للمصريين، يستحضر اسم مبارك ذكرى الطائرة الليبية المدنية التي أسقطتها إسرائيل في صحراء سيناء في فبراير 1973، وهو الحادث الذي طالب القذافي على أثره السادات بفصل مبارك من منصبه بسبب الإهمال، الأمر الذي رفضه السادات آنذاك، ما لاقى قبولاً شعبيـًا واسعـًا لدى المصريين بسبب النبرة المتعالية التي وجه بها القذافي طلبه.

وعلى الرغم من غموض أسباب تعيين مبارك الذي عبرت عنه مراسلات الخارجية الأميركية السابقة، فإن وثائق أخرى بدأت في

الأيام التالية تناقش أسباب هذا التعيين. الوثيقة رقم 03934CAIRO1975 رسالة من السفير الأميركي المفوض بالقاهرة هيرمن إيلتس إلى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ 19 إبريل 1975، تتضمن تعليقات وزير الخارجية إسماعيل فهمي على تشكيل الوزارة الجديدة، واختيار مبارك نائبـاً للرئيس، فتقول الوثيقة: "اعتبر الوزير أن السادات بهذا القرار تخلص من نائبه وزميله السابق في مجلس قيادة الثورة حسين الشافعي، وهو ما أرجعه (فهمي) لعدة أسباب، أولها: رغبة السادات في بناء صورة للحكومة الجديدة خالية من أي وجه من الوجوه القديمة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وثانيها: هو أن الشافعي من وجهة نظر السادات بات يحرض عناصر الناصريين والإخوان المسلمين للتعبير عن تذمرهم من سياسات رئيس الدولة، كما قام بإلقاء خطبة الجمعة بأحد المساجد ودعا فيها إلى العودة إلى تعاليم الدين الإسلامي، ملمحـاً إلى رفض السادات تطبيقها؛ وبالتخلص من الشافعي، من وجهة نظر فهمي، يكون قد تم دحض أي إمكانية لقيادته معارضة ناصرية أو إسلامية ضد السادات".

أما بالنسبة لمبارك، فتقول الوثيقة إن اختياره جاء "لدعم الروح الشابة ولترضية القوات المسلحة"، حيث أشار فهمي إلى أن مبارك "يحظى بشعبية داخلها وخارجها، ولكنه، أي نائب الرئيس الجديد، لا يفقه شيئـاً في السياسة"، إلا أن السادات بات يجعله يحضر كل الاجتماعات "لهذا سوف يتعلم مبارك"[29].

---

[29] المصدر نفسه.

ويضيف فهمي – حسب الوثيقة التي كشف عنها موقع ويكيليكس– أنه "لا توجد مهام محددة تم إسنادها للنائب الجديد، مؤكدًا أنه لا ينبغي إساءة فهم اختيار مبارك لهذا المنصب بأنه اختيار السادات لخليفته المنتظر فهذا غير مقصود".

وفي مراسلة أخرى بتاريخ **23** إبريل **1975** من السفارة الأميركية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية بواشنطن وعدد من سفاراتها، بعنوان "الحكومة المصرية الجديدة: التأويلات مازالت مستمرة"، وتحمل الرقم **04048CAIRO1975** تحت تصنيف "يتم تداولها على نطاق رسمي محدود"، يقول السفير الأميركي المفوض هيرمن إيلتس: "إن هناك شائعة خبيثة يتم تداولها تقول إن وزارة ممدوح سالم الجديدة هي صنيعة أميركية، ويبدو أن مصدر هذه الشائعة هم أعضاء من حكومة حجازي السابقة أو قد يكون عبدالعزيز حجازي نفسه". ويستطرد: "تفسيرات ترقية مبارك نائبًا للرئيس تحولت الآن إلى القول بأنه تم تعيينه بإصرار من الجيش المصري المتذمر"، قائلاً "إن استقالة حسين الشافعي من منصب نائب الرئيس لم يتم الإعلان عنها رسميًا بعد ولكنها باتت في حكم المؤكدة، والجدير بالتوضيح هنا أن قرار تشكيل حكومة ممدوح سالم وتعيين مبارك لم يتم الإعلان معه عن أي موقف رسمي بشأن ما إذا كان تعيين مبارك يتضمن إقالة الشافعي أم أن السادات بات له أكثر من نائب".

ويوضح السفير الأميركي المفوض حديثه عن حكومة ممدوح سالم بأن "تلك الشائعات هي أمر طبيعي ومتوقع مع أي حكومة لها

علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة"، وقد أوضح أن "تلك الشائعات يتم التدليل عليها بترقية إسماعيل فهمي من وزير خارجية إلى نائب رئيس وزراء وهو الذي مثل الحكومة المصرية في (سياسة خطوة بخطوة الأميركية) رغم الفشل الأخير لجولات كيسنجر المكوكية. أما الدليل الثاني فهو ترقية وزير الداخلية ممدوح سالم إلى منصب رئيس الوزراء بسبب تفضيل الأميركان لرجال الشرطة، خاصة الصارم منهم كممدوح سالم، الذي تحرك ضد المتطرفين والشيوعيين".

وبالنسبة لمبارك يقول هيرمن إيلتس: "مازال المراقبون في مصر يبحثون عن سبب مقنع لترقية مبارك لمنصب نائب الرئيس، وأن التفسير الذي ساقه إسماعيل فهمي - السابق الإشارة إليه- هو واحد ضمن العديد من التفسيرات المطروحة، ومنها القول بأن الجيش قدم للسادات ما يشبه (الإنذار الأخير) بالإصرار على تعيين شخص في منصب من مناصب صنع القرار لتحقيق التوازن مع تعيين وزير الداخلية رئيساً للوزراء. كما توجد رواية أخرى مشابهة لذلك التفسير تقول إن الجيش غير راض عن سياسات السادات وإنه طلب ترقية مبارك ليجعل أحد رجاله كمراقب في موقع مقرب من الرئيس"، ولكن السفير الأميركي رجح أن تكون ليبيا هي من يروج لتلك التفسيرات المتعلقة بوجود احتقان بين الجيش والسادات[30].

ويُعبر إيلتس في مراسلته عن اندهاشه من انتشار التأويل القائل بأن ترقية مبارك ستصاحبها زيادة في نفوذه وسلطاته؛ إذ إن منصب

---

[30] المصدر نفسه.

النائب بات شرفيـــاً أكثر من كونه ذا صلاحيات، ولكن يبدو – حسب إيلتس– أن السادات سيعيد تشكيل صلاحيات هذا المنصب بإدماج مبارك في صلب العمل الحكومي.

من الأوراق الخطيرة في ملف مبارك خلال توليه منصب نائب الرئيس، ما أشار إليه محمد حسنين هيكل من أن مبارك كان منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين عضوًا في نادي "السفاري" الذي ترعاه المخابرات الفرنسية بشكل مباشر[31]. وتتضمن رواية هيكل في هذا السياق مشاركة نائب الرئيس – حينذاك– في اجتماعات لنادي السفاري، ضم مجموعات مخابراتية ومسؤولين من السعودية والمغرب وإيران (الشاه)، وباطلاع كامل من المخابرات الأميركية.

العودة إلى أرشيف الصحف والمراجع المتاحة خلال فترة تولي مبارك منصب نائب الرئيس، تشير إلى أنه لم يكن معارضـــاً أو معترضـــاً على سياسات السادات وخاصة فيما يتعلق بالصلح مع إسرائيل، رغم أن عددًا من المسؤولين الكبار في مصر استقالوا احتجاجـــاً على هذه الخطوات، مثل وزير الخارجية إسماعيل فهمي ووزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض، ولاحقـــاً وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل. أما مبارك فقد كان مؤيدًا ومشرفـــاً على إعداد الاستقبال الجماهيري للرئيس السادات فور عودته من

---

[31] محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 86-94.

القدس في نوفمبر 1977[32]. بل إن مبارك تولى رئاسة لجنة لتنفيذ وتطبيق اتفاقات كامب ديفيد في شقها المتعلق بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتبارًا من 5 نوفمبر1978.

وعقب اعتقالات 5 سبتمبر 1981، شرع مبارك بوصفه أمينـــاً عامـــاً للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم – حينذاك– في عقد ما وصِفَ بأنه "مؤتمرات شعبية" في محافظات مصر؛ لشرح قرارات الرئيس السادات من أجل الوحدة الوطنية، بما في ذلك الاعتقالات التي أسميت بـــ"التحفظ" والتحقيقات التي لم تكن إلا سياسية[33]. وكان الهدف من هذه المؤتمرات منح "التأييد المطلق" لقرارات السادات ليس إلا، ومن دون مناقشة أو تحفظ على أي قرار أو إجراء[34].

وعندما أجرى السادات استفتاء شكليـــاً في 10 سبتمبر 1981 جاءت نتيجته موافقة بنسبة أكثر من 99% على قراراته الاستثنائية القمعية، ظهر النائب مبارك في الصفحات الأولى من الصحف القومية المصرية وهو يدلي بصوته مؤشرًا على "نعم"[35]. وترأس مبارك

---

[32] شعب مصر يخرج اليوم لاستقبال بطل أكتوبر قائد السلام، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 21 نوفمبر 1977، ص 1.

[33] مؤتمرات شعبية بالمحافظات لشرح قرارات الرئيس للوحدة الوطنية، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 8 سبتمبر 1981، ص 1.

[34] تأييد مطلق للرئيس من كافة المؤتمرات بالمحافظات، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 9 سبتمبر 1981، ص 1.

[35] جريدة "الأهرام"، القاهرة، 11 سبتمبر 1981.

اجتماعات مجلس الوزراء نيابة عن السادات، من أجل "تنفيذ توجيهات الرئيس"، لينتهي الاجتماع إلى "التأكيد على سلامة الجبهة الداخلية" ويشيد بـــ"عظمة إنجازات المرحلة الأخيرة"[36].

لعل من القضايا الحساسة في ملف خدمة مبارك بصفته نائب رئيس ما يتعلق منها باتصالاته غير الرسمية مع عواصم خارجية.

في الملف "سري للغاية" رقم **19/451** المفرج عنه من خزائن الأرشيف الحكومي البريطاني بموجب قانون المعلومات رقم **2000** تحت رقم: **H02865168/12/1**، نقرأ تفاصيل عن اتصالات مبارك مع لندن خارج البروتوكول أثناء توليه منصب نائب الرئيس، خلال الفترة من **16** إبريل **1975** وحتى حلفه لليمين الدستورية رئيســـاً لمصر بتاريخ **14** أكتوبر **1981**.

يتهم الملف البريطاني الرسمي رقم **19/451** النائب مبارك بارتكاب جريمة الخيانة العظمى بسبب تسليمه باليد مكاتبات رئاسية مصرية سرية للغاية خاصة بالرئيس أنور السادات إلى الحكومة البريطانية بتاريخ **2** سبتمبر **1980**.

الخطير أن الملف وثق واقعة تسليم مبارك للوثائق المصرية إلى مارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية – من مايو **1979**، وحتى نوفمبر **1990**– أثناء زيارته الرسمية لمكتبها في لندن بتاريخ **2** سبتمبر **1980**.

---

[36] مجلس الوزراء في اجتماعه أمس يؤكد سلامة الجبهة الداخلية وعظمة إنجازات المرحلة الأخيرة، جريدة "الأهرام"، القاهرة، **21** سبتمبر **1981**.

احتوى الملف على وثيقة مؤرخة بتاريخ 3 سبتمبر 1980 ذيلت مرتين بشعار "سري للغاية" مهرت بالخاتم الرسمي للسير ميخائيل أونيل بيغارن ألكسندر – توفى في لندن بتاريخ 1 يونيو 2002– وزير الخارجية البريطاني في حكومة تاتشر.

وثقت الواقعة وأرفق بها نسخًا أصلية من المكاتبات السرية للغاية المتبادلة بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن، الذي شغل منصبه في الفترة من 21 يونيو 1977 وحتى 10 أكتوبر 1983.

المفروض أن مبارك سلم هذه الوثائق إلى تاتشر، وننقل من وثيقتها المحررة تحت عنوان "مكالمة من نائب الرئيس مبارك" الآتي حرفيًا دون تدخل:

"طبقًا للمعروف، اتصل نائب الرئيس المصري مبارك بالأمس عقب انتهاء مراسم استقباله في مكتب السيدة رئيسة الوزراء، وأرفق مع الخطاب نسخًا من تسجيل مكالمة مبارك لتوزيعها على قائمة المسموح لهم بالاطلاع والاستماع مع نسخ من المراسلات السرية بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن التي تركها النائب مبارك لرئيسة الوزراء مارغريت تاتشر".

أرفقت بالملف البريطاني نسخ من المستندات الرئاسية المصرية التي تركها مبارك لرئيسة الوزراء البريطانية، وكلها باللغة الإنجليزية تكشف مجمعة أسرار الاتصالات المصرية – الإسرائيلية وترتيبها في الملف رقم 19/451 كالآتي:

خطاب صادر من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن إلى الرئيس السادات مؤرخ بتاريخ **17** سبتمبر **1978** مكون من صفحة واحدة.

خطاب صادر من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن إلى الرئيس السادات مؤرخ بتاريخ **4** أغسطس **1980** مكون من **14** صفحة.

خطاب صادر من الرئيس السادات إلى مناحم بيغن مؤرخ بتاريخ **14** أغسطس **1980** مكون من **35** صفحة.

خطاب صادر من رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن إلى السادات مؤرخ بتاريخ **18** أغسطس **1980** مكون من **20** صفحة.

خطاب صادر من الرئيس السادات إلى مناحم بيغن مؤرخ بتاريخ **27** أغسطس **1980** مكون من صفحتين.

بالفحص، يتبين دون عناء أن ملف مكاتبات السادات وبيغن اعتبر يومها من أسرار الدول الحساسة، خاصة ما يتعلق منها بعرض مصري لتزويد إسرائيل بمياه نهر النيل مقابل اعترافها بالقدس عربية وإعلانها المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية[37].

تسرب الملف من لندن إلى واشنطن، ففضح الرئيس الأميركي جيمي كارتر – الذي شغل مهام منصبه في الفترة من **20** يناير

---

[37] توحيد مجدي، السادات طلب من مبارك الاستقالة من منصب نائب الرئيس، جريدة "الصباح"، القاهرة، 22 ديسمبر 2013.

1977 حتى **20** يناير **1981**- النائب مبارك لدى السادات، فحدثت أزمة الثقة الشهيرة في تاريخ كواليس السياسة المصرية بين الرئيس ونائبه، وتدهور الوضع بينهما إلى حد طلب السادات خروج مبارك من منصبه حتى إشعار رئاسي آخر منه[38]، وللرواية قصة وعشرات الشهود.

اغتيال السادات، أعاد مبارك إلى الواجهة السياسية من ثقب إبرة.

اتسع الثقب كثيرًا، بعد أن احتفظ مبارك بالسلطة لمدة **30** عامـــاً.

في عام **2011** ترك الرئيس مبارك السلطة وخلفه **13.7** مليون مصري يعانون الجوع. الرقم نشرته مجلة "الأمم المتحدة/ مصر" في عدد مايو **2013**. ارتكز الرقم على دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء مع برنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء. في الفترة نفسها وصل عدد الفقراء في مصر إلى **43%** من إجمالي السكان، وهؤلاء لا يعانون الجوع ولكنهم لا يتمتعون بالخدمات الصحية والتعليمية.

النائب صار رئيســـاً، فظلم، ومهد الطريق باتجاه توريث الحكم لنجله جمال، وترك الحبل على الغارب للفساد المستشري والدولة البوليسية، وسط تجريف واضح للنخب الثقافية والصفوة الفكرية

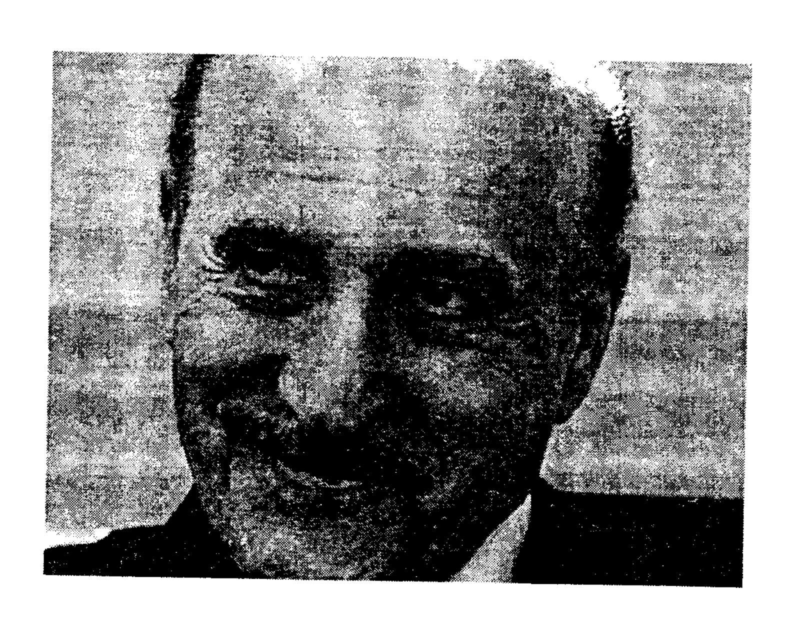
---

[38] توحيد مجدي، مبارك: الطريق إلى عرش مصر، كتاب "أخبار اليوم"، القاهرة، 2012، ص 71- 78.

لحساب أهل المال والأعمال، أما المظالم الاجتماعية والاقتصادية فحدث ولا حرج.

فشل النائب مبارك، هو حجر الزاوية في فشل الرئيس مبارك.. لو كنا نعلم!





عمر سليمان.. جمعية منتظري المرحوم!



عمر سليمان.. حي!

هكذا يهتف عشرات الآلاف من مريدي نائب رئيس الجمهورية الأسبق ودراويشه؛ ممن يتداولون الصور والفيديوهات والشعارات التي تؤكد أن بطلهم المنشود على قيد الحياة.

يصر مريدو الرجل على أنه لا يزال حيـــاً.

في رأيهم، هو فقط مختفٍ، تمامـــاً مثل فرضية المهدي المنتظر، أو الإمام الغائب الذي ينتظر أتباعه عودته بفارغ الصبر، وسط دعوات تؤيد خوض "المرحوم" انتخابات الرئاسة المقبلة.

يتحدث هؤلاء بثقة عن الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة بصيغة الحاضر وهم يتطلعون إلى عودته، في حين تتردد في بال آخرين تلك الكلمات اللاتينية المرعبة: "دعوا الأموات يأكلون الأحياء".

يُكذب هؤلاء خبر وفاة عمر سليمان في **19** يوليو **2012** عن عمر ناهز **77** عامـــاً في مستشفى بمدينة كليفلاند بولاية أوهايو الأميركية إثر إصابته بأزمة قلبية مفاجئة أثناء خضوعه لفحوص طبية، وفقـــاً للسفارة المصرية في واشنطن.

الصفحة التي تم تدشينها على موقع فيسبوك بتاريخ **5** ديسمبر **2013**، وضمت ما يزيد على **50** ألف مشترك، معظمهم من محبي سليمان، تطالب بشكل جدي بظهور "الصندوق الأسود" في عهد

مبارك، اعتقادًا منهم بأن "أنباء وفاته شابها الغموض"، كما نشرت الصفحة العديد من الروابط التي تفيد بأن أنباء وفاته كانت مجرد مناورة، لكي لا يتعرض للاغتيال أو الخطر إبان حُكم جماعة الإخوان.

زاد هؤلاء على ذلك بالقول إن سليمان يخضع لبرنامج حماية الشهود في الولايات المتحدة؛ حيث يتملك أسرارًا عن جماعة الإخوان، وواشنطن ترغب في الاستعانة به ضد الجماعة، وهو كلامٌ متهافت يفتقر إلى السند ويفتقد إلى السند.

وتلقت الحملة سيلاً من التعليقات على غرار "في مقابل حملة فارس العرب لترشيح السيسي رئيســًا للجمهورية.. حملة أمير الأحزان لعودة عمر سليمان".

"الله يديله الصحة ويرجعه لينا بالسلامة"؛ جملة قالها عدد من المشتركين بالصفحة التي تطالبه بالظهور، وتباينت التعليقات بين مؤيد ومعارض وساخر، حيث رأى المعظم إنه "لسه صاحي" وإن الوقت قد حان لكي يترشح للرئاسة ويفضح الإخوان وينقذ مصر، وأن فترة اختفائه ما كانت إلا مجرد فترة لجمع توكيلات الترشح.

في الوقت الذي سخر فيه البعض من الصفحة، جاءت تعليقات البعض الآخر مؤيدة للفكرة وتدل على اقتناع أصحابها ببقائه على قيد الحياة، فطالب أحد مؤيديه بضرورة انتشار الدعوات لكي تصل له و"يخرج يطمنا عليه"، بينما قالت أخرى "كان قلبي حاسس إنه لسه عايش.. يا خسارة العياط اللي عيطته يوم الجنازة"، وجاءت تعليقات تقدم تحليلات تبدو منطقية للبعض، فتساءلوا عن طول النعش الذي بلغ **170** سم على الرغم من أن قامة الراحل تصل إلى **195** سم.

حسب سامح أبو عرايس، المنسق السابق في حملة عمر سليمان رئيســـاً، فإن ظاهرة الاختفاء والظهور بالنسبة للشخصيات العامة ليست بالشيء الجديد سواء في مصر أو عالميـــاً، فحتى الآن هناك آراء تشكك في وفاة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وتزعم أنه لا يزال هاربـــاً، ويتحين اللحظة المناسبة للرجوع إلى الحُكم.

"سيعود يوم **2014/4/14**".

اختار أعضاء جمعية مُنتظري الجنرال الراحل يومـــاً، لأرقامه وتجاورها وقْعٌ غامض، كأنها جزءٌ من مواعيد القدر المختفي في بلورات العرافات السحرية، أو في ورقة صفراء مثنيّة في كتاب محفوظ.إنه يوم ظهور الجنرال/ الذي في مهمة، يلاعب آلهة المخابرات دورًا في شطرنج كونيّ.

طالب هؤلاء بوقفة شعبية للمطالبة بظهور رجل المخابرات الراحل في التاريخ المذكور.

تضمنت الصفحة المخصصة لهذا الموضوع على فيسبوك سيلاً من التعليقات التي تتهكم على الأفكار السابقة بأن عمر سليمان ما زال حيًّا، واستطلاعًا للرأي، يسأل القراء: "ما هو اعتقادك نحو موقف عمر سليمان؟.. حي يرزق – عامل فيها ميت؟".

مع تدشين حملة المطالبة بظهور عمر سليمان، قال المريدون إنهم سينظمون عددًا من الفاعليات حتى ظهوره. يقول هؤلاء إن سليمان بحكم طبيعته التي لا تهوى الأضواء، مبتعد لفترة، حتى تحين اللحظة المناسبة.

هناك عشرات الآلاف إذن ممن لا يصدقون أن جنرالهم مات. وهم اعتبروه يخصهم؛ لأنه كان صمام الأمان الذي يعرف ما لا يعرفه غيره، ويرون أنه القادر دون غيره على إعادة الإخوان والإسلاميين إلى جحورهم.

الجنرال عند هؤلاء يتجول في المولات التجارية، وينهض من مقعده في دار مناسبات عسكرية، أو يؤدي فريضة الحج على مقعد متحرك، ويزور البرازيل، ويظهر في أماكن أخرى غير محددة؛ إنه على قيد الحياة وعودته مؤكدة، في نظر هؤلاء الواهمين.

فقد تناقل عددٌ من نشطاء فيسبوك خبرًا نقلوه عن شهود عيان أفادوا بأنهم شاهدوا عمر سليمان يتجول بأحد المولات التجارية بمدينة نيويورك وهو يتسوق لشراء بعض الاحتياجات اليومية.

كما نشر نشطاء صورة قالوا إنها لعمر سليمان، وهو في الحرم المكي.

الصورة، المنتشرة بشكلٍ مكثف، جاءت بعد أن تداول نشطاء صورة سابقة لعمر سليمان داخل مول سيتي ستارز بمدينة نصر، قالوا إنها التُقِطَت في أواخر يناير **2014**.

وبالبحث، تبين أن الصورة المتداولة جزء لفيديو يرجع تاريخه إلى شهر مايو من عام **2011**، وقد عرضه محمود سعد، في برنامجه على فضائية "التحرير"، قبل أن ينتقل إلى قناة "النهار".

قال مسعد أبو فجر الناشط السيناوي، إن عمر سليمان، لم يمت، ولكنه حسب تعبيره، داخل السرداب. وكتب أبو فجر، في تدوينة له

على فيسبوك، ربما على سبيل السخرية أو المجاز السياسي: "عمر سليمان، جنرال مخابرات مبارك، لم يمت، فقط دخل السرداب، وسيخرج بعد حين ليفصل ببندقيته بين الحق والباطل".

فيما ذهب الناشط عبدالحكيم العجمي إلى القول: "أتوقع أن يكون اللواء عمر سليمان على قيد الحياة، فما كان لثعلب المخابرات المصرية أن يتم اصطياده بتلك السهولة ، ومعروف عنه أنه من أقوى رجال المخابرات في العالم".

العودة كانت في **2014/4/4** كما يليق بالأساطير أن تختار مواعيدها.. ولم تتم العودة/ ولا نعرف ماذا فعل المنتظرون في انتظارهم،، وهو انتظارٌ يختلف عن انتظار عودة محمد مرسي، الذي يمثل أهم الأساطير المحافظة على ما تبقى من جماعة الإخوان.

فكرة الانتظار نفسها تعبر عن الجانب الخرافي في طرفيّ الصراع على السلطة بين "الدولتيين" و"الإسلاميين". هذا الجانب هو الأقوى والأكثر فاعلية؛ لأنه يعتمد على "ضعف" و"عجز" قطاعات واسعة من المجتمع وتعاملها مع السياسة والحُكم والسلطة على أنها مهام "كهانة" مقدسة.. لا دخل للشعب بها.. الشعب الذي عليه أن يغرق في البحث عن لقمة العيش أو الحفاظ على تصريح تكوين الثروة.

الحُمّى الهستيرية حول موضوع عمر سليمان، لامست مساحة السخرية المعروفة لدى المصريين.

قال مغرد ساخرًا: "علميـــًا فرصة عمر سليمان في الظهور أكبر من فرصة مرسي في الرجوع". وقال آخر "أنا أرشح الجنرال فرانكو

رئيســـاً لجمهورية مصر الديموقراطية"، في حين كتب ناشط "كلها أفلام حتى يشغلوا الشعب عن المصائب وهم يعرفون أن الشعب المصري يحب الأكشن وضيّع عمره في الحكايات الخيالية".

إلا أن أنصار عمر سليمان ومحبيه بدوا ثابتين على موقفهم، وأخذوا يرددون أن الحقيقة ستتضح إن آجلاً أو عاجلاً، حين يظهر رجل المخابرات القوي ويفاجئ من يتوهمون أنه مات وشبع موتـــاً.

يتحدى هؤلاء أن يخرج عليهم مسؤول بإجابة قاطعة حول مصير عمر سليمان.

السؤال ابن شرعي لمشهد غير شرعي تموج به الساحة السياسية الآن، يحمل بين طياته ثلاث روايات متضاربة حول مصير هذا الرجل: الأولى أنه توفي بسبب مرض نادر في مستشفى بالولايات المتحدة، والثانية أنه قُتِلَ في دمشق إثر مؤامرة دبرتها جماعة الإخوان المسلمين للتخلص من الرجل الذي كان وجوده يمثل تهديدًا حقيقيـــاً على وصولها إلى حُكم مصر.

كان هيثم المالح رئيس مجلس الأمناء للائتلاف الوطني السوري المعارض، قد أكد في ديسمبر **2012** أن عمر سليمان، رئيس المخابرات المصرية، نائب رئيس الجمهورية الأسبق، قد لقي مصرعه في سوريا؛ حيث كان موجودًا في التفجير الذي استهدف اجتماع الخلية الأمنية الذي انعقد في مقر مجلس الأمن القومي السوري في حي الروضة بدمشق في يوليو **2012**.

وأكد المالح أن سليمان كان موجودًا بتكليف مباشر من حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لإيجاد حل لملف امتلاك سوريا

لأسلحة كيمائية. وقال إن سليمان ورفاقه "قتلوا بجيل جديد ومتطور من المتفجرات التي تستهدف العنصر البشري فقط، ولا تستهدف المباني أو المقر المحيط بهؤلاء الأشخاص، بل إن صورة سليمان التي نُشرت عقب الإعلان عن وفاته رسميـًا على بعض مواقع الإنترنت، والتي أظهرت جثته مشوهة جراء التفجير هي صحيحة 100%"[39].

أثارت هذه الرواية خيال كثيرين ونالت اهتمام بعضهم. وتُرجم ذلك على أرض الواقع في صورة بلاغ تقدم به د. سمير صبري المحامي إلى نيابة أمن الدولة العليا، يطلب فيه إعادة فتح التحقيقات في ملابسات وفاة سليمان. وما سبقها من محاولة اغتيال جرت وقت وجوده في منصب نائب رئيس الجمهورية، وقال صبري إن بلاغه ارتكز على معلومات مفادها أن جماعة الإخوان سعت مرارًا إلى التخلص من عمر سليمان، لاسيما بعدما سطع نجمه في أعقاب توليه منصب نائب الرئيس، فدبرت قتله للتخلص منه ومن الأسرار الخطيرة التي بجعبته عنهم.

تبدو الرواية الثالثة لوفاة عمر سليمان أقرب إلى الخيال، ففي الوقت الذي كان البعض يُمني النفس بأن تشهد مصر في الفترة المقبلة إجراء تحقيق موسع حول ملابسات وفاة الرجل ومحاولة اغتياله، إذا بفريقٍ من محبيه وأنصاره يروجون على شبكة الإنترنت أنه لا يزال حيـًا ويتمتع بصحة جيدة.

---

[39] منى مدكور، رئيس الائتلاف الوطني السوري في حوار خاص لـ"الوطن": عمر سليمان قُتل في تفجير الخلية الأمنية في دمشق بنوع متطور من القنابل، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني. 3 ديسمبر 2013.

وذهب هؤلاء إلى القول بأن سليمان اضطر ولدواع أمنية وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والسيادية المعنية في مصر إلى إعلان خبر وفاته كي يتجنب مؤامرة كبرى كانت تعد لها جماعة الإخوان للتخلص منه، وأن الجثة التي دُفنت ومراسم العزاء التي أقيمت كانت لإضفاء المصداقية على خبر رحيله المفاجئ،

محبو سليمان روجوا لروايتهم المزعومة من خلال صفحات على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من نوعية "عمر سليمان حي يرزق"، وأخرى "الحملة الرسمية للمناداة بظهور اللواء عمر سليمان" جمعت حتى الآن عشرات الآلاف على متابعتها، وسط اقتناع متزايد بتلك الرواية المزعومة، بدعوى أن سليمان يُعد الشاهد الأهم على سلسلة من الجرائم التي قامت بها جماعة الإخوان وجماعات عنف أخرى، وأنه كان لا بدَّ من حماية ما لدى الجنرال من معلومات وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحماية الشهود والتي وقعت عليها مصر، لحين أن يصبح الوقت مناسبـــاً للبوح بها وتقديم المتورطين لمحاكمات عاجلة.

حين سئل اللواء حسين كمال، مدير مكتب عمر سليمان، عن حقيقة تلك المزاعم التي تروج لقرب عودة الرجل، وأنه لم يمت، وهل له دور في التمهيد لعودة الرجل بصفته كان من المقربين له وكاتم أسراره لسنوات طوال، انبرى قائلاً: ليس لي علاقة بكل تلك الحكايات التي تقال، فما لديّ وأعلمه بشأن واقعة وفاة ابن مصر الراحل عمر سليمان سبق وقلته على الملأ في مؤتمر صحفي سبق قيام

ثورة 30 يونيو، من أنه توفي أثناء قيامه بفحوصات طبية في الولايات المتحدة، وليس صحيحـــاً أنه زار سوريا أو تعرض للقتل هناك.

ونفى حسين كمال لمجلة "الأهرام العربي" أن يكون اطلع على جثة الجنرال الراحل عقب وفاته قائلاً: "لم يتسن لي ذلك، فقد حضر جثمانه من أميركا في طائرة خاصة ودفن بمقابر القوات المسلحة عقب الصلاة عليه بمسجد آل رشدان"[40].

وعن الحكايات التي يروج لها بعض محبي الجنرال الراحل من خبر وفاته كانت مناورة لحمايته من مؤامرة اغتيال كبرى كانت تعد له من قبل جماعة الإخوان، وأنه سيظهر قريبـــاً ليبوح بكل الأسرار بمناسبة الذكرى الثالثة لقيام ثورة 25 يناير، قال اللواء حسين كمال:" الله وحده القادر على صناعة المعجزات ولا يستطيع أحد حدوثها".

من بين شهادات الذين يرجحون الوفاة الطبيعية لسليمان، الخبير الإستراتيجي اللواء سامح سيف اليزل، المعروف بقربه من دوائر المخابرات، وكان قريبـــاً من عمر سليمان. يقول سيف اليزل إن "سليمان كان مقيمـــاً في الفترة الأخيرة بدولة الإمارات، وهناك شهدت صحته تدهورًا سريعـــاً، فرافقه أحد الأطباء المصريين الذين كانوا معه إلى ألمانيا، وهناك تم سحب كميات كبيرة من المياه المترسبة على الرئتين لمساعدته على التنفس، بعدها ذهب إلى الولايات المتحدة التي وصلها فجر الاثنين 16 يوليو 2012، حيث كشفت الفحوصات عن "داء النشواني"، الذي أثر على وظائف العديد من أعضاء الجسد خاصة الكُلى والقلب والرئتين، وتقرر إجراء عملية

---

40 محمد عبدالحميد، لغز عودة الروح لجثة اللواء عمر سليمان!، مجلة "الأهرام العربي"، القاهرة، 25 يناير 2014.

بزل جديدة يوم 18 يوليو، فلم يتحمل سليمان فتوفي فجر الخميس 19 يوليو"[41].

في تقرير موثق يستند إلى معلومات عائلة سليمان، يقول عادل حمودة: إن معاناة سليمان بدأت بعد إلقائه بيان تخلي الرئيس حسني مبارك عن الرئاسة، وإن الأعراض ظهرت في بحة في صوته وصعوبة في تنفسه، وفقدان كبير في وزنه. وبعد الفحص في مستشفى الاستخبارات سافر سليمان إلى ألمانيا لعلاج جديد، حيث صدر التشخيص هناك أنه ضعف بسيط في عضلة القلب، تسببت في تكوين مياه على الرئة، صعبت عليه التنفس، وسببت البحة في صوته. وبعد عملية بزل عاد الرجل إلى القاهرة في 3 يونيو، حيث نصحه المشير محمد حسين طنطاوي - وزير الدفاع حينذاك- ألا يبقى فيها خلال الانتخابات الرئاسية، فسافر إلى أبوظبـــي في 9 يونيو 2012، حيث عاوده التعب فدخل إلى مستشفى زايد العسكري يوم الاثنين 25 مايو، لتتكرر عملية البزل لإزالة المياه المتراكمة في الرئتين، ووضع له جهاز لتجميع المياه أولاً بأول.

في الوقت نفسه، خضع سليمان لعلاج من طبيب أميركي في مستشفى زايد كشف فيه أن الرجل مصاب بمرض "اميلويدوزيس" الغامض، وهو نوع من الأورام يمكن أن يعيش به المصاب لسنوات طويلة شرط تقوية المناعة والحفاظ على حالته المعنوية المرتفعة. وأوضح أن هذا الطبيب الأميركي هو الذي اقترح على سليمان التوجه إلى كليفلاند للتأكد من صحة التشخيص الجديد.

---

[41] د. محمد الباز. العقرب السام: عمر سليمان.. جنرال المخابرات الغامض، ط 10، دار كنوز، القاهرة، 2014، ص 29-30.

في أميركا، توفي عمر سليمان، وجاء في تقرير المستشفى عن أسباب الوفاة أن سليمان توفي بمرض "اميلويدوزس" وهو معروف في الأوساط الطبية العربية بمرض "النشواني"، الذي يصيب أجهزة متعددة في الجسم بما فيها القلب والكُلى[42].

في المقابل، تناثرت تقارير صحفية أخرى تزيد الصورة غموضاً، ومن ذلك مثلاً تقرير نشرته جريدة "روز اليوسف" في 3 أغسطس 2012 عن "اختفاء العينات الحيوية الخاصة بملف المريض المصري " عمر محمود حسين سليمان" من داخل ثلاجات حفظ العينات في مستشفى كليفلاند الجامعي بولاية أوهايو الأميركية، والتي أخذت في وقت سابق وآخر لاحق للوفاة، طبقاً لإجراءات طبية مقننة". وتصل هذه العينات الطبية في مجموعها إلى 16 عينة تشمل حتى شعر الرأس والنخاع الشوكي والدم، وكان من المفروض حفظ كل العينات مع تقارير وصف الحالة الطبية وصور الأشعة وتفاصيل رسم القلب والمخ، التي أخذت من الجنرال قبل وفاته بشكل مباشر، وطبقاً للقانون الفيدرالي الأميركي فإنه يتعين حفظ هذه العينات في ثلاجات مخصوصة لمدة لا تقل عن عشرة أعوام كاملة وتعرف بالأرشيف البيولوجي وتحت أقصى درجات السرية، وذلك لإتاحة البيانات البيولوجية لكل مريض عند الحاجة لإجراء أي نوع من التحقيقات التي يمكن لأسرة المتوفى أو للسلطات السياسية أو القضائية أن تطلبها، وتحدد القوانين عقوبات مشددة في حالة تدمير أو إخفاء هذه البيانات.. وقال تقرير الصحيفة إن ملفات البيانات والتقارير الطبية الورقية الخاصة بحالة المتوفى عمر سليمان قد اختفت تماماً من سجلات المستشفى، بعد أن نسخت ثلاث نسخ ذهبت إلى

---

[42] المرجع نفسه، ص 45- 46.

المباحث الفيدرالية. والمخابرات الأميركية، وهيئة الأمن القومي الأميركي بالتوالي. لتصبح بذلك ومنذ تاريخ الوفاة "سرًا من أسرار الأمن القومي الأميركي" لا يكشف عنه إلا بعد مرور 50 عامــًا كاملة.

ويخلص التقرير المنشور إلى ملاحظة مهمة وهي أنه لم تجر لسليمان اختبارات خاصة بالسموم المتطورة رغم الوفاة الغامضة والسريعة، التي قد تتعرض لها الشخصيات المهمة، خصوصــًا العاملة في أجهزة المخابرات العالمية، للتأكد من عدم تعرضه مثلاً لسموم "البولونيوم المشع" التي تستخدمها أجهزة المخابرات الشرسة كما حدث في حالة الرئيس ياسر عرفات.. لم ينته تقرير "روز اليوسف" قبل أن ينسب إلى "أطباء داخل مستشفى كليفلاند – اشترطوا عدم ذكر بياناهم– أن وفاة الجنرال سليمان فيها شواهد عملية من الغموض، جعلتهم يتشككون في تعرضه لحالة غامضة من حالات السرطان المتقدم دون تفسير علمي أو تاريخ طبي للمرض".

ولكن، لماذا كل هذه الحكايات الأسطورية حول رجل في ذمة الله؟

ربما كان السبب هو الحنين إلى رجل يمتلك قدرًا من الرصانة والانضباط كرجل دولة من طراز خاص. رجل هادئ في أشد اللحظات دقة وحرجــًا، لا تنقصه الكاريزما والمهابة، وحين يتحدث بصوته العميق وكلماته المدروسة يقدم نموذجــًا للسياسي الداهية.

هل هو الحنين لقيادة تتمتع بالقوة والحزم والدهاء، في ظل الفراغ الواضح في الساحة السياسية، والضعف الشديد لدى وجوه القوى

المدنية، التي عارضت ترشح المشير عبدالفتاح السيسي في انتخابات الرئاسة، دون أن تقدم بديلاً مدنيـــاً محل توافق شعبي؟

الخيال الذي يصنع فراغه، أو يشغله بما لديه من خرافات، ربما جاء ردًا على الوهن الذي يفرضه واقع مرعب، تعيش فيه المدينة أيام الهوس الكبير.

هل يقف وراء ذلك إعجابٌ دفين بشخصية رجل المخابرات الذي كان من المحتمل أن ينجح في قيادة سفينة الحُكم في بلد يموج بالاضطرابات، لولا أن الظروف التي صعد فيها إلى موقع سياسي تنفيذي كانت غير مواتية؟

حين تأزم الموقف بين مبارك والثوار، ارتفع سقف المطالب، وفُرضت حالة الطوارئ ونزل الجيش إلى الشوارع، و اجتاحت مصر "جمعة غضب" تعالت فيها الأصوات "ارحل يا مبارك".

لم يكن أمام مبارك سوى أن يلقي بورقته الأخيرة، عساها تحتوي الثوار وتخمد نيران الثورة.

ورقة مبارك الأخيرة كان اسمها: عمر سليمان.

كانت صورة عمر سليمان ممنوعة من النشر حتى عام **2003** تقريبـــاً، إلى أن نشرتها جريدة "معاريف" الإسرائيلية، ونقلتها بعض الصحف المصرية بعد تردد طويلة، من دون أن تنسى الإشارة إلى أن الصورة منقولة عن الصحيفة الإسرائيلية.. وكانت حتى هذا التاريخ تُخْلى قاعة مجلس الشعب من المصورين ساعة التجديد لعمر سليمان في موقعه بالمخابرات.

منحه العُبوس والتجهم وهمًا إضافيًا، قيل وقتها إنها هالة الكاريزما المحيطة بشخصيته الجادة.

أدار سليمان مرحلة يناير **2011** بذكاء، رغم أن الثورة كانت قد فرضت كلمتها وأصبحت الأعلى صوتًا. بدأ سليمان جلسات "الحوار الوطني"، بعد أن صار نائبًا لرئيس الجمهورية. قضى سليمان **13** يومًا في منصب النائب، فتح خلالها باب الحوار مع القوى الوطنية المختلفة، ليجلس على نفس الطاولة مع ممثلي جماعة الإخوان المسلمين، وبعض الأحزاب السياسية وشباب الثورة، إلا أن الحوار فشل، وسط وتيرة أحداث متسارعة، ليخرج سليمان معلنًا في نهاية المطاف "قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية".

الرجل الذي قدم أوراق ترشحه في الأمتار الأخيرة لانتخابات الرئاسة عام **2012**، وبدا فرس سباق يصعب التغلب عليه، قبل أن تستبعده اللجنة العليا للانتخابات من السباق في اللحظات الأخيرة، توارى عن الأنظار لفترة قبل أن يُفاجأ الناس بوفاته ذات الملابسات الغامضة بعض الشيء.

كما كان هناك بهرة ينتظرون عودة الحاكم بأمر الله في شوارع القاهرة الفاطمية، ينتظرونه في ساحات مسجد باسمه ودكاكين يستثمر فيها أثرياء الطائفة هندية الأصل أموالهم حتى يأذن الله بالعودة الشريفة.. ينتظرونه منذ قرون ولم تتبخر الآمال كما تبخرت عندما هتف المصريون: "الله حي.. عباس جاي.." انتظارًا لعودة الخديو عباس حلمي الثاني من منفاه في الأستانة.

عباس لم يعد ومات في المنفى، لكن الانتظار لم ينتهِ.. كحال الشعوب العاجزة البائسة التي تنتظر من الميتافيزيقا ما تراه مستحيلاً في الواقع وتتعلق بأهداب الخرافة علّها تنقذها.. أو علّها تصنع في الخيال واقعًا افتراضيـــاً[43].

قلة حيلة مصريين تجعلهم دائمـــاً في انتظار الغائب، اعتقادًا منهم أنه يمتلك الحل السحري لكل معاناهم، وأنه قد يكون المنقذ المخلّص من واقعٍ مزرٍ وأزمات متلاحقة.

يبدو أننا شعبٌ شغوف بكل ما هو "خيالي" أو يعتقد أنه البديل الموازي لحالة الإحباط والفوضى التي نعيشها هذه الأيام. وربما هي الفطرة الشرقية التي تعتمد في تاريخها على الخزعبلات في كثير من الموروثات الشعبية قد أصبحت تحتل مكان الصدارة فيما يشاع من أخبار وما تتناقله وسائل الإعلام الرسمية منها والوسائل الأخرى الكثيرة المشكوك في مصداقيتها.

وسط كل هذا الضجيج، نفت بنات عمر سليمان أن يكون الأب على قيد الحياة، وقالت ابنته رانيا في حديث صحفي: "أحسست بأن الناس تعاملوا مع تلك الشائعة باعتبارها حلمـــاً يتمنون أن يتحقق، ولا أزال أذكر أن واحدة ممن كانوا معه في حملته الانتخابية اتصلت بي ترجوني أن أقول لها الحقيقة، وهل عمر سليمان مات بالفعل أم لا يزال على قيد الحياة؟ فقلت لها: والله العظيم عمر سليمان مات،

---

[43] وائل عبدالفتاح، جماعة منتظري الجنرال، جريدة "التحرير"، القاهرة، 9 فبراير 2014، ص 12-13.

وإنني ابنته وأكثر واحدة في العالم كله أتمنى لو أنه لم يمت.. لكنه مات، وهذا قضاء الله وقدره"[44].

لقد سقط عمر سليمان صريع الذهنية المصرية في التعامل مع الكبار في عالم السياسة، فهو إما شيطانٌ كامل الشر ، وإما ملاك لا يفعل إلا الخير ولا يعرف إلا الرحمة ولا يتحدث إلا بالحكمة.

هناك من شيطنوا عمر سليمان ولا يزالون مصرين على أنه الفاسد الأكبر في عصر مبارك؛ كان يعرف كل شيء، لكنه لم يتحدث أبدًا، بل إنه حاول حتى الدقائق الأخيرة إنقاذ نظام فاسد ومستبد ودكتاتوري وعميل.

وهناك من صعدوا بالرجل وسيرته إلى سدرة المنتهى، فهو الوحيد الذي كان يواجه مبارك بأخطاء نظامه، وهو الوحيد الذي كان مؤهلاً ليقود مصر بعد انهيار نظامه.

وربما ساعد فشل تجربة الإخوان المسلمين في الحُكم في تغذية صورة خصمهم الأكبر، الذي تحول بدوره إلى أسطورة.

ينسى هؤلاء لافتة صفراء عملاقة يبلغ طولها خمسة عشر مترًا مُعلّقة على إحدى البنايات الضخمة في ميدان التحرير حملت سبعة مطالب أساسية للثائرين في الميدان، ردًا على تصريحات للراحل عمر سليمان، بأن 90% من مطالب المتظاهرين تحققت.

---

[44] د. محمد الباز، مرجع سابق، ص 18.

ويغفلون ما قاله عمر سليمان بعد اندلاع ثورة 25 يناير لقناة إخبارية أميركية من أن الشعب المصري غير مستعد للحرية الآن، وكأن الحرية عبء على الشعب المقهور الذي خرج مطالبـــاً بها وثائرًا على منعها.

آفة حارتنا النسيان، كما قال الأديب الكبير نجيب محفوظ.

ولعل آفة حارتنا أيضـــاً هي الهذيان!





كمال الشاذلي.. الصورة الأخيرة

كلما تحدث أحدٌ عن "الحرس القديم" داخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في عهد مبارك، قفز اسم كمال الشاذلي إلى صدارة المشهد.

كان كمال الشاذلي، ابن محافظة المنوفية المولود عام **1934**، غول البرلمان، والمايسترو الذي يدير كل شيء لمصلحة الحزب الحاكم بديماغوجية وأحيانـــًا مزايدات تحاول إسكات صوت المعارضين في مجلس الشعب.

تعلم السياسة ولعبة الانتخابات وأسرار البرلمان على يد البرلمانية القوية نوال عامر، التي تزوج شقيقتها بعد ذلك.. هي التي نقلته من مجرد محامٍ فى الأرياف إلى أن يصبح عضوًا في البرلمان.. من رجل يتحرك بدراجة في طرقات الباجور إلى صاحب قصر منيف في مارينا في "لسان الوزراء"، وقصر آخر فخم في بلدته كان يطلق عليه "البيت الأبيض"، ومالك ثلاث قطع أراضٍ في القاهرة الجديدة،وغير ذلك من أراض وحيازات وشقق وقصور.

ويروي عادل حمودة كيف كان الشاذلي في بداياته يركب دراجته حتى يصل إلى أول مركز في القاهرة ليركب بعد ذلك "تاكسي بالنفر".. لكنه عندما عاد إلى الباجور في زمن لاحق، كان يركب سيارة مرسيدس.. بل كان هناك أكثر من ذلك فقد عاد ومعه توكيلات المرسيدس في شركات القطاع العام[45].

---

[45] عادل حمودة، حلقة "كمال الشاذلي" – برنامج "كل رجال الرئيس"، قناة "سي بي سي"، القاهرة، **18** أغسطس **2011**.

شق الشاذلي طريقه السياسي منذ أن انتخب نائبـاً لأول مرة في البرلمان عام **1964**، حينما كان في الثلاثين من عمره. أصبح عضو مجلس الشعب عن دائرة الباجور في محافظة المنوفية، هو رمز القوى التي تحرك ما يدور تحت قبة البرلمان في مشهد عبثي يختلط فيه الجد بالهزل.

كمال الشاذلي، الباشا الصاعد بقوة وظيفته البيروقراطية، شخصية فوق تاريخية في مدينته.

خبرة "نادرة" كان من الصعب تجهيز بديلها بين يوم وليلة.

اعتمد النظام في عهد مبارك على الشاذلي بدرجة لا يمكن تخيلها؛ إذ كان يحمي نفسه بملفات جاهزة للجميع، ويدير النواب بمنطق القطيع يشد ويرخي. عارف بخبايا ودهاليز كل موقع في مصر. لديه خارطة الأنصار ومناطق الضعف. ورغم أنها قديمة فإنها الوحيدة على العموم.

كان يعرف خارطة السيطرة على الأرض، عندما كان مسؤول التنظيم في الحزب الحاكم. يعرف تفاصيل"قيادات الشارع"، ومفاتيح الوصول الى المقاعد البرلمانية. خارطة سرية، جعلته كاهن البرلمان وحامل أختام الوصول اليه. لم يصل أحد البرلمان، طوال سيطرته على موقعه، إلا ومرّ من بوابته، عبر صفقة أو اتفاق شفهي، أو ملف "مستمسكات" يخرج في الوقت اللازم[46].

---

[46] وائل عبدالفتاح، البحث عن كمال الشاذلي، جريدة "السفير"، بيروت، القاهرة، **1** مارس **2014**.

كمال الشاذلي علامة من علامات عصر مبارك. كان رمزًا لقوة النظام وهو في كامل صحته، وجبروته، مصارع مرعب في حلبة البرلمان، يوقف المعارضين عند حدودهم في استعراضات مذاعة على الهواء.

هو عابر للعصور . في خدمة السلطة ما دامت سلطة. ولاء على الطريقة الريفية. تابع وليس سياسيـــًا. بارع في تكوين جيوش الموالين والمرتزقة وفق عقيدة الإيمان برأس النظام وحكمته.. وأنه القادر على تحقيق المصلحة.

في كثير من الأحيان، بدا خطابه النظري داعمـــًا للإصلاح السياسي ومؤيدًا للإصلاح الاقتصادي بكلمات إنشائية، لكن عند المحكات الرئيسية التي تتطلب مواقف واضحة ومحددة كان يبدي تحفظات تجاه أي خطوات إصلاحية كبيرة، مؤكدًا أن سياسات الحزب الوطني معبرة عن نبض الشارع، وأن الحزب اتخذ من الإجراءات ما يكفل للممارسة السياسية أن تكون جيدة في بيئة لها خصوصية وحساسية معينة.

شغل الشاذلي عدة مناصب منها أمين عام الاتحاد الاشتراكي في المنوفية، ووزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى، والأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي، وأمين التنظيم. وفي كل مرة، كان نفوذه يكبر، وتأثيره يظهر أقوى من ذي قبل.

وصل به الحال في فترة من الفترات إلى أن يصبح أحد أعمدة حُكم مبارك.. أو بدقة أكثر كان أحد الفرسان الثلاثة الذين يديرون

البلد ويتحكمون فيه.. إبراهيم سليمان في الحكومة.. زكريا عزمي في الرئاسة.. وكمال الشاذلي فى البرلمان.

يقول رئيس الوزراء الأسبق د. كمال الجنزوري:

"قررت في مجلس الوزراء منذ اليوم الأول عدم نشر أي نعي للعزاء من جانب الوزراء والمحافظين على حساب الدولة؛ لأن هذه التكلفة تهدر المال العام. فوجئت بعد سنة وبعد أن استقر الأمر، بمدير المراسم يخبرني أن شقيقة كمال الشاذلي توفيت، فطلبت أن يرسل برقية عزاء، وسأتصل به عندما أعود للمكتب أواسيه.

"إلا أنني فوجئت في اليوم التالي بنعي في جريدة "الأهرام" باسمي، وقد شعرت بضيق شديد جدًّا، ولماذا كمال الشاذلي؟! فأحلتُ من ساهم في هذا الأمر سواء مدير المراسم أو المعاون له للمساءلة. وكان الهدف الحفاظ على المصداقية أمام الرأي العام. كيف أستمر أكثر من سنة في عدم نشر نعي لأي حالة وفاة، ثم يحدث ذلك مع كمال الشاذلي؟، فسيبدو أن له وضعــًا خاصــًا يختلف عمن عداه.

"تحدث كمال الشاذلي مع زكريا عزمي أو مع الرئيس، المهم طلبني الرئيس، وقال لي: لا داعي للتحقيق، وخلاص النعي تم، وأعتقد أنه لن يتكرر ثانية".

وحتى لا أفاقم الأمر أوقفت التحقيق، وكفاني أنه أعلن أن هذا التصرف خطأ، ومضيت في طريقي مع الزملاء الذين كانوا يعملون بجد من أجل الوطن، إلا أنني أذكر قول الرئيس في تلك المناسبة: إنني

أخاف عليك من كمال الشاذلي، ويمكن أن يشكل لك الكثير من المشكلات داخل المجلس.

قلت: لا تخف يا ريس، فأنا أعرف جيدًا كمال الشاذلي، وحتى يتبين لك مدى قوة وخطورة كمال، أرجو أن تتوقف لمدة شهر واحد عن مخاطبته لا تكلمه تليفونيـــاً أو ترد على اتصالاته، وسترى يا ريس من هو الشاذلي.

يضيف الجنزوري قائلاً: ومرت أيام وأسبوع وأسبوعان، ولم يتم أي اتصال من الرئيس إلى كمال الشاذلي حتى جنّ جنونه، وأخذ يتصل بي يوميـــاً ويسألني لماذا لا يحضر أي اجتماع مع الرئيس أو يرافقه في أي زيارة ميدانية، كيف هذا، وهل يمكن أن يتعامل مع أعضاء المجلس، وهم يرونه بعيدًا عن الرئيس؟! كان ردي دائمـــاً: لا أعلم، فلجأ إلى زكريا عزمي، وبالطبع كان زكريا يبلغ الرئيس، واستمر الأمر كما هو لمدة شهر، وعلم الرئيس الحجم الحقيقي لكمال الشاذلي، ولكن لم يعلق على هذا، حتى لا أتصور أنني كنت صائبـــاً[47].

في الأعوام الأخيرة من مسيرته السياسية، تراجع دور كمال الشاذلي، وحاول جاهدًا الحفاظ على بريقه السياسي. وفى انتخابات 2000 فاز بصعوبة بمقعد في البرلمان. قبل إعلان النتيجة بساعات تردد أنه سيدخل الإعادة.. وبدأت تتكشف حقيقة كمال الشاذلي.

---

[47] د. كمال الجنزوري، طريقي.. سنوات الحلم والصدام والعزلة.. من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء، دار الشروق، القاهرة، 2013.

خرج مانشيت العدد الأول من جريدة "صوت الأمة" في أواخر العام 2000 بعنوان مثير هو: "سقوط خرافة كمال الشاذلي".

غير أن الرجل قاوم فكرة السقوط وتشبث بموقعه ونفوذه، حتى آخر فرصة.

وعندما جاء جمال مبارك، وأتى برجاله إلى الحكومة والبرلمان كان لا بدَّ أن يثحال رجال مبارك الأب إلى الاستيداع، وأن يختفي كمال الشاذلي من المشهد. جاءت حكومة رجال الأعمال.. ظهر رشيد محمد رشيد ومحمود محيي الدين وأحمد المغربي، وكان ضرورياً أن يطيحوا إبراهيم سليمان.. ولما جاء "الطفل المعجزة" أحمد عز الذي رمى شباكه على أمانة التنظيم بالحزب الوطني، كان لا بدَّ أن يترل كمال الشاذلي من على المسرح وبأقصى سرعة.. وحتى أحمد نظيف لم يرغب في بقائه وزيرًا في حكومته فأطاح به من منصبه كوزير لشؤون مجلسي الشعب والشورى.. وهو ما جعل الشاذلي يكره الأحمدين.. عز ونظيف.. أقصر وأطول مسؤولين في مصر حينذاك.

هكذا ظهرت بوادر تقليص نفوذ الشاذلي في الحكومة في التغيير الوزاري الذي جرى في يوليو 2004 ؛ إذ أصبح مسؤولاً عن مجلس الشعب فقط، بعد أن سُحبت منه مسؤولية مجلس الشورى، وأعطيت للدكتور مفيد شهاب. تزامن هذا التوجه مع محاولات تيار التحديث في الحزب الوطني إزاحة بعض الرموز من طريقه، أو تقليل صلاحياتها.

استمر الشاذلي في وجوده الفاعل داخل الحكومة والحزب الوطني الحاكم – حينذاك– ففي الأولى ألقيت على كاهله مهمة تقديم

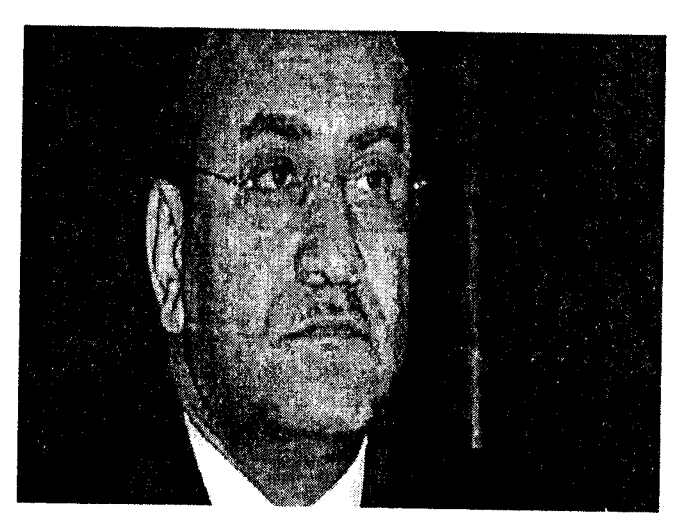
مبررات أو تصورات إزاء دورها أمام نواب الشعب واستثمر علاقاته الجيدة مع غالبيتهم في تحقيق هذا الهدف. وفي الثانية حافظ على مركزيته في الحزب وقاوم مساعي الحد من نفوذه، مستفيدًا من دفاعه الكبير عن توجهات الحزب وخياراته في مجال الإصلاح، ومستندًا على علاقته القريبة من الرئيس مبارك.

لعب الرجل دورًا رئيسيًا في حوارات الحزب الوطني مع أحزاب المعارضة بشأن عدد من القضايا السياسية، حتى أُصيب بمرض خطير في الأمعاء.. سافر إلى الولايات المتحدة ليجري عملية جراحية، لكن يبدو أن العملية لم تنجح فقد نتج منها ما يطلق عليه "مضاعفات ما بعد الجراحة"، وكان لا بدَّ أن يجري عملية أخرى.. مكث فترة طويلة في الخارج، وفقد نصف وزنه على الأقل، قبل أن يتوفى في 16 نوفمبر 2011 بعد صراع مع المرض[48].

صورة الشاذلي الأخيرة كانت هي صورة نظام مبارك في لحظاته الأخيرة. هزال، وعدم قدرة على إدراك ما تعنيه الشيخوخة، وما يستدعيه تجديد شباب الدولة.

---

[48] ماهر حسن، زي النهارده.. وفاة كمال الشاذلي 16 نوفمبر 2010، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 16 نوفمبر 2013.



"جنينة" الجهاز المركزي للمحاسبات!



مثل كرة لهب يتقاذفها الجميع، أصبح اسم الجهاز المركزي للمحاسبات مدعاة للهجوم والهجوم المضاد.

الهجوم الشرس لم يتوقف، وكلمة السر في هذا كله: هشام جنينة.

يبدو المستشار هشام جنينة في ملامحه أقرب لقاض خارج للتو من قاعة محكمة بعد إصدارِ حكمه في قضية رأي عام. المشكلة هنا هي: هل جاء الحكم مطابقـًا لتوقعات الرأي العام أم صادمـًا له؟

الرجل الذي يقف على رأس جهاز رقابي خطير، أطلق النار على من يتهمهم بالفساد، ردًا على رصاص استهدفه شخصيـًا، واتهمه بالانتماء إلى جماعة تراوحت ما بين الحظر والحكم، أو السيطرة والملاحقة، خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت ثورة 25 يناير.

ولكن، ما هي حكاية المستشار جنينة مع الإخوان المسلمين؟

بعد تولي محمد مرسي منصب الرئاسة في صيف 2012، شهدت قيادات تيار الاستقلال صعودًا كبيرًا، سواء في مؤسسة الرئاسة أو على صعيد الجمعية التأسيسية أو مؤسسات رقابية وقضائية، حيث احتل المستشار محمود مكي منصب نائب رئيس الجمهورية، وعُيِّن شقيقه المستشار أحمد مكي، وزيرًا للعدل، قبل أن يحل محله أحمد سليمان، الذي يعد من رموز تيار الاستقلال؛ إذ لعب دورًا بارزًا في

حشد التأييد لاعتصام نادي القضاة عام 2005 رغم كونه معارًا للإمارات خلال هذه الفترة[49].

واختير المستشار حسام الغرياني رئيســًا للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، ورئيســًا للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وكان المستشار محمود الخضيري رئيســًا للجنة التشريعية بمجلس الشعب، الذي تم حله بحكم قضائي.

لم يقف تيار الاستقلال عند هذه الأسماء، فقد أصبح المستشار هشام جنينة رئيســًا للجهاز المركزي للمحاسبات في 6 سبتمبر 2012، وهو الذي شغل من قبل منصب رئيس محكمة في استئناف القاهرة، وكان عضوًا في مجالس عدة لنادي القضاة. وجنينة المولود في مدينة المنصورة عام 1954، هو أحد مؤسسي تيار الإصلاح القضائي.

جاء ذلك وسط اتهامات رددها عدد من المشتغلين بالقضاء بأن حركتي "قضاة من أجل مصر" و"تيار الاستقلال" ليستا سوى مظلة ينضوي تحتها أشخاص ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وليسوا مستقلين، كما يدعون[50].

علاقة جنينة، الذي تخرج في كلية الشرطة عام 1976، مع جماعة الإخوان المسلمين أمر وارد، لكنه ليس ثابتــًا، حتى الآن على الأقل.

---

[49] أحمد عبدالعظيم عامر، وزير العدل الجديد.. أحد رموز تيار الاستقلال.. عارض الإعلان الدستوري لمرسي ورفض خفض سن القضاة، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، 7 مايو 2013.

[50] محمد السنهوري وأحمد يوسف ووائل محمد، القضاة.. عودة ثانية لـــ"معركة الاستقلال"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 31 ديسمبر 2012.

ولأن الرجل وجد نفسه فجأة في مرمى النيران، فقد ارتأى أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم.

خاض المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات سابقـًا، معارك عنيفة ضد رجل الأعمال القيادي في الحزب الوطني أحمد عز وغيره من رؤوس الفساد، تحت قبة البرلمان. ما إن سقط الرئيس مبارك حتى انهال الفاسدون على جودت الملط تشويهـًا وتجريحـًا، بحجة أنه "من رجال نظام مبارك الساقط". خرج الرجل من منصبه بعد انتهاء مدته مرفوع الرأس، موفور الكرامة.

ها هو هشام جنينة يتعرض لحملة مماثلة، بحجة أنه "من رجال نظام مرسي الساقط". هشام جنينة أوسع حيلة من سلفه. لم يكتف بإرسال تقاريره إلى الرئاسة، لكنه قرر أن يخاطب الشعب صاحب المال بالمعلومات التي توافرت لديه.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده المستشار هشام جنينة يوم الاثنين الموافق 17 فبراير، تحدث الرجل عن استشراء الفساد في صلب أجهزة الدولة ومؤسساتها المهمة والحساسة ومدى ضلوعها في نهب ثروة البلد المالية والعقارية. لم يبالغ جنينة عندما شبَّه حجم الفساد المستشري في شرايين الدولة بالإرهاب؛ إذ إن الفساد المقنن خطرٌ داهم على أي دولة ومستقبلها.

حديث المستشار جنينة تسبب في حدوث صدمة حقيقية لدى كثيرين، بعد أن ثبت فساد أكثر من مسؤول داخل الأجهزة الرسمية حتى بعد ثورتي يناير ويونيو.

دع عنك كل ما قيل من أن الرجل حين لم يجد في مصر برلمانـاً يحاسب وحين أدرك أن البيروقراطية المتحكمة صمت آذانها وامتنعت عن التحقيق في بلاغـات الجهاز، فإنه لم يجد مفرًا من مخاطبة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام.

الحكاية أبسط من ذلك بكثير.

ليس خافيـاً أن جنينة حدد دائرة خصومه، فقرر مهاجمتهم بتوجيه اتهامات واضحة لهم. كان الحديث عن المخالفات التي رصدها جهاز المحاسبات في موازنة رئاسة الجمهورية في عهد محمد مرسي من باب التمهيد للضربة، لكنه لم يكن الضربة الأساسية التي أرادها هشام جنينة بأي حال.

ركز رئيس الجهاز على جهات وأجهزة أخرى اتهمها علنـاً بالضلوع في الفساد. من النماذج والحالات التي تحدث عنها المستشار جنينة ما يلي:

- إن أعضاء نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة والجيزة وهيئة الرقابة الإدارية ومسؤولين مرموقين سابقين وحاليين استولوا على أراض في الحزام الأخضر بمنطقة 6 أكتوبر مساحتها 35 ألف فدان بالمخالفة للقانون، الأمر الذي ضيع على الدولة نحو 4 مليارات جنيه جراء تخصيص الأراضي لغير مستحقيها وبأسعار زهيدة.

- إن اللجنة المختصة بفحص مستندات المنطقة الخضراء منعت بأمر من النيابة من الاطلاع على 295 ملفـاً لشخصيات رؤي التكتم على أوضاعها، وأن مسؤول جهاز المحاسبات المختص

بالموضوع تلقى تهديدًا حذره من عواقب الاستمرار في أداء مهمته باعتبار أن من شأن ذلك تسليط الأضواء على فساد عدد من كبار المسؤولين السابقين والحاليين.

• إن بعض مؤسسات الدولة رفضت التعامل مع جهاز المحاسبات، منها وزارة الداخلية، خصوصـــــاً أن الجهاز رصد مخالفات في جهاز الأمن الوطني وحده بقيمة **2.5** مليار جنيه.

• إن بعض مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية مارست اعتداءات على مجرى نهر النيل، وبعضها أقدم على ردم أجزاء منه وإقامة مبان خرسانية عليها. وقد قدرت المخالفات المتعلقة بنهر النيل بنحو **18** مليار جنيه.

• أعرب عن دهشته إزاء قيام وزارة العدل بإعداد مشروع للتصالح مع النيابة بشأن المخالفات التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية، التي ضعف فيها دور الدولة جراء الظروف التي مرت بها البلاد. وهي فكرة خطرة؛ لأن تلك الفترة شهدت اندفاعـــاً من جانب كثيرين لمخالفة القانون والاعتداء عليه، ويشكل المشروع المقترح غطاء يسوغ تلك الانحرافات ويكافئ الانتهازيين والجشعين والمنحرفين.

• قدم جهاز المحاسبات **428** بلاغـــاً للنائب العام عن مخالفات وانحرافات في مختلف أجهزة الدولة، لكن النيابة لم تبت في **265** بلاغـــاً وحفظت **28** بلاغـــاً آخر. كما قدم الجهاز **227** بلاغـــاً مماثلاً إلى جهاز الرقابة الإدارية فلم يبت في **161** منها وحفظت

الرقابة 17 بلاغـــاً. في الوقت ذاته فإن الجهاز قدم 65 قضية لجهاز الكسب غير المشروع فلم يبت إلا في ثلاث فقط وتم حفظ 6 قضايا. ويتعذر العثور على تفسير بريء للتقاعس عن التحقيق في تلك البلاغات والعزوف ليس فقط عن النظر فيها، وإنما أيضـــاً عن إخطار جهاز المحاسبات بالأسباب التي أدت إلى تجاهلها وعدم البت فيها.

• تحدث المستشار جنينة عن الفساد في مجال النقل البحري، وعن المخالفات في شركات النفط، وعن إسراف أجهزة الدولة في تعيين المستشارين، في حين أن ذلك دور مجلس الدولة الذي يضم قسمـــاً للفتوى والتشريع. وأشار في هذا الصدد إلى أن الـــ2906 مستشارين الملحقين بتلك الأجهزة تقاضوا أكثر من نصف مليار جنيه في العام المالي الأخير، منها 100 مليون و900 ألف منحت لمستشارين عُيّنوا بعد بلوغ سن الستين.

لقد طالب رئيس جهاز المحاسبات كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بتشكيل لجنة لتقصي حقائق الفساد المتفشي في مختلف أجهزة الدولة، على غرار لجان تقصي حقائق الأحداث السياسية التي تشهدها مصر، وهو مطلب مهم استبعد الترحيب به؛ لأن الفساد يضرب مصلحة البلد، في حين أن الأحداث السياسية المشار إليها تمس مصلحة النظام، وفي الوقت الراهن فإن المصلحة الثانية مقدمة على الأولى.

حين أشار المستشار جنينة بأصابع الاتهام إلى مظان الفساد الكامن والمتراكم في مختلف أجهزة الدولة، بما فيها تلك التي تعتبر نفسها فوق

القانون، أدرك كثيرون لماذا يلاحق الرجل بالاتهامات والمكائد وتصوب نحوه السهام التي تستهدف إزاحته من موقعه لإسكات صوته والخلاص من إزعاجه. ذلك أن مؤسسة الفساد المرتبطة بنظام مبارك لاتزال تحتفظ بعافيتها وبمنابرها. خصوصـــاً أن الإنجاز الذي حققه ذلك النظام في السياسة يغري بمواصلة النجاحات في مجالات أخرى[51].

بمجرد انتهاء المؤتمر الصحفي لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، انطلقت مجموعة من الاتهامات له تشكك في نزاهته، وتعتبر أنه يعمل على تسييس الجهاز واستخدامه لتصفية حسابات سياسية مع بعض الأفراد والجهات. كما سارع بعضهم إلى تقديم بلاغات ضد الرجل للنائب العام تتهمه بالإساءة إلى مصر ومؤسسات الدولة.

الموضوع ليس مزحة، خاصة بعد أن أمر النائب العام المستشار هشام بركات، بالتحقيق في البلاغ المقدم من فتحي إبراهيم العزازي، رئيس قطاع المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات، رئيس النقابة المستقلة للعاملين بالجهاز، ونعمان محمد زعيتر، مدير إداري بالجهاز المركزي للمحاسبات، عضو مجلس إدارة النقابة العامة للخدمات الإدارية، والذي يتهم المستشار هشام جنينة بإهدار 46 مليونـــاً و300 ألف جنيه من أموال الدولة.

---

[51] فهمي هويدي، مؤسسة الفساد تتحدى، جريدة "الشروق"، القاهرة، 19 فبراير 2014.

ما قامت به بعض وسائل الاعلام من استدعاء وجوه محسوبة على نظام مبارك وعمل منصات لها للهجوم على جنينة والتشكيك في نواياه، أمرٌ مثير للاستغراب. فما قاله جنينة مدعوم بالأوراق والمستندات التي يعرف كل من يتعامل مع الجهاز المركزي للمحاسبات مدى دقتها وعدم إمكانية أن تكون هذه الأرقام جزافية أو انتقامية؛ لأن آلية العمل بالجهاز شديدة التعقيد ولا يمكن لأحد بحجم رئيس الجهاز أن يخرج ويدعي معلومات مغلوطة بهذا الكم المخيف[52].

إن ما ينبغي الانتباه له هو التفاصيل والأرقام والمستندات والبلاغات التي أشار اليها المستشار جنينة؛ لمحاصرة هذا الفساد المتضخم الذي إذا تم تحجيمه سيصب في مصلحة المصريين الذين يعانون من عجز الموازنة المستمر والمتصاعد.

نتفق مع المستشار جنينة أو نختلف معه، لكن يجب الخروج من إطار الشخصنة واختزال القضية في خلاف سياسي بينه وبين رموز قضائية أخرى. فالشعب يجب أن يسأل عن حقوقه وأمواله المنهوبة، لا يمكن أن نتحدث عن ثورة وإصلاح وانطلاق للمستقبل ورئيس أكبر جهة رقابية في مصر يعلن هذه الحقائق والأرقام ولا تهتز لها مصر، وتحاول بعض وسائل الإعلام الشوشرة على أصل القضية وخطورتها.

---

[52] مصطفى النجار، عاصفة هشام جنينة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 21 فبراير 2014.

حين سئل هشام جنينة عن تقديره للفساد قال إنه كبير، وإن المشكلة، وهنا المفاجأة، أنه حتى الأجهزة الرقابية ضربها الفساد مثلها مثل بقية مؤسسات الدولة، فقد اكتشف أن جزءًا لا يستهان به من نخب تدير الأمور في الدولة، ليس لديها أي قدر من ثقافة رفض الفساد، فحتى لو لم يكونوا جزءًا منه، فهم لا يبدون أي نوع من المقاومة تجاهه، وفي تقدير المستشار جنينة أن هذه هي المشكلة الحقيقية التي تعوق محاربة الفساد في مصر[53].

ونُذكّر هنا بالحكمة الصينية التي تقول إنه ليس مهمـًا أن يكون القط أبيض أو أسود؛ لأن الأهم أن يكون قادرًا على القضاء على الفئران. "وفئراننا" كما ترون لا تعد ولا تحصى!

معارك جنينة كانت على جبهات عدة.

في أواخر عام **2013**، فجّر المستشار هشام جنينة قنبلة تتعلق بإرساله تقريرًا بشأن الأموال التي تلقاها الوزير عادل عبدالحميد من جهاز تنظيم الاتصالات، بالمخالفة للقانون.

المشكلة لا تنحصر في أن وزير العدل حصل خلال عام واحد على أكثر من **1.5** مليون جنيه كبدلات حضور جلسات مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات منها؛ ولا في أن **17** عضوًا بمجلس إدارة هذا الجهاز بينهم مسؤولون كبار تقاضوا **59** مليون جنيه مكافآت من عام **2008** إلى عام **2013** ؛ ولا أن هناك **72**

---

[53] عمرو خفاجي، استعمال الفساد، جريدة "الشروق"، القاهرة، 18 فبراير 2014.

مستشارًا يعملون بالجهاز نفسه، تقاضوا خلال الفترة من يوليو 2011 إلى يونيو 2013 أكثر من 27 مليون جنيه.

ربما تكمن المشكلة أيضًا في تقاعس النيابة العامة عن التحقيق في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات وتركها تموت بالنسيان. وفق ما أعلنه القاضي هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، فإن تلك القضية قد بدأت في عهد جودت الملط، الرئيس السابق للجهاز، الذي طلب من النيابة العامة في إبريل 2011 التحقيق في شبهة إهدار المال العام، ليس ضد وزير العدل عادل عبدالحميد فقط، ولكن ضد جميع من تقاضوا تلك المبالغ الضخمة؛ فتم تجاهل بلاغه الذي ظل حبيس أدراج مكتب النائب العام السابق والنائب العام الأسبق ولم يبدأ النائب العام هشام بركات التحقيق فيه إلا أخيرًا.

وكان يتعين على المستشار جنينة أن يقرر، فور علمه بوجود مثل تلك اللوائح الفاسدة في هيئات تابعة للدولة، فتح ملف كل الهيئات والشركات المماثلة والنظر في لوائحها ونظم عملها. وأن يطالب الحكومة بأن تستدرك الأمر، وتبدأ بتغيير اللوائح المالية لجهاز الاتصالات التي تمنح الحق للرئيس التنفيذي للجهاز، ولمجلس الإدارة بتجاوز أي بند من بنود الموازنة بما فيها المكافآت للمجلس نفسه؛ أي تعطيه الحق في الغرف من المال العام حتى الثمالة وما بعدها. ولذلك لا غرابة إطلاقًا عندما نجد أن مجلس إدارة جهاز الاتصالات قد استخدم صلاحياته وتجاوز في بند المكافآت ما كان مقررًا في الموازنة في عام واحد بنسب تصل إلى 150%. ويتعدى ذلك التجاوز في بعض الأحيان إلى نسبة 275% بالنسبة لمجلس إدارة هيئة تكنولوجيا المعلومات. وبعدها تفعل الحكومة نفس الشيء في كل الهيئات الأخرى.

وكان على المستشار جنينة بقدر اهتمامه بالإعلان في الصحف عما تقاضاه وزير العدل أن يهتم بعقد اجتماع مع وزير المالية د. أحمد جلال لإطلاعه على تقارير جهاز المحاسبات التي تكشف أن ممثلي المال العام من العاملين في أجهزة الدولة الأعضاء في مجلس إدارة جهاز تنظيم الاتصالات، والتي تصل مكافأة الواحد منهم إلى حوالي نصف مليون جنيه تصرف لهم بموجب شيكات بأسمائهم، دون صرفها للجهات التي يمثلونها. بما يعني أن كل الملايين التي ظلت تصرف طوال سنوات لأهل الحظوة من ممثلي وزارة الداخلية، ورئاسة الجمهورية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، ومجلس الدولة، والرقابة الإدارية، ووزارة المالية وبعض الهيئات السيادية، وما يسمون بأهل الخبرة كانت تجد طريقها إلى منازل هؤلاء بدلاً من أن تأخذ مسارها الطبيعي إلى خزانة الدولة طبقـاً لما يرصده أعضاء جهاز المحاسبات.

وكان على المستشار جنينة أن يراجع أسماء أعضاء مجلس إدارة جهاز الاتصالات طوال الفترات الماضية ليعرف كيف تتم المجاملات في اختيار من يسمون بالشخصيات العامة التي تمثل جمهور المستهلكين. فنجدهم من وزراء سابقين ومساعدين وزراء، ورؤساء بنوك دون أن نعرف مدى واقعية تمثيل هؤلاء المحظوظين للجمهور[54].

لنتحدث قليلاً عن دور الجهاز المركزي للمحاسبات.

---

[54] أميمة كمال، كم محظوظـاً في مصر غير وزير العدل؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 أكتوبر 2013.

ففي عهد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، دأب الجهاز المركزي للمحاسبات على إعداد آلاف التقارير المهمة، التي يرقى بعضها إلى إحالة المسؤولين للنيابة العامة أو على الأقل إحالة مرتكبها للمحاكمة التأديبية وعلى رأسهم الوزراء، ولكن مصيرها ظل دائمـــًا أدراج مجلس الشعب.

أيام المستشار جودت الملط رئيس الجهاز السابق، كانت بياناته وتصريحاته تحت قبة البرلمان ضوءًا كاشفـــًا لكل أنواع الفساد. حديث صريح عن جرائم الفساد وأوجه التقصير، بالأرقام والوثائق. ثم تمر الأيام ويسود الصمت المريب ولا أحد يعلق.. حتى موعد استضافة الملط في العام التالي ليواصل كشف الفساد.

وهلم جرًا!!

يعمل الجهاز المركزي للمحاسبات وفق القانون رقم **144** لسنة **1988** والمعدل بالقانون رقم **175** لسنة **1998** ومادته الأولى تنص على أن الجهاز هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية - نشير هنا إلى أن دستور **2013** جعل الجهاز المركزي للمحاسبات يتمتع باستقلال تام؛ إذ أصبح مستقلاً عن رئاسة الجمهورية وجعل منصب رئيس الجهاز محصنـــًا- يقوم بالرقابة على أموال الدولة المالية ومتابعة أداء الحكومة في تنفيذ الخطط والمشروعات من الناحية الإدارية والقانونية، ويعاون مجلس الشعب في الرقابة، وأنه في سبيل تنفيذ الجهاز لمهامه، يعد تقارير مختلفة عن كل نوع من هذه الرقابة، يقوم برفعها لرئيس الجمهورية والبرلمان، ولهما ما يريانه مناسبـــًا تجاهها، فإن انطوت على

مخالفات جنائية تبلغ النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإن كانت مخالفات مالية لا ترقى لمستوى الجريمة، يلزم الجهاز الجهة المخالفة بتصحيح هذه الأخطاء خلال ثلاثين يومــًا وإلا كان لرئيس الجهاز إحالة المخالفين للمحاكمة التأديبية، بما في ذلك رئيس الوزراء والوزراء، وفقــًا لما ورد في المادة (5) من القانون[55].

غير أن عدم إحالة الوزراء للمحاكمة التأديبية بالرغم من رصد الجهاز المركزي للمحاسبات تجاوزات مالية وإدارية مروعة وعدم سعي مرتكبيها لإصلاحها في كل مرة، يعود في المقام الأول إلى غياب تفعيل قانون محاكمة الوزراء، في الوقت الذي يخلو فيه القانون من نص يقول صراحة بإحالة هذه المخالفات إلى النيابة العامة.

أثيرت مسألة التحقيق مع الوزراء بمناسبة تسليم الجهاز المركزي للمحاسبات خلال شهر أغسطس 2010 تقريرًا رسميــًا لنيابة الأموال العامة تضمن أن رئيس الوزراء حينذاك أحمد نظيف، ووزير الصحة حينذاك حاتم الجبلي، ووزير المالية في ذلك الوقت بطرس غالي، استخرجوا قرارات علاج مخالفة، لعلاج أغنياء في الخارج على نفقة الدولة أو لإجراء فحوص طبية للاطمئنان على صحتهم. تضمنت بعض قرارات العلاج عمليات تجميل، والعلاج الطبيعي والعلاج بالحمام المائي، بالإضافة إلى جلسات "مساج" والعلاج بالأوزون والأسنان، وأخيرًا زرع العدسات. وقتها، قال رئيس الجهاز

---

[55] إبراهيم معوض، فرحات: أصبح جهازًا استشاريــًا كمجلس حقوق الإنسان لا تلزم تقاريره أي جهة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 يناير 2008.

المركزي للمحاسبات، جودت الملط "إن قرارات العلاج على نفقة الدولة التي صدرت للعاملين بمجلس الوزراء، فساد كبير يقتضي المحاكمة"!

مثّل تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات مفاجأة؛ لأنه لأول مرة تبادر جهة رقابية في الدولة بتقديم تقرير ينتقد وزراء في مناصبهم إلى النيابة العامة، ثم أعطى القاضي علي الهواري المحامي العام الأول لنيابة الأموال تعليماته لرؤساء النيابة الذين يتولون التحقيق في القضية بأن "استدعوا الوزراء إذا وجدتم حاجة لذلك"، ولم تكد الصحافة تنشر تعليمات الهواري حتى بادر وزير الصحة حينذاك إلى زيارة النائب العام لبحث القضية معه.

لسنواتٍ طويلة، ظلت إحصاءات الجهاز المركزي للمحاسبات وتقاريره ذات دلالة مهمة على وجود جهاز رقابي يتحدث عن التجاوزات ويحدد دوائر الفساد، حتى وإن بقي الأمر في خانة الكلام لا الفعل.

ومن ذلك مثلاً أن الجهاز أعلن في عام **2004** أن حجم الكسب غير المشروع وصل إلى **100** مليار جنيه، وهو ما أثار دهشة كثيرين وقتها. غير أن الحالل بقيت على ما هي عليه؛ تقارير تنام في الدراج وتصريحات موسمية، بدون آليات فعالة وحازمة لمواجهة الفساد والقضاء عليه ومحاربة أشكاله المختلفة.

نشير أيضـــاً إلى قرار حكومة د. كمال الجنزوري في مايو **2012** بشأن ضم الصندوق الخاص بتحسين الخدمة لمستشفيات هيئة

الشرطة، والمقدر بنحو 711 مليون جنيه إلى حساب الخزانة الموحدة بالبنك المركزي، عقب صدور تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي رصد وجود هذا الصندوق لدى وزارة الداخلية بالمخالفة للقانون.

في قضية أرض البياضية، أصدرت المحكمة في نهاية حكمها عام 2012 توصيات قالت إنها رأتها من منطلق واجبها تجاه هذا الوطن، وبعد ما كشفت عنه تلك القضية من فساد استشرى طوال حكم نظام مبارك، وما تسبب فيه من ضعف الأجهزة الرقابية وعدم استقلاليتها. وجاء في مقدمة التوصيات إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية للدولة، وهي الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات؛ لضمان حماية ممتلكات الوطن من عبث المسؤول الذي تسول له نفسه استغلال نفوذه والإضرار بالمصلحة العامة[56].

الفكرة تستحق التأمل، فالمسألة أكبر من شخص المستشار هشام جنينة، ومسألة انتمائه إلى تيار الاستقلال وتعاطفه مع جماعة الإخوان المسلمين، حتى وإن كان ذلك يقتضي المساءلة القانونية النزيهة وفق ما تقتضيه القواعد المعمول بها.

نريد لهذا الجهاز أن يكون أقوى وأقدر من أن يصرخ محذرًا من اللص أو الفاسد. نريده أن يساعد على غلقاء القبض عليه و"محاسبته".

وهو المطلوب!

---

[56] شيماء القرنشاوي، "الجنايات" في أسباب حكم "البياضية": "مبارك" ورموز نظامه عصابة مجرمة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 مارس 2012.

المقربون الثلاثة

"لا نريد فريقًا رئاسيًا يتحول إلى شلة تعزل الرئيس عن الشعب، وتحاصره في قصر الاتحادية، بحيث لا يسمع لرأي إلا لرأيها، ولا يتخذ قرارًا إلا ما تراه، وتستغل نفوذه لمصالحها وتحرمه من التطلع لوجوه شعبه، وتحجب عنه الحقائق"[57]!

---

[57] صلاح عيسى، سؤال الوقت: هل يحتاج الرئيس الجديد إلى "فريق رئاسي"؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 31 مايو 2014.



ثلاثة هم الأقرب إلى الرئيس:مدير مكتبه ورئيس ديوانه والمتحدث الرسمي باسمه.

هم ببساطة عقله وقلبه ولسانه. تأثيرهم على تصورات الرئيس وإدراكه لأبعاد القضايا والملفات المختلفة، ومواقفه المعلنة من الموضوعات أو القرارات التي تخص مصر وسياستها، أمرٌ بالغ الدقة والنفوذ.

على عتبات عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، وكواليس تشكيل الأسماء والمناصب العليا، فرضت فكرة الفريق الرئاسي نفسها على الاهتمام العام. لم تكن هذه هي المرة الأولى في السنوات الأخيرة التي تثار فيها قضية أركان الفريق الرئاسي، وإن كانت المسألة قد ارتدت أسماء مختلفة، ربما كان أولها هو الاقتراح الذى طرحه محمد حسنين هيكل عام **2010**، بتشكيل ما سماه مجلس أمناء الرئاسة، وكانت الفكرة آنذاك هي أن يشكل الرئيس الأسبق حسني مبارك مجلساً بهذا الاسم، يستشيره في الشؤون العامة، خاصة ما يتعلق منها بالإصلاحات السياسية التي تحتاجها البلاد، وهي على مشارف الانتخابات الرئاسية التي كان مقررًا إجراؤها في عام **2011**. واقترح هيكل أسماء عدد من الشخصيات السياسية البارزة لعضوية هذا المجلس، الذي تعرضت فكرته لقصف إعلامي وسياسي عنيف من الدوائر الرسمية؛ إذ بدا لها وكأنه يستهدف قطع الطريق على ما كان يُسمى آنذاك "مشروع التوريث".

عادت الفكرة للبروز مرة أخرى أثناء ثورة 25 يناير 2011 وبعدها، وخلال الفترة الانتقالية الأولى التي تولى السلطة فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعد أن تغير الاسم من مجلس أمناء الرئاسة إلى المجلس الرئاسي، وتعددت – وتناقضت – اقتراحات تشكيله، ثم انتهت إلى مجلس استشاري رأسه منصور حسن، وتعرض الذين قبلوا عضويته لهجوم كاسح.. قبل أن ينفض سامره.

ومع بدء حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2012، وفي سياق المنافسة – والمزايدة – بين المرشحين للحصول على أصوات الناخبين، وعد أكثر من مرشح بأن يختار في حالة فوزه ثلاثة نواب للرئيس، يكون أحدهم قبطيـــاً، ويكون الثاني من شباب الثورة، وتكون الثالث امرأة، ومع أن مرشح الإخوان المسلمين كان من بين الذين قطعوا على أنفسهم هذا الوعد، فإنه لم يكد يفوز بالمنصب، حتى تنكر لوعده، واقتصر فريقه الرئاسي على عدد من المساعدين وعدد من المستشارين، ما لبث معظمهم أن اكتشف أن الرئيس لا يطلب مساعدتهم ولا يستشيرهم ولا يجتمع بهم، فاستقالوا فرادى وجماعات.

مع ذلك، فقد بقيت مواقع ثلاثة فوق الأخذ والرد، هي مدير مكتب الرئيس ورئيس ديوانه والمتحدث الرسمي باسمه.

لا بدَّ أن نسترجع معـــاً بعض الأسماء المؤثرة في هذه المواقع الثلاثة، لنفهم حدود الدور والتأثير لكل منها.

منصب مدير مكتب الرئيس له ثقله وسطوته في أروقة قصر الحكم.

من الذين تولوا هذا المنصب سامي شرف.

ويقول المؤرخ العسكري جمال حماد[58] إن أعضاء الجماعة الثلاثية الذين حكموا مصر بالفعل في ستينيات القرن العشرين، والذين أحكموا قبضتهم بعد هزيمة يونيو **1967** على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية هم: سامي شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبدالناصر للمعلومات، الذي صدر قرار جمهوري في **27** إبريل **1970** بتعيينه وزيرًا للدولة، وشعراوي جمعة وزير الداخلية، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة.

كان أعضاء الجماعة (شعراوي وسامي وفوزي) يجتمعون كل مساء بعد انتهاء العمل اليومي في مكتب سامي شرف المواجه لمترل عبدالناصر بمنشية البكري، حيث تعرض عليهم أهم شؤون الدولة ليتولوا بحثها وإصدار قرارهم بشأنها. وعن طريق التليفون المباشر الذي كان يربط بين الرئيس عبدالناصر وسامي شرف كان عبدالناصر يتصل بسامي أو شعراوي أثناء الاجتماع، وكان أحيانًا يطلبهما معًا أو كلاً على حدة لمقابلته في المترل، وعندما كان يطالع مقالاً أو نبأ في مجلة أو جريدة مصرية أو أجنبية يلفت نظره كان يؤشر عليه سامي أو شعراوي للإطلاع حتى تكون جميع المعلومات لديهما.

ووصلت ثقة الرئيس بهذه الجماعة إلى حد أنه كان أحيانًا يسافر إلى الخارج ويوكل لأفرادها تصريف أمور البلاد دون أن يعين نائبًا

---

[58] جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.

عنه كما هو المفترض، كما كانت تعليماته تقضي بألا يترك أفرادها القاهرة في وقت واحد.

وكان شعراوي وفوزي لا يتركان مكتب سامي إلا بعد أن يتأكدا أن عبدالناصر قد توجه إلى غرفة نومه، أما سامي فلم يكن يغادر المكتب إلا بعد أن يطمئن إلى أن الرئيس قد استغرق فعلاً في النوم.

وكان سامي شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين عبدالناصر ، وبين الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، فعن طريق سامي شرف يتلقون التوجيهات والأوامر، وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم. وعندما بدأت الشائعات تنتشر في مصر وأخذت الصحف في الخارج تنشر أن مصر يحكمها ثلاثة من وراء عبدالناصر، لم يكن الأخير يهتم كثيرًا بذلك الأمر. وعندما كان يكتشف أن أفراد الجماعة غاضبون مما ينشر في الخارج أو مما تلوكه الألسن في الداخل، كان يقول لهم: "ماتزعلوش، لو الناس مشتمتكوش يبقى ملكوش قيمة عندي"[59].

والحقيقة أن سامي شرف، كان حلقة الاتصال الوحيدة بين عبدالناصر وبين الوزراء وكبار مسؤولي الدولة، فعن طريق سامي يتلقون التوجيهات والأوامر وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم؛ ولذا أصبح الوزراء وكبار مسؤولي الدولة يتلمسون السبل لنيل الحظوة لدى سامي شرف والحصول على رضائه وثقته

---

[59] المرجع نفسه.

كي يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس.

كان سامي شرف يحاول جاهدًا إثبات وجوده على المسرح عن طريق إظهار أشد درجات الولاء للرئيس، واستطاع بعد فترة قصيرة بدهائه وجلده المتواصل في العمل واتصالاته السرية المتشعبة أن يجعل من نفسه ومن بعض أعوانه المقربين مركز قوة ثان في المجال المدني بحيث أمكنه السيطرة إلى حد بعيد على معظم الشؤون السياسية وشؤون الحُكم في مصر.

قبل ذلك، وفي سنة **1956** تولى علي صبري رسميـًا رئاسة مكتب الرئيس للشؤون السياسية واختص بكل المسائل السياسية الخارجية في الأساس، وتأتي بعدها المسائل الداخلية في المرتبة الثانية، ثم أضيفت إليه المسائل الاقتصادية التي كان يحيلها إلى الدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء، وكان يقوم بالتنسيق بين الوزارات المعنية في هذا القطاع ورئاسة الجمهورية.

وكان مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية مشرفـًا في الوقت نفسه على مكتب الشكاوى والأمناء والمراسم وكبير الياوران، إلى جانب الإشراف على أعمال سكرتير عام مجلس الوزراء والشؤون الإدارية والمالية برئاسة الجمهورية.

أما محمود الجيار، مدير مكتب جمال عبدالناصر، فقد عاش في الظل بجانب عبدالناصر، ومن آرائه المشهورة قوله إن "المكانة الخاصة لعبدالحكيم عامر في قلب عبدالناصر كانت سببـًا في كثيرٍ من

المتاعب مع بعض أعضاء مجلس الثورة الآخرين، وأدت إلى تنمية العداوة بينهم وبين عبدالحكيم، وبسببها تفاقمت مشكلات وخلافات لا حصر لها.

"وبعض هذه المشكلات والخلافات كان يمكن أن يتجنبها عبدالناصر لو أنه جعل العلاقة بين عبدالحكيم في مستوى علاقته بكمال الدين حسين أو البغدادي، أو زكريا محيي الدين"[60].

وثق الرئيس السادات في أشرف مروان – زوج ابنة عبدالناصر– أيما ثقة؛ للدرجة التي جعلته يعينه سكرتيرًا خاصـًا له لشؤون المعلومات في 13 من مايو 1971، أي قبل يومين من عمليات الاعتقال الجماعية لرموز الحقبة الناصرية التي أسماها السادات"ثورة التصحيح"، التي لعب فيها مروان والفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري آنذاك الدور الأكبر في تصفية خصوم السادات.

ومن عجائب الأمور أن الليثي لقي حتفه من شرفة الطابق العاشر بعمارة شهيرة في لندن اسمها "ستيورت تاور" – وهي ذات العمارة التي سقطت الفنانة سعاد حسني في يونيو 2001 من شرفة طابقها السادس– وبعد أكثر من 34 عامـًا لحق مروان برفيقه في الولاء للسادات (ناصف) وبذات الطريقة وفي نفس المدينة (لندن).

في نهاية السبعينيات، أسندت للدكتور أسامة الباز مهمة أخرى. كان السادات قد اختار حسني مبارك نائبـًا للرئيس، وعيّن أسامة مستشارًا لنائبه للشؤون الخارجية.

---

[60] عزازي علي عزازي، ظل الرئيس.. مذكرات محمود الجيار مدير مكتب ناصر، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2006.

كان أسامة هو رجل الأزمة بوجوده إلى جوار نائب الرئيس آنذاك حسني مبارك؛ ومع الرحيل الدامي للسادات في أكتوبر 1981، لعب الباز دورًا مهمـــًا في هندسة وإيقاع الخطوات التي اتخذت حتى تمت تولية نائب الرئيس رئيســًا للبلاد في إيقاع دستوري سليم.

وطوال الأعوام العشرة الأولى من حُكم مبارك (1982-1992) كان أسامة هو أكثر الناس تأثيرًا في إدارة دفة البلاد وخاصة في السياسة الخارجية، حتى أن كثيرين وصفوه بأنه كاتم أسرار منظومة مبارك الرئاسية لسنوات طويلة. استقرت مهمة كتابة الخطابات السياسية في عهد مبارك عند مستشاره السياسي ومدير مكتبه للشؤون السياسية أسامة الباز.

كان الباز، المشهور بتواضعه، كلما اجتمع مع شقيقه فاروق الباز وصديقيه علي عبدالعزيز وإبراهيم كامل، ناله عتابهم على وجوده داخل نظام تتقهقر فيه مكانة مصر عربيــًا ودوليــًا. كان تعليقه دائمــًا: "شغلتنا نعرف إيه سياسة الدولة من الرئيس ثم نضعها في أحسن إطار". هكذا كان يرى أن سياسة الدولة هي ما يحدده الرئيس تبعــًا للدستور، وعليه إذن أن يطليها بأحسن الألوان لإظهارها للغير محليــًا وعالميــًا[61].

وعمل د. مصطفى الفقي سكرتيرًا للرئيس مبارك لشؤون المعلومات بين عاميّ 1985 و1992، قبل أن يخرج من منصبه بسبب الحسناء الأرمنية لوسي أرتين.

---

[61] د. فاروق الباز، أسامة الباز: الزاهد عاشق البساطة الذي عاش وسط الجماهير وتميز بالذكاء الخارق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 مارس 2014.

وفي إحدى الأمسيات الرمضانية في نهاية سبتمبر من عام 2007، تحدث د. مصطفى الفقي مع محمود سعد في برنامج "البيت بيتك"، قائلاً إن سبب دفعه إلى ترك منصبه في الرئاسة هو تلقيه اتصالاً من سيدة كانت تتقدم بشكوى، وإن خطأه الوحيد هو أنه أخذ يستمع إلى شكواها دون أن يدري أن جهاتٍ أخرى تتابع الموضوع عن كثب وترصد المكالمة.

ثم عاد الفقي فــي لقائه مع أعضاء نادي روتاري مصر الجديدة ليقول: "كان فصلي من الرئاسة بسبب قضية لوسي أرتين، أيوه كانت بتكلمني فــي التليفون، وكانت بتكلم المشير [عبدالحليم أبو غزالة]، لا أنكر، وهو خطأ إداري بحت، لكن ماكنشي فيه بيني وبينها حاجة"[62].

في الفترة الأخيرة، قدم الفقي برنامج "سنوات الفرص الضائعة" على قناة "النهار" الخاصة في مصر، ليقدم شهادته حول لحاتٍ معينة تخص الحياة وتفاصيل صنع القرار في قصور الرئاسة.

في عهد محمد مرسي، شغل د. أحمد عبدالعاطي منصب مدير مكتب رئيس الجمهورية، والمنسق العام السابق للحملة الانتخابية لخيرت الشاطر ثم لمحمد مرسي من بعده. عبدالعاطي هو أحد كوادر التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ومسؤول طلاب الإخوان تنظيميــاً على مستوى العالم، والأمين العام السابق لــ"الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية". وهو مدير شركة علاج

---

[62] جريدة "البديل"، القاهرة، 24 يوليو 2008.

لصناعة وتوريد الأدوية في الجزائر، وشريك الشاطر في واحدة من أهم شركاته، "الحياة للأدوية"، التي كان يدير فرعها في الجزائر ويستقبل العمالة الإخوانية من المصريين للعمل فيها بتكليف من الشاطر[63]، في أثناء فترة هروبه من حكم بالسجن في قضية ميليشيات الأزهر، قبل أن تقوم الجماعة بتسليمه قبل أسابيع فقط من إعلان دفعها بمرشح لرئاسة الجمهورية، لتتم إعادة محاكمته وتسفر عن حصوله على حكم بالبراءة في القضية وخروجه من باب المحكمة العسكرية في اليوم نفسه، ليتولى بعد ذلك منصبه مباشرة في الحملة الانتخابية.

أما منصب رئيس ديوان رئيس الجمهورية، فإن أهم ميزاته هو القرب الشديد من أذن الرئيس.

كان زكريا عزمي هو الرجل الأقرب إلى قلب الرئيس مبارك، والرجل الأكثر تأثيرًا ضمن دائرة صناعة القرار فى الحزب الوطنى. وربما كان أيضـــًا الرجل الأكثر ذكاء ضمن نواب الأغلبية في الحزب الوطني الحاكم – حينذاك– فقد عرف متى يتكلم ومتى يصمت ومتى يصك مصطلحـــًا شهيرًا تعيش عليه صحافة الحكومة والمعارضة لسنوات طويلة. تذكر مثلاً مصطلح "الفساد للركب" الذي لا يزال مستخدمـــًا في السياسة وفي الصحافة حتى اليوم في توصيف المحليات.

---

[63] ثروت الخرباوي، في جماعة الإخوان.. ما خفي كان أعظم، جريدة "الشرق"، الدمام، 28 ديسمبر 2013.

بدا زكريا عزمي في نظر الرأي العام كما لو أنه عين الرئيس مبارك وأذنه. كان التصور الشائع عن زكريا أنه يقع دائمـاً خلف حدود النقد، وأنه يعد أحد الخطوط الحمر في دوائر الرئاسة والبرلمان والحزب. في المقابل، سعى كثيرون إلى طرق أبواب زكريا عزمي عند الضرورة كما حدث مع إداريي التعليم وخبراء العدل، بل وكما حدث مع المخرج خالد يوسف الذي نجا فيلمه "دكان شحاتة" من قبضة الرقابة بعد أن تدخل زكريا مباشرة لإنقاذ هذا العمل السينمائي من الإعدام[64].

رحلة طويلة قطعها زكريا عزمي، المولود في مدينة منيا القمح محافظة الشرقية، والحاصل على بكالوريوس العلوم العسكرية. حتى أصبح رئيس ديوان رئيس الجمهورية، الذي صدر له قرار غريب بالمد له في منصبه إلى أجل غير معلوم.

غير أن اتهامات الفساد حاصرت زكريا عزمي طويلاً، خاصة أن هناك من تحدث عن علاقته وشراكته مع ممدوح إسماعيل مالك العبَّارة الغارقة "السلام 96"، التي راح ضحيتها **1034** مواطنـاً مصريـاً.

البداية كانت خبرًا صغيرًا نشرت جريدة "الأهرام" فـي قلب صفحتها الأولى. خبرٌ قصير يشنه طعنة الخنجر، يقول إن زكريا عزمي استقبل عضو مجلس الشورى ممدوح إسماعيل. يومها، لم يكن عامة المصريين على علمٍ بالصلة بين الذي عزمي وإسماعيل، قبل أن تتردد معلومات تفيد بأن الأول شريك للثاني فـي أعماله ونشاطه

---

[64] عبدالفتاح عبدالمنعم، زكريا عزمي .. رجل الخطوط الحمراء في البرلمان والرئاسة، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، 6 أغسطس 2009.

التجاري، وهو الاتهام الذي نفاه عزمي بحزم وبحسم وبأكثر من وسيلةٍ، قائلاً "إنه صديقي وليس شريكي"[65].

عزمي لم ينكر أنه يعرف ممدوح إسماعيل، لكنه قال إنه تربطه به علاقة إنسانية عادية بحكم الجيرة فـــي مصر الجديدة، وأضاف فـــي اتصال هاتفـــي مع الكاتب الصحفـــي مجدي مهنا تعقيبـــاً على عموده "فـــي الممنوع" فـــي جريدة "المصري اليوم" (عدد 7 فبراير 2006): "لقد اتصل بي ممدوح وأخبرني بغرق العبّارة، وقمت بمقابلته فـــي إطار علاقة الصداقة ليس أكثر، لكن أي خطأ أو أخطاء ستكشف عنها التحقيقات التي تجريها السلطات حاليـــاً سيتحمل هو مسؤوليتها، وأتحدى من يقول أو يدعي أنني شريك معه فـــي مشروعاته، ومستعد للتحقيق معي إذا ما استدعى الأمر"[66].

وكشف رئيس تحرير صحيفة "صوت الأمة" آنذاك، وائل الإبراشي، عن اتصال تليفوني بينه وبين زكريا عزمي، قال فيه الأخير بالنص ما يلي: "نعم ممدوح إسماعيل صديقي ونسهر سويـــاً في نادي هليوبوليس ومعنا هارون التوني الذي يرتبط بعلاقة مصاهرة مع إسماعيل. كان في إمكاني أن أنكر انه صديقي وأقول لا أعرفه من قريب أو من بعيد، ولكن لديّ الشجاعة لأعلن بملء فمي أنه صديقي"[67].

---

[65] د. ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010.

[66] مجدي مهنا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 فبراير 2006.

[67] وائل الإبراشي، جريدة "صوت الأمة"، القاهرة، 31 مارس 2006.

وردًا على تساؤلات للنائب حينذاك ورئيس تحرير جريدة "الأسبوع" مصطفى بكري، نفى عزمي وجود بيزنس بينه وبين مالك العبَارة الغارقة، متحدثـًا عن أنها مجرد صداقة. وعندما قال له بكري إنه يستغل اسمه، رد بأنه يريد أن يعرف قضية محددة حتى يبلغ عنه النيابة العامة. زكريا عزمي عاد وكرر ذلك النفـي مؤكدًا مرة أخرى أنه صديقه فقط وليس شريكه، عندما أثير ذلك مجددًا فـي جلسة مجلس الشعب الأحد الموافق 12 فبراير 2006. زكريا عزمي قال بالحرف الواحد "إنه ليس من الشهامة عندما يكون لي زميل فـي أزمة أن أتخلى عنه وأقول إنني لا أعرفه، وأنا فلاح وهذه هي الأصول".

بل إن 22 نائبـًا تقدموا فـي 2 مايو 2006 بطلب بإحالة د. زكريا عزمي إلى المدعي الاشتراكي، مشيرين إلى أنه أكد صداقته لممدوح إسماعيل ولجوء الأخير إليه عقب حادث غرق العبَارة لطلب مشورته لتجاوز هذه الأزمة. وجاء فـي طلب النواب أن زكريا عزمي ارتكب أفعالاً تتعلق بمخالفات جسيمة للقوانين وتتضمن مساسـًا خطيرًا بحقوق المواطنين وساهمت بقدر كبير فـي إحداث خلل فـي سير وانتظام المرافق والخدمات العامة، ما يستدعي إحالته إلى المدعي الاشتراكي لفحص ودراسة ما نسب إليه من أفعال وتصرفات وتقديم تقرير بها إلى المجلس.

وأضاف طلب النواب أن المخالفات التي ارتكبها عزمي تتركز فيما نسب إليه من أفعال وأقوال تسببت فـي استعمال واستشراء

الفساد داخل قطاع النقل البحري واستئثار ممدوح إسماعيل صاحب شركة "السلام" بمزايا وصلاحيات جعلته يشكل مركز قوى وتأثير داخل قطاع النقل البحري بل على المستوى القومي، ما دفعه إلى الإهمال الجسيم وعدم الحرص على أرواح وممتلكات المواطنين، وضرب عرض الحائط بالقوانين والنظام والآداب العامة، ما ترتب عليه غرق أكثر من ألف مواطن مصري.

وطرق أصحابُ الطلبِ الحديدَ وهو ساخنٌ، بالقول إن الرأي العام وجموع المواطنين أجمعوا على أن مساندة زكريا عزمي لصاحب العبَارة المنكوبة بما يملكه من سلطات وصلاحيات ساهمت في تقلده الكثير من المناصب، على رأسها عضوية مجلس الشورى وعضو مجلس إدارة هيئة موانئ البحر الأحمر وهيئة السكك الحديدية.

غير أن مجلس الشعب وهيئة مكتبه رفضوا هذا الطلب بدعوى مخالفته لائحة المجلس ومخاصمته للأعراف والسوابق البرلمانية.

أما لسان الرئيس فهو عادة من نصيب المتحدث الصحفي أو الرسمي باسم الرئيس، وهي وظيفة ظهرت واختفت تبعًا للظروف. وتعاقب السفيران ماجد عبدالفتاح وسليمان عواد على منصب المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية في زمن مبارك.

في عهد محمد مرسي، تولى الطبيب د. ياسر علي منصب المتحدث باسم الرئاسة، وهو الذي وقف في أكثر من مناسبة ليتلو قرارات وفرمانات الرئيس محمد مرسي، ولعل أشهرها الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012، الذي نال انتقادات واسعة لتجاوزه صلاحيات

الرئيس وتعمده إبعاد النائب العام عبدالمجيد محمود بطريقة مخالفة للقانون. ياسر علي جرى نقله قبل ذلك إلى منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، قبل إلقاء القبض عليه عقب قرارات 3 يوليو.

تولى هذا المنصب أيضـــًا كلٌّ من الوزير مفوض عمر عامر والسفير إيهاب فهمي، قبل أن يقدما استقالتيهما إلى الرئيس مرسي.

وفي مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو، شغل السفير إيهاب بدوي منصب المُتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، قبل أن يبدأ عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي بأسماء وتشكيلةٍ جديدة تمامـــًا، على الأقل من حيث الأفكار والخلفية العسكرية.



حكومات ما بعد الثورة من البلوفر

إلى المقاول



عندما تموت السياسة تكثر المهازل.

وفي المسافة الزمنية التي تفصل بين ثورة 25 يناير واللحظة الراهنة، تطل على حائط الوطن ست صور لستة وجوه قادت الحكومات المتعاقبة على مصر خلال أكثر من ثلاث سنوات حرجة من عمر المحروسة.

هكذا قاد حكومات مصر رجال اقتصاد وتكنوقراط، وأكاديميون، و"ثوريون"، ومتعاطفون مع تيارات سياسية بعينها.

جاء رؤساء هذه الوزارات، الذين تراوحت أعمارهم ما بين أوائل الخمسينيات ومطلع الثمانينيات، بأفكار وسياسات مختلفة، وكان كشف حساب أدائهم متبايناً إلى حد بعيد، وفي كثير من الأحيان كان مخيباً للآمال وصادماً لتوقعات شعب ثار في 25 يناير **2011**، وأتبع ذلك بموجة ثورية جديدة في **30** يونيو **2013**.

إن هذا النزاع بين الحكومة والشعب، بين الذين في السلطة والذين ساعدوهم على توليها، بين ممثلي الشعب والذين يمثلونهم، والذي يعد جوهره كفاحاً على السلطة، هو نزاع حقيقي وواضح بدرجة لا يحتاج معها إلى بيان[68].

---

[68] حنة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 354- 355.

جاء على رأس كل حكومة وفي قيادالها شخصيات عدة من مختلف التوجهات، لكن الغلبة كانت لرجال عملوا في نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، فكان أول رئيس حكومة عقب اندلاع الثورة الفريق أحمد شفيق وآخرهم المهندس إبراهيم محلب، وكلاهما كانا أعضاء في نظام حسني مبارك وبالحزب الوطني المنحل، بل جاءت شخصيتان لتولي الحكومة من نفس النظام، وهما الدكتور كمال الجتروري، رئيس مجلس الوزراء في عهد مبارك، والدكتور عصام شرف، وزير النقل في عهد مبارك والعضو بالحزب الوطني أيضـًا ، ليكون من بين 6 رؤساء لحكومات الثورة 4 من رجال الحزب الوطني.

أحدهم جاء إلى المنصب محمولاً على الأعناق في ميدان التحرير، بعد أن خرج من الباب الخلفي سلفه الذي كان العصا الأخيرة التي أخرجها مبارك من جرابه لاحتواء الثورة. خيب الثاني رجاءنا، مثلما كاد الأول أن يحكمنا.

ثالث جاء من كتب التاريخ، وأضابير عهد مبارك؛ ليرد على منتقديه لكبر سنه قائلاً: "هو أنا حشيل حديد"!

ثم أتى الرابع، ليدهشنا بلحيته الخفيفة وانقياده التام لمخطط الأخونة والتمكين. صمت عن كل شيء، وصام عن الكلام، وحين أفطر جاء حديثه باعثـًا على السخرية والشفقة، بسبب نصائحه للأمهات قبل إرضاع أطفالهن.

ولما جاء الخامس، ظننا أنه الفرج بعد الشدة. غير أن سياساته الاقتصادية وقراراته البطيئة أهدرت فرصة تعديل المسار والاستعداد للمستقبل.

أتى السادس من عباءة المقاولات مدججـــاً بسلاح شعبية المنجزات، لكن بقيت خاصرته رخوة بسبب ما قيل عن انتمائه إلى رموز عهد مضى.

في مسرحية "المغنية الصلعاء" للكاتب أوجين يونسكو، رائد مسرح العبث، لا نجد في أحداث المسرحية ما يشير إلى العنوان من قريب أو من بعيد، باستثناء فقرة وردت عرضـــاً في النص، في إطار حوار مقتضب كالتالي:

"- ما هي أخبار المغنية الصلعاء؟

- مازالت تصفف شعرها بالطريقة نفسها".

وفي بلادنا كل شيء يتكرر كما لو أنه نسخة بالكربون من حوادث مضت. في بلادنا، مازالت "المغنية الصلعاء" تصفف شعرها بالطريقة نفسها.

يكفي أن نشير في تقييم رؤساء حكومات ما بعد ثورة يناير إلى انتقاد 55 منظمة حقوقية، في تقرير ناقشته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جنيف، الحكومات الانتقالية المتعاقبة في مصر، معتبرة أنها فشلت في تطبيق إصلاحات هيكلية لمعالجة أنماط الفقر والفروق الصارخة، وانتشار الحرمان الاجتماعي على نطاق واسع.

يذكر التقرير، الذي أعده مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبتأييد ائتلاف حقوقي ضم 55 منظمة مجتمع مدني مصرية شاركت

في الصياغة، أن الشعب حين خرج للشوارع في 2011، كان يسعى لمستقبل أفضل، ولكن لم يتم فعل شيء سوى القليل لمعالجة القفزات في معدّلات البطالة، والارتفاع المذهل لأسعار المواد الغذائية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والإسكان والتعليم والمياه والصرف الصحي.

ويقول التقرير: "التقديرات الرسمية تؤكد أن ربع سكّان مصر فقراء، وثلث الشباب عاطل، وواحد من كل ثلاثة أطفال، تحت الخامسة، يعاني من سوء تغذية مزمن، وأن الفقر ازداد في السنوات الماضية، وأن ارتفاع تكاليف السلع الغذائية الأساسية يجعل المزيد من العائلات غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية"[69].

لم يتوقف الجدل خلال السنوات الثلاث التالية لثورة 25 يناير، عن مفاهيم الصراع الجيلي في مصر ودور الشباب وتمكينهم، مع الإشارات المتكررة لدولة "العواجيز" التي تحكمنا، وطبعــاً لم يخلص هذا الجدل لشيء في ظل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، أولاً لأن الموضوع لم تتم مناقشته بجدية، وثانيــاً لأن ازدحام الأحداث وتباينها خلق واقعــاً جديدًا طرد هذه النوعية من الجدل من ساحة النقاش العام، ليتبقى أمامنا عنوان وحيد بليد اسمه صراع الأجيال، يبدأ من ضرورة إحالة من يصل إلى سن الستين للتقاعد، من أجل منح الفرصة

---

[69] وائل علي ومحمد ماهر، منظمة حقوقية لــ"الأمم المتحدة": الحكومات الانتقالية فشلت في الحد من الفقر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 نوفمبر 2013.

للشباب، وينتهي عند الأفكار المسنة التي يطرحها الكبار، وبينهما ملاحظات دائمة عن غياب الشباب من مواقع القيادة والمسؤولية[70].

قبل استعراض سيرة تلك الحكومات ومسيرها، يمكن أن نستخدم وحدة قياس للأداء، أو مسطرة، ارتأينا أن تكون "خطاب التكليف".

خلال سنوات الثورة، ومنذ تكليف أحمد شفيق برئاسة الوزراء عقب اندلاع ثورة 25 يناير، وحتى الآن، لم تنفذ أي حكومة من الحكومات الست التي تعاقبت على إدارة شؤون البلاد، ما يحقق طموحات شعب ثار على 30 سنة من الفساد والاستبداد. وبينما أكدت كل خطابات تكليف رؤساء الوزراء على تحقيق مطالب المواطنين، كانت هذه الخطابات مجرد حبر على ورق، أو مجرد أوراق وخطابات لـــ"تستيف الدفاتر"، واستكمال الإجراءات[71].

بين حكومة شفيق آخر حكومات مبارك إلى حكومة إبراهيم محلب، تبددت أحلام المواطن في تلبية مطالبه وحقوقه، بدعوى أن الأوضاع الأمنية تُضعف الاقتصاد، رغم أن إعادة الأمن إلى الشارع كان أهم بنود خطابات التكليف لكل حكومة.

لم تكمل حكومة شفيق أكثر من 33 يومـــاً، بدأها بالتعهد بألا يمس أحد من شباب الميدان، فحدثت بعده بساعات قليلة "موقعة

---

[70] عمرو خفاجي، تحالف مع الماضي، جريدة "الشروق"، القاهرة، 19 فبراير 2014.

[71] آية عامر، مع حكومات 3 أنظمة.. خطابات التكليف "حبر على ورق"، جريدة "الشروق"، القاهرة، 11 مارس 2014.

الجمل"، التي كتبت نهاية نظام، وظل يترنح شفيق بحكومته حتى سقطت في 3 مارس 2011، بقبول استقالته وبعده تكليف الدكتور عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي أقوى خطاب تكليف على مدار سنوات حُكم مبارك، حدد الرئيس المخلوع مهام وأولويات حكومة شفيق، لتحقيق مطالب "الشعب المشروعة"، الذي مثلت أهداف الثورة، فشدد الخطاب على التصدي الحاسم للفساد بكل أشكاله أيـًا كان مرتكبوه، مرورًا بإجراء حوار موسع مع كل الأحزاب حول إصلاحات دستورية وتشريعية جديدة، والعمل على محاصرة البطالة وإتاحة فرص العمل، والتوازن بين الأجور والأسعار لتنتهي بمساندة محدودي الدخل وعدم المساس، بكل بنود الدعم والإسراع في استعادة الأمن والاستقرار، وعودة الجيش لثكناته بعد إتمام المهمة.

وفي خطاب تكليف الحكومة الوحيد الذي أصدره الرئيس المعزول محمد مرسي، لحكومة هشام قنديل، شدد مرسي على "تطوير السياسات والبرامج، والإشراف على تنفيذ المبادرات والمشروعات لإنجاز الإهداف المطلوبة".

وكلف الحكومة بالقضاء على صور الظلم والرشوة والمحسوبية، ونشر العدالة الاجتماعية التي حُرم منها المصريون طويلاً، وتوفير الأمن والاستقرار في الشارع المصري حتى يشعر المواطن بذلك، فضلاً عن "ضبط قواعد المرور في الشارع المصري".

ودعا الحكومة إلى توفير كل أنواع الوقود التي يحتاجها المواطن، وتوفير رغيف الخبز بجودة عالية، ودعم البنية الأساسية لمرافق البيت المصري من المياه والكهرباء والصرف الصحي.

اتسمت كتابة خطاب تكليف هشام قنديل بطريقة إنشائية بعيدًا عن مطالب الثورة الحقيقية، وزاد على ذلك أن تلك الحكومة فشلت طوال الوقت، وكان تمسك مرسي بها أحد أسباب سقوطه.

"استكمال تنفيذ استحقاقات خارطة المستقبل، المتمثلة في الانتخابات الرئاسية ثم البرلمانية، وتلبية المتطلبات المشروعة والأهداف المستحقة للمواطنين المصريين، سواء فيما يتعلق باحتياجاتهم العاجلة، وما يتصل بها من توفير الأمن ورغيف الخبز الجيد والمدعم، والوقود بكل أنواعه".. كانت هذه أولويات خطاب تكليف الرئيس المؤقت عدلي منصور لحكومة الدكتور حازم الببلاوي.

ونص خطاب التكليف أيضـًا على توفير الكهرباء ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، أو ما يرتبط من هذه المتطلبات بأهداف مستقبلية يتعين التأسيس لها، والارتقاء بجودة التعليم والخدمات الصحية، وذلك إلى جانب العمل على خلق مناخ مواتٍ للإنتاج وجاذب للاستثمار. إلا أن الفشل كان التهمة التي لاحقت حكومة الببلاوي، التي جاءت بعد ثورتين كبيرتين كحكومة "إنقاذ" للشعب المصري. وقد أجمع عدد كثيرون على أن حكومة الببلاوي لم تكن على قدر المسؤولية، وفشلت في الجمع بين ثورتيّ 25 يناير و30 يونيو، وتحقيق مطالب أي من الثورتين، حتى استقالت في 24 فبراير 2014.

ولم يختلف خطاب الرئيس منصور لتكليف محلب عن خطابه للببلاوي إلا قليلاً، لكن رئيس الوزراء محلب طلب مهلة شهورًا قليلة

للاستجابة لمطالب العمال وأصحاب المطالب وتحقيق منجزات محسوسة على أرض الواقع.

وقد ركز الخطاب على تكليف الحكومة الجديدة باستكمال باقي استحقاقات خارطة الطريق المتمثلة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتلبية طموحات وآمال المصريين وترسيخ دولة سيادة القانون، وتحمل الدولة عبء مكافحة الإرهاب، وصيانة أمن الوطن، وبناء علاقات مصرية خارجية تقوم على أسس الندية والكرامة والاحترام. وشدد على ضرورة توفير رغيف الخبز الجيد، والوقود وموارد الطاقة، ودعم البنية الأساسية، والمرافق على اختلاف أنواعها من مياه وكهرباء وصرف صحي، وتطبيق قواعد المرور في الشارع المصري واستعادة انضباطه.

وأضيف إلى القائمة الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية، وصيانة حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية ومحدودي الدخل والشرائح المهمشة، فضلاً عن إقرار العدالة الناجزة ضماناً لاستقرار الأوضاع.

وأخذ البعض على الخطاب أنه تجاهل بعض الأزمات التي تهدد مصر، وعلى رأسها أزمة سد النهضة في إثيوبيا.

الشاهد أنه رغم توالى هذه الحكومات منذ قيام ثورة 25 يناير، فإن أياً منها لا يمكن أن توصف بأنها نجحت في تلبية الضرورة التي دعت إلى تشكيلها، فكل حكومة يتم تشكيلها إنما هي استجابة لضرورة أوجدتها متغيرات طارئة فرضت إقالة أو استقالة الوزارة القائمة، وتشكيل وزارة جديدة لتلبية تلك الضرورة.

الأخطر من ذلك هو فشل حكومات ما بعد الثورة في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة. وفي تقديرنا أن هذا الفشل تمثل في أمرين رئيسيين: الأول هو الإخفاق في مكافحة توريث الأوضاع غير المتكافئة الموجودة في المجتمع، بحيث لا يصبح توريث الفقر والجهل والتهميش أمرًا حتميـــًا أو شبه حتمي. وهذا ما يُعرف عادة بضمان تكافؤ الفرص، أي ضمان حصول كل مواطن على فرصة متكافئة للتعلم والنمو والترقي. الجانب الثاني- والأعمق- هو تقصير تلك الحكومات إلى حد كبير في مكافحة ميل السوق لخدمة أفراد أو مجموعات بعينها وإعطائها ميزات لا تتوفر للآخرين، ولظلم أفراد أو مجموعات بعينها وتحميلها أعباء لا تُفرض على الآخرين.

لماذا أخفقنا؟ ومن المسؤول عن هذا الوضع الكارثي؟

الستة الذين قادوا حكومات مصر بعد ثورة يناير، هم أصل الحكاية التي تروي السطور التالية تفاصيلها.

(يناير 2011- مارس 2011): شفيق.. حكومة البلوفر

لم يتجاوز عمر حكومة أحمد شفيق بكل تعديلاتها وتغيير مسماها الـ33 يومـًا، بداية من تكليف الرئيس المخلوع حسني مبارك لشفيق في 29 يناير 2011 بعد إقالة حكومة د. أحمد نظيف أثناء أحداث ثورة 25 يناير، وحتى قبول استقالتها في 3 مارس 2011 من قبل المجلس العسكري.

أدت هذه الحكومة اليمين الدستورية في 31 يناير، وفي 12 فبراير تولت تسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة، ثم أعلنت في 23 فبراير عن تعديلات وزارية أدخلت بعض الأعضاء من أحزاب غير الحزب الوطني.

اتسم شفيق بطريقة جديدة على رؤساء الحكومات في عهد مبارك، بدءًا من حرصه على ارتداء البلوفر بدلاً من البدلة الرسمية، ومرورًا بحديثه عن توزيع "البونبون" على المتظاهرين في ميدان التحرير، وانتهاء بلقائه التليفزيوني العاصف مع د. علاء الأسواني، والذي كان في الأمتار الأخيرة من خط نهاية تلك الحكومة.

رغم قصر فترة هذه الوزارة التي ضمت 25 وزيرًا، فإنها واجهت اتهامات بفساد مالي ضخم، وقد حاول أنصار أحمد شفيق ضرب صحفيين لإيقاف مؤتمر يعيد فتح ملفات فساد هذه الوزارة في مايو 2012.

(مارس – ديسمبر **2011**): شرف.. من الميدان إلى الفشل!

تم تكليف د. عصام شرف يوم **3** مارس **2011** من قبل المجلس العسكري، وأدت حكومته التي ضمت **29** وزيرًا اليمين الدستورية في **7** مارس، وسط ظروف احتجاجية لإسقاط وزارة أحمد شفيق واعتبارها من مطالب ثورة **25** يناير لارتباط شفيق بنظام مبارك، وإبقائه على بعض الأسماء التي يعتبرها الثوار عناصر الفساد قبل الثورة.

أجرى شرف تغييرًا وزاريـــًا شمل تعيين **13** وزيرًا جديدًا ونائبين، إثر احتجاجات واعتصامات واسعة في ميدان التحرير فيما سُمي "اعتصام **8** يوليو"، وحلفت الحكومة المعدلة اليمين الدستورية في **21** يوليو **2011**.

أخفقت حكومة عصام شرف في مواجهة التحديات التي تعرضت لها البلاد عقب ثورة **25** يناير، أو تحقيق مطالب الميدان. ويرى البعض أن الفترة التي تولى خلالها شرف رئاسة الحكومة ليست فقط مخصومة من عُمر هذا البلد، لكنها جنت عليه، كوطن، وعلينا، كمواطنين؛ إذ عانت مصر في عهد تلك الحكومة حالة انفلات أمني غير معهودة وخسائر اقتصادية فادحة، صاحبتها مظاهرات فئوية لا تنتهي ومطالبات عمالية ملحة برفع الأجور، إلى جانب مطالب الثوار بتطهير البلاد من رموز النظام السابق ومحاكمتهم، وفي مقدمتهم الرئيس المخلوع حسني مبارك.

إخفاقٌ زاد من مرارته أن أستاذ هندسة الطرق وزير النقل السابق تولى منصبه بترشيح من المتظاهرين، ونال تأييد ائتلاف شباب الثورة

الذي يضم حركتي "6 إبريل" و"العدالة والحرية" وجماعة الإخوان المسلمين، وجبهة "دعم البرادعي"، وحزبيّ "الكرامة" و"الجبهة الديمقراطية". كما شارك عصام شرف، عقب تكليفه من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الحكومة، المتظاهرين بميدان التحرير احتفالاتهم بما حققته ثورة **25** يناير.

أكد شرف للمتظاهرين – حينذاك– أنه سيعمل على تحقيق مطالبهم، وتعهد لهم بأنه إذا عجز عن تحقيق هذه المطالب فإن مكانه سيكون في ميدان التحرير، في إشارة إلى أنه سيترك منصبه كرئيس للحكومة وينضم للمتظاهرين. وشدد على أن حكومته "تستمد شرعيتها من جماهير الشعب وطليعتها الممثلة في ثوار **25** يناير"، وأشار إلى أنها تنحاز بشكل كامل "لمصالح الشعب وتحقيق أهداف ثورته والوقوف بحسم ضد مخططات الثورة المضادة".

فلننظر ما جرى على أرض الواقع.

مع تولي حكومة شرف مهامها، وتحديدًا بعد **12** يومـــًا من أدائها اليمين الدستورية، أجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية في **19** مارس، وهو يوم اعتبره رئيس الوزراء "عُرســًا للديمقراطية، وأحد دلائل وثمار ثورة **25** يناير".

نالت التعديلات الدستورية، التي اقترحها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، نالت تأييد الإخوان المسلمين وحلفائهم من القوى الإسلامية، موافقة **77.2%** من الناخبين. إلا أن المجلس الأعلى أصدر إعلانــًا دستوريــًا يختلف عما استُفتي عليه الشعب المصري.

تلى ذلك فشلٌ آخر في الشق الإعلامي، بإصدار رئيس الوزراء في 30 مارس قرارًا بتغييرات - جاء معظمها مخيبـًا للآمال- لقيادات ست مؤسسات صحفية حكومية، هي "الأهرام"، و"الأخبار"، و"دار التحرير" و"روز اليوسف" و"دار الهلال" ووكالة أنباء الشرق الأوسط، إلى جانب قيادات الإذاعة والتليفزيون.

ورغم أن شرف أطلق اعتبارًا من مارس جلسات الحوار الوطني الذي ضم نشطاء سياسيين وقوى سياسية وممثلي المجتمع المدني، وقال في الجلسة الافتتاحية للحوار إن "صناعة مستقبل مصر تبدأ من الحوار الوطني"، فإننا واصلنا الدوران في حلقة مفرغة، ولم يفض الكلام إلا إلى استعراض للحناجر العالية وبعض الحبر على الورق.

تحدثت حكومة شرف عن رفع الحد الأدنى للأجور، وذلك في محاولة لتهدئة العمال الذين خرجوا في مظاهرات فئوية تطالب بزيادة المرتبات لمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار. الحكومة التي قالت إنها ستنتهي من دراسة تعديل الأجور بعد قرابة شهرين، خرجت من مجلس الوزراء دون أن تنجز ما وعدت به.

ورغم حديثها عن الإسراع بعودة الشرطة بكامل قواها إلى الشارع للقيام بمهامها الوطنية وحفظ الأمن، فإن ما شهدناه هو تزايد أعمال البلطجة والترويع التي انتشرت في المجتمع المصري عقب الثورة.

وأصيبت القوى الثورية والعمالية بصدمة حين أصدرت حكومة شرف قانونـًا لتجريم الاعتصامات والمظاهرات قائلة إنها تعطل

دولاب العمل وعجلة الإنتاج في مؤسسات الدولة. غير أن الاحتجاجات واصلت تحدي القرار، وتصاعدت وتيرة الاعتصامات العمالية بشكل غير معهود.

واتخذت وزارة الداخلية قرارًا بحل جهاز مباحث أمن الدولة بكافة إداراته وفروعه ومكاتبه في جميع المحافظات، وأنشأت قطاعــًا جديدًا بالوزارة يسمى "قطاع الأمن الوطني".

ونتيجة ضغوط شعبية كبيرة، أعلن النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود والمستشار عاصم الجوهري مساعد وزير العدل لشؤون جهاز الكسب غير المشروع حبس عدد كبير من قيادات ورموز النظام السابق 15 يومــًا على ذمة التحقيقات في قضايا فساد وقتل المتظاهرين ومنع عدد آخر من السفر والتحفظ على أموالهم.

وتضمنت قرارات الحبس الاحتياطي كلاً من أحمد نظيف رئيس الوزراء السابق، وأحمد فتحي سرور الرئيس السابق لمجلس الشعب، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى سابقــًا الأمين العام السابق للحزب الوطني الحاكم سابقــًا، وزكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية سابقــًا، وحبيب العادلي وزير الداخلية السابق، وأحمد المغربي وزير الإسكان السابق، وزهير جرانة وزير السياحة السابق، وأحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني سابقــًا.

واختتمت قرارات الحبس بالإعلان عن حبس الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء احتياطيــًا لمدة 15 يومــًا، بعد أن

خرج مئات الألوف في مظاهرة حاشدة للمطالبة بمحاكمة مبارك ورموز نظامه.

في حركة تغيير المحافظين، وقعت صدمات متتالية بسبب الاختيارات الخاطئة لوجوه تنتمي إلى نظام مبارك أو تواجه اتهامات بالفساد.

خلال شهريّ ديسمبر **2011** ويناير **2012**، اصطف ملايين المصريين للتصويت في انتخابات مجلس الشعب، ونتج عنها فوز أحزاب تيار الإسلام السياسي بما يزيد على **70%** من الأصوات. إلا أن المجلس المنتخب تم حله بقرار قضائي في بداية شهر يونيو **2012**.

ثم جاءت انتخابات مجلس الشورى لتكون التجربة الثالثة التي يختار فيها أغلبية الناخبين ممثلي نفس التيار بنسبة تعدت **80%**.

تجاهلت حكومة شرف الدعوات إلى سياسة ترشيد نفقات الموازنة العامة والتي تستهلك نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعتبر إهدارًا ماليـًا يطلق عليه الباحث الاقتصادي عبدالخالق فاروق في كتابه "مأزق الاقتصاد المصري": "ظاهرة الإنفاق السفيه.. وكأننا لم نقم بثورة تطالب بتصحيح تلك السياسات الشاذة".

ولعل أبرز القرارات التي تمت في عهد حكومة شرف تتعلق بمراجعة جميع عقود تصدير وبيع البترول والغاز الطبيعي التي وقعتها مصر مع الدول الأخرى بما فيها إسرائيل. كما أمر بتخصيص مكتب لشباب الثورة داخل مجلس رئاسة الوزراء للاستعانة بآرائهم فيما

يخص مطالب الثورة ومختلف القرارات الوزارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي عهده ألغيت محافظة 6 أكتوبر وأعيدت إلى محافظة الجيزة، كما تم إلغاء محافظة حلوان وإعادتها إلى محافظة القاهرة.

يضاف إلى ذلك ضمان حق التصويت للمصريين العاملين بالخارج في كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ وإنشاء أول نقابة للفلاحين في مصر؛ والموافقة على مشروع مرسوم بقانون فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية **2011/2010** يقدر بعشرة مليارات جنيه لمواجهه المُتطلبات الإضافية لدعم السلع التموينية.

في **11** أكتوبر، قال شرف إن الحكومة بكاملها تضع استقالتها بالكامل تحت تصرف المجلس العسكري، وذلك بعد أحداث ماسبيرو وتصاعد مطالب الشعب بإقالة الحكومة لعدم تحقيقها أي من مطالب الثورة.

وعقب مليونية **18** نوفمبر **2011**، التي سميت "جمعة الفرصة الأخيرة"، تقدم عصام شرف باستقالة حكومته في **22** نوفمبر.

(ديسمبر 2011- يوليو 2012): الجنزوري.. يرفع الأثقال!

في 25 نوفمبر، كلف المجلس العسكري د. كمال الجنزوري برئاسة الحكومة.

بمجرد أن ترددت أنباء عن تشكيل د. الجنزوري للحكومة، تعامل معها المتظاهرون – الموجودون في ميدان التحرير حينها استعدادًا للاحتجاج بعد أحداث محمد محمود- بسخرية نظرًا لسن الجنزوري الكبيرة (مواليد 12 يناير 1933)، لكن الجنزوري رد في لقاء تليفزيوني بالقول ساخرًا "هو أنا هشيل حديد"!

وسجل المتظاهرون اعتراضهم على كونه أحد رجالات حسني مبارك والذي ظل موجودًا تحت قيادته في مناصب عدة حتى تم تعيينه رئيســًا للوزراء في عام 1996 قبل أن يرحل بعدها بثلاث سنوات ويتوارى عن الأنظار إلا في المؤتمرات السنوية التي كان يعقدها الحزب الوطني الديمقراطي.

أدت الحكومة اليمين الدستورية يوم الأربعاء 7 ديسمبر 2011، حين استقر الجنزوري – بصفته رئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومة إنقاذ وطني- على 29 وزيرًا، وذلك بعد مشاورات مطوّلة في مكتبه بمقر معهد التخطيط بمدينة نصر. أبقى الجنزوري على 13 وزيرًا من وزارة عصام شرف بجانب 16 تعيينــًا جديدًا.

وأصدر المجلس العسكري في اليوم نفسه مرسومــًا بقانون بتفويض كمال الجنزوري بصلاحيات رئيس الجمهورية، فيما عدا البنود المتعلقة بالقوات المسلحة أو الجيش.

استهلت تلك الحكومة أعمالها وسط اضطرابات واسعة إثر أحداث مجلس الوزراء يوم 16 ديسمبر 2011. وفي الأول من فبراير 2012 وقعت مذبحة استاد بورسعيد التي راح ضحيتها 72 فردًا وعشرات المصابين بعد اعتداء مسلحين بالأسلحة البيضاء على مشجعي النادي الأهلي في غياب وتواطؤ للشرطة (حسبما أثبتت تحقيقات لاحقة للنائب العام المصري)، فاتخذ د. الجنزوري قرارًا بإقالة محافظ بورسعيد ومديري الأمن والمباحث في بورسعيد.

بحلول مارس 2012 بدأ عددٌ من المتهمين الأجانب فيما يُعرف بقضية التمويل الأجنبي في مغادرة مصر، بعد قرار النائب العام في ذلك الوقت المستشار عبدالمجيد محمود المفاجئ برفع أسمائهم من قوائم الممنوعين من السفر، لإسدال الستار على القضية التي أثارت توترًا حادًا في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وذلك بالرغم من صدور حُكم قضائي بمنعهم من السفر.

بعد تصاعد المطالبة الشعبية بإقالة الجنزوري وسط احتجاجات واسعة ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قام البرلمان المصري بمساعٍ وصفت بأنها شكلية لاستجواب الحكومة تمهيدًا لإقالتها، إلا أن استجواب البرلمان للحكومة لم يكن فعالاً، خاصةً أنه لم يحسن استغلال مقتل شباب الألتراس في استاد بورسعيد بتواطؤ من الشرطة، حيث لم يطالب البرلمان بإقالة وزير الداخلية، وشدد على أهمية التعاون مع الحكومة لمحاسبة المتسبب في الجريمة. وبسبب وقوف البرلمان وراء الحكومة وضد المطالبات الثورية بإقالتها وتنديده

بالمظاهرات أمام وزارة الداخلية ووصف بعض النواب للمتظاهرين بأنهم يتعاطون "ترامادول ومخدرات"، فقد البرلمان التعاطف الشعبي، وصار ضعيفـــاً في مواجهته مع الحكومة التي اشتدت فيما بعد، إلى أن انتهت بقرار حل البرلمان.

(يوليو 2012 – يوليو 2013): قنديل.. مبعوث التمكين

كان الاختيار مفاجئًا للجميع. فقد اختير هشام قنديل لرئاسة أول حكومة تتشكل في عهد محمد مرسي بعد انتخابه رئيسًا. وقد كُلِّفَ رئيس الوزراء هشام قنديل في 24 يوليو، وشكلت الحكومة في 2 أغسطس، ليصبح وزير الري والموارد المائية في حكومتي عصام شرف وكمال الجنزوري رئيسًا للحكومة رقم 119 في تاريخ مصر منذ تشكيل وزارة نوبار باشا عام 1878.

في 12 أغسطس 2012 تم تعيين عبدالفتاح السيسي وزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي خلفًا للمشير محمد حسين طنطاوي، الذي أحيل للتقاعد. وهذا هو التغيير الأبرز في حكومة هشام قنديل التي تورطت في الأخونة والتمكين.

بعد قرارات 3 يوليو بخمسة أيام، أعلن استقالته من منصبه في 8 يوليو احتجاجًا على أحداث الحرس الجمهوري.

وفور تولي د. هشام قنديل رئاسة الوزراء وبدء مشاوراته لتشكيل الحكومة، اتجه إلى ضم عدة وزراء ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، مثل د. أسامة ياسين الأمين العام المساعد لحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان، وقد اختير لتولي وزارة الشباب، ود. طارق وفيق الذي أصبح وزيرًا للإسكان، ووزير الإعلام صلاح عبدالمقصود الذي يعد وزيرًا إخوانيًا حتى النخاع؛ إذ لم يعمل يومًا خارج منظومة الجماعة.

ارتفاع منسوب "الأهل والعشيرة" في الحكومة.

هكذا عنونت الصحف بعد إجراء تعديل وزاري موسع على حكومة د. هشام قنديل في يناير 2013، أدى إلى زيادة حصة الكوادر الإخوانية في الحكومة. فقد أضيف إلى القائمة ثلاثة وزراء إخوان، هم وزراء النقل (د. حاتم محمد عبداللطيف) ، والتنمية المحلية (د. محمد علي إسماعيل بشر)، والتموين (د. باسم كمال عودة، وهو أستاذ بكلية الهندسة، جامعة القاهرة).

اتسم أداء حكومة هشام قنديل بالضعف الشديد، فلم تكن لها مواقف سياسية تذكر، ولم تتحرك بشكل فعال خلال الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الإنسانية، مثل حوادث القطارات، والمشكلات اليومية للمواطنين، مثل انقطاع الكهرباء ونقص السلع الرئيسية، وأخفقت في معالجة ملف سد النهضة الإثيوبي، رغم أن الكرة في ملعب رجل يفترض أن يكون ملمـاً بملف الري والموارد المائية.

في تلك الحكومة الباهتة، فقد قنديل السيطرة على الوضع، وانزوى حين كان متوقعـاً أن يخاطب المصريين، وحين كان يتكلم كان يرتكب كوارث، مثلما فعل حين قدم وصاياه لتنظيف أثداء النساء وإرضاع الأطفال في الصعيد.

(يوليو 2013- فبراير 2014): الببلاوي بلا "كرامات"

بعد عزل محمد مرسي في 3 يوليو، اختير لرئاسة الحكومة د. حازم الببلاوي، الذي كان قدم ا ستقالته لفترة وجيزة من منصب نائب رئيس الوزراء وزير المالية في حكومة شرف؛ لأن ضميره لم يحتمل الاستمرار في موقعه بعد أحداث ماسبيرو التي راح ضحيتها 28 شخصـــاً.

وإذا كانت ثورة 30 يونيو هي التي جاءت بحكومة الببلاوي، فإن هذه الحكومة بدت وكأنها جاءت من الفراغ؛ إذ شعر كثيرون في الداخل أنها منفصلة عن واقعهم، في حين لم ير الخارج لها "كرامات" على الأرض.

ورغم أنها حكومة لم تأت بوعود أو طموحات، فإن جدول أعمالها - الذي رسمه ملايين المواطنين الذين خرجوا في 30 يونيو- كان مشحونـــاً بالكثير مما ينبغي عمله، وهو ما أثار تساؤلات حول أداء تلك الحكومة ومدى ارتباط قراراتها بالشارع المصري.

تولت حكومة الببلاوي أعمالها في يوم الثلاثاء الموافق 16 يوليو 2013 وسط ظروف وتحديات كبيرة أهمها المظاهرات والاعتصامات في الشارع المصري وحالة الشحن والاحتقان السياسي، وعدم وجود مؤسسات للدولة، حتى أن مجلس الشورى تم حله، وعدم وجود حالة من حالات التسليم والتسلم للملفات والحقائب الوزارية، حيث إن الوزارة القديمة لم تقم بتسليم الوزارة الجديدة برئاسة الببلاوي أي ملفات، وبدت عملية التسليم والتسلم اجتهادية وعشوائية في وجود

كثير من الموظفين التابعين للإخوان داخل أروقة الأجهزة الحكومية ذوي الانتماء والتعاطف معهم، وهو ما كان له تأثير سلبي على الأداء الحكومي، لا سيما أن جهاز الدولة يتوقف العمل به على أداء متوسطي وكبار الموظفين وليس على الوزراء وهؤلاء الذين تمت ترقيتهم.

نضيف إلى ذلك، الانخفاض الحاد في إيرادات السياحة المصرية، التي انخفضت إلى أقل من **10%**، خاصة بعد قيام معظم الدول الغربية بمنع وحظر السياحة لمصر، والانخفاض الحاد في الاحتياطي النقدي المصري، الذي وصل إلى أدنى مستوياته وهو **14.9** مليار دولار، وصار محملاً بالأعباء والديون، وتطبيق حالة الطوارئ وحظر التجوال اعتبارًا من **14** أغسطس وحتى **14** نوفمبر نظرًا لما شهدته البلاد من انفلات أمني، وتوقف حركة القطارات لأكثر من شهرين متواصلين[72].

إلا أنه منذ أن تولى الببلاوي ومجموعته الوزارية مقاليد إدارة شؤون البلاد، أثيرت ملاحظات عدة حول طريقة إدارته، سواء على المستوى السياسي والأمني، أو على المستوى الاقتصادي والمالي، الأمر الذي أثار علامات استفهام حقيقية حول مستوى المهارة والكفاءة الاقتصادية لهذه المجموعة الوزارية، والمخاطر المصاحبة لاستمرار هذه السياسات.

---

[72] حكومة الببلاوي بلا "كرامات"!، مجلة "الأهرام العربي"، القاهرة، 16 نوفمبر 2013، ص 52- 53.

فشلت تلك الحكومة في اعتماد أوراقها من الناحية العملية، ولم تحقق طموحات الشعب المصري، بل إنها سارت على نفس خطى الحكومات السابقة؛ إذ فشلت في ضبط الأسعار والقضاء على الفوضى، واستمر التدهور في مجالات المرور والصحة والنقل، والزراعة والتشغيل والإسكان والنظافة والنقل والتعليم والأمن.

عجزت حكومة الببلاوي عن الاستفادة من الدعم الشعبي والسياسي الذي حظيت به هذه الحكومة فضلاً عن عدم وجود خطة وأجندة اقتصادية ورؤية اقتصادية محددة، وجاء أداؤها ضعيفاً بشكل عام، بما لا يحقق الآمال المعقودة عليها، واتضح ذلك جلياً من حالة عدم الرضاء التي انتشرت في الشارع المصري.

لم تفلح محاولة رئيس الوزراء في تخفيف حالة الغضب وامتصاص غضب الشارع بمبادرات مثل إلغاء مصروفات المدارس الحكومية، وإعلان الحد الأدنى للأجور. ولم تضع الحكومة سياسات محددة لانتشال الاقتصاد من عثرته، حيث إن هذه المسكنات بعيدة تماماً عن اعتبارها حلولاً لمعاناة المواطن المصري؛ لأن الحل المنتظر من الحكومة يجب أن يعالج المشكلات العاجلة والملحة، مثل مشكلة البطالة وإعادة تشغيل المشروعات التي تعثرت بسبب ظروف البلاد بعد الثورة، واتخاذ التدابير الضرورية لحل الأزمة الاقتصادية بناء على دراسات وافية وحلول عملية ومبتكرة تمكن الاقتصاد من التعافي والنهوض.

انطلق الببلاوي ومجموعته الاقتصادية من تشخيص خاطئ، يقوم على أن المشكلة الاقتصادية في مصر هي مشكلة ركود أو تباطؤ في

النشاط الاقتصادي. ترتب على التشخيص الخاطئ للمشكلة أو المأزق الاقتصادي أن لجأت حكومة الببلاوي، شأنها في ذلك شأن حكومة هشام قنديل ومن قبلهما الجنزوري وعصام شرف، إلى اللجوء إلى الاقتراض المحلي والأجنبي، سواء من خلال طرح سندات وأذون خزانة على الحكومة المصرية، أو إلى الأشقاء العرب.

من أبرز نقاط الضعف في أداء الببلاوي – وحكومته– أنه لم يلتفت أبدًا، شأنه في ذلك شأن من سبقوه إلى هذا المنصب بعد ثورة يناير، إلى جوهر المأزق الاقتصادي المتمثل في وجود اختلالات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد المصري تعمقت أكثر فأكثر طوال الأربعين عامـًا الماضية، خصوصـًا في قطاعات الإنتاج السلعي (كالزراعة والصناعة والكهرباء ومحطات تكرير البترول، وتطهير قطاع البترول ووزارته وهيئاته وشركاته).

وافق مجلس الوزراء على إصدار قانون التظاهر، وعرضه على الرئيس المؤقت عدلي منصور، إلا أنه تحت الضغوط الشعبية والحزبية، تم الإعلان على لسان نائب رئيس الوزراء د. زياد بهاء الدين عن اعتزام الحكومة إعادة النظر في مواد هذا القانون المثير للجدل؛ إذ لم يختلف القانون في طبعة الببلاوي عن مشروع قانون "حماية حق التظاهر" الذي أعده مجلس الشورى في عهد حُكم جماعة الإخوان. اتفق المشروعان على كفالة حق التظاهر، ولكن بشروط، منها إخطار وزارة الداخلية بمواعيد وأماكن للتظاهر، حيث يحق لوزير الداخلية تغيير مواقيت وأماكن السماح بالتظاهر، كما يحق له رفض إعطاء الإذن بالتظاهر أصلاً إن استشعر أن "نية" المتظاهرين الخروج على السلمية.

انتهى الأمر إلى صدور قانون التظاهر في صورة أثارت انتقادات واسعة، وتخوفات من أن يكون بوابة لتقييد الحريات التي انتزعها المصريون في ثورتيّ 25 يناير و30 يونيو، مع أن حكومة الببلاوي التي أصدرته جاءت نتيجة تظاهرات شعبية واسعة.

ارتفع ضجيج المعارك ضد تلك الحكومة في وقتٍ كانت ترتكب فيه جرائم يومية من إصدار قوانين غير صالحة إلا لدول بلا قانون، وحتى ارتكاب جرائم التعذيب والقتل والقبض العشوائي والسكوت عن جرائم الفساد التي كشفها الجهاز المركزي للمحاسبات.. وأخيرًا فقدان التواصل مع قطاعات اجتماعية واسعة (الطلاب والمدرسون في المدارس والجامعات/ الأطباء/ العمال).

انتشار الاحتجاجات العمالية والاجتماعية ضد الحكومة، عقب إضرابات غزل المحلة وأصحاب المعاشات وسائقي النقل العام وموظفي الشهر العقارى والصيادلة والأطباء وغيرهم، أزال الظهير الشعبي عن الحكومة، لتبلغ الرئاسة الببلاوي بضرورة تقديم الحكومة استقالتها إثر تحميلها مسؤولية الاضطرابات.

حكومة الببلاوي التي أدارت المرحلة الانتقالية بعد قرارات 3 يوليو 2013، سارت منذ البداية على حبل مشدود، لكنها بقيت حتى النهاية بدرجة مقبول.. لا أكثر.

ربما لهذا كان إعلان الببلاوي تقديم حكومته استقالتها في 24 فبراير 2014، مبعث ارتياح في أوساط سياسية وشعبية مختلفة، رأت أن تلك الحكومة أهدرت فرصة ثمينة لا تعوض، لوضع مصر على المسار الصحيح.

(فبراير 2014 –) محلب.. في مدينة العميان!

من رحم حكومة الببلاوي، خرج رئيس الوزراء المهندس إبراهيم محلب، الذي كلفه الرئيس المؤقت عدلي منصور بتشكيل الحكومة الجديدة في 24 فبراير 2014.

المهندس الخارج من عباءة شركة "المقاولين العرب" إلى وزارة الإسكان، حصد نجاحــاً ملحوظاً خلال فترة توليه منصبه الوزاري، الأمر الذي رفع من أسهمه في ظل حكومة محدودة الأداء والمنجزات. وإذا كان البعض قد تحدث عن ارتفاع أسهم محلب خلال تجربته الوزارية القصيرة، فإنه بقي محسوبــاً على نظام مبارك، بحكم تعيينه في مجلس الشورى بقرار من الرئيس الأسبق، وانضمامه إلى الحزب الوطني المنحل.

محلب رجل عادي للحظة استثنائية في تاريخ هذا الوطن الجريح. جاء إلى المنصب وهو يدرك أن حكومته "لا تملك رفاهية الوقت"، كما قال.

وإذا ما تجاوزنا اللغط الدائر حول موقفه وموقعه في نظام مبارك، فهو موظف مجتهد نجح خلال مسيرته المهنية كمهندس في أن يصل إلى قمة المؤسسة التي عمل فيها على مدى عقود وهي شركة "المقاولين العرب"، لكن أن يصبح محلب هو الاختيار الضرورة في هذه اللحظة فهو انعكاس لتواضع سقف أحلام مصر والمصريين خلال العقود الأربعة السابقة، ليصل إلى درجة صار معها منتهى الرجاء والأمل وجود موظف مجتهد ونشيط في دولاب الدولة المصرية، ولعل هذا ما يفسر حملة الترويج لما سُمي "إنجازات" الرجل خلال فترة توليه منصب وزير الاسكان في حكومة الببلاوي المستقيلة.

ربما يكون مستحقــاً لهذا الثناء، ولكن بمنطق المثل الشعبي "الأعور وسط العميان عمدة"، فالرجل تصرف في أكثر من أزمة تخص عمل وزارته خارج المألوف والمعتاد لدى الأجهزة البيروقراطية المصرية بتفكيرها التقليدي الذي يجمع بين البلادة وبؤس الخيال[73].

بدأ محلب أول القصيدة باستهلال منفر سواء من حيث اختياره لأعضاء حكومته أو حتى تصريحاته التي كان من المفترض أن تكون كاشفة لما يمتلكه الرجل من رؤية.

في مرحلة المشاورات لتشكيل الحكومة، تصرف محلب في حدود خبرته التي اكتسبها من المقاولات والإنشاءات والنجاح فيها. صدمته الاعتراضات على اختياراته الوزارية، وبعض الاعتراضات أدت إلى ارتباكات هزت صورة الحكومة قبل أن تحلف اليمين الدستورية. لخص رؤيته للارتباكات والانتقادات في جملة موحية أن "مصر تفتقد الحب". الجملة بدلالاتها تكشف عن رجل صلته بالسياسة أقرب إلى المتابعة من بعيد وجد نفسه في قلب دواماتها بلا تهيئة كافية.

في حكومة الببلاوي نزعة سياسية وفي حكومة محلب نزعة مضادة للسياسة. وما بين النزعتين قد تضيع الحقائق في صخب الصراخ.

محلب قال إن التشكيل الوزاري الجديد سيكون به وزراء مقاتلون يعملون ليل نهار لتحقيق أهداف وخدمة الشعب، غير أنه احتفظ بنحو عشرين وزيرًا من الحكومة السابقة التي دمغها كثيرون بالفشل.

---

[73] وائل عبدالفتاح، الدولة.. كـــ"شركة"، موقع "بوابة التحرير" الإلكتروني، 26 فبراير 2014.

بدأ مشوار حكومته بسبعة تعهدات أعلنها في خطاب للشعب، هي: فرض الأمن ومحاربة الإرهاب، وتوفير حلول عاجلة تلبي المتطلبات الأساسية للحد الأدنى من المعيشة الكريمة في ضوء الإمكانات المتاحة، والاهتمام بالمشروعات القومية وعلى رأسها مشروع تنمية قناة السويس، وعلاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتوفير مناخ سياسي وديمقراطي محايد، وإجراء إصلاح في الجهاز الإداري للدولة ومكافحة الفساد، وإحداث توازن في علاقات مصر الدولية[74].

يومها قال محلب إن البعض ينظر إلى الحكومة في هذه المرحلة بمنظار الإحباط واليأس، إلا أنه يراها مرحلة صناعة الأمل.

كلام جميل.

إلا أن العبرة دائمـــاً في التنفيذ.

---

[74] محلب يبدأ المشوار بـــ7 تعهدات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 مارس 2014.





أحمد شفيق.. الطيار الذي طار!



"الآن انتهت الثورة".

هكذا صرح أحمد سرحان منسق الحملة المركزية للفريق أحمد شفيق، قبل إعلان النتائج النهائية للفرز في أول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير.

التصريح الذي جاء على رأس صفحة التدوين المباشر عن الشرق الأوسط في صحيفة "الغارديان" البريطانية العريقة، عزز حقائق معروفة تتعلق بالتوجهات السياسية للكتلة المساندة لرئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق. فعلى شبكات التواصل الاجتماعي كانت مجموعة "آسفين يا ريس"، وائتلاف الأغلبية الصامتة، المعروف أيضاً بمساندته للرئيس المخلوع وعدائه لثورة 25 يناير 2011، هما أكبر الصفحات الداعمة للفريق شفيق[75].

الرجل الذي يحفظ له المصريون جملاً وعبارات تتنوع ما بين "أنا قتلت واتقتلت"، و"مفيش حاجة في المتسابة"، و"هو إحنا شخشيخة ولا لعبة ولا ميكانو؟"[76]، كان لاعباً رئيسياً في تشكيل ملامح مصر بعد ثورة 25 يناير، وربما كان الفزاعة التي استخدمها أنصار

---

[75] بروفايل.. شفيق الطيار الذي حلق فوق الثورة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 مايو 2012.

[76] محمود رمزي، "شفيق": "الإخوان" تريد العودة إلى عصر "ديليسبس" وتبيع قناة السويس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 يونيو 2012.

الإخوان المسلمين لتشكيل تحالفات قادت مرشحهم إلى حُكم مصر طوال عام كامل.

قضى شفيق - نجل المهند ـ محمد شفيق زكي وكيل وزارة الري المصري- حياته العملية كلها بالقرب من أروقة السلطة، فقد عُيِّن ضابطــاً بقوات الدفاع الجوي في فترة حرب الاستنزاف، ورغم تأكيدات مجموعة مؤرخي الحرب أنه لم يشارك في المعارك الجوية الكبرى، فإنه لا يمكن إنكار أو إثبات دوره خلال حرب الاستنزاف التي امتدت منذ احتلال سيناء في **1967** وحتى تحريرها في **1973**. وخلال تلك الفترة كان شفيق - حسب تصريحاته وتصريحات مؤيديه- من الضباط المقربين للفريق محمد حسني مبارك قائد القوات الجوية وقتها، ورئيس الجمهورية لاحقــاً.

احتفظ شفيق، المولود في الشرقية في **25** نوفمبر **1941**، بصداقة يعتز بها مع الرئيس السابق الذي عينه ملحقــاً عسكريــاً بالسفارة المصرية في روما عام **1984** ليكتسب خبرة دبلوماسية قصيرة، انتهت بعد عامين بعودته للقوات المسلحة ليتدرج في وظائف قيادية بها، حتى عيَّنه مبارك بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة قائدًا لسلاح الطيران عام **1991**، ثم قائد القوات الجوية عام **1996**.

استمر شفيق في هذا المنصب مدة **6** سنوات، وهي تعتبر أطول فترة لقائد القوات الجوية في مصر، حتى اختاره مبارك وزيرًا للطيران المدني عام **2002** خلفــاً للمشير مجدي الشعراوي. كانت الصورة الموسومة للفريق شفيق في تلك الفترة تبدو براقة، خاصة أنها تحدثت

عن نجاحه في تطوير قطاع الطيران المدني وإنشاء مطار دولي جديد في القاهرة.

ووسط حيرة المصريين وبحثهم عن بديل للخروج من مأزق الجمود الناجم عن استمرار مبارك في السلطة لمدة ثلاثة عقود، برز اسم شفيق من بين الأسماء المرشحة لخلافة مبارك، وظهر ذلك في صحيفة "وول ستريت جورنال" في تقرير لها تحت عنوان "منافس جديد يبرز في مصر" نشرته في ديسمبر من عام 2010[77].

ظل شفيق - الحاصل على درجة الدكتوراه في الاستراتيجية القومية للفضاء الخارجي- في موقعه حتى عام 2011، حين اختاره مبارك رئيسـاً للوزراء بعد الإطاحة بأحمد نظيف، بهدف تهدئة التظاهرات واحتوائها. وسط حالة ثورية رافضة لكل ما يمت لنظام مبارك بصلة، برر شفيق قبوله المهمة بقوله "قبلت المنصب كمهمة وطنية في ظرف بالغ الحساسية"[78].

شكل شفيق الحكومة وحلف اليمين الدستورية في 29 يناير 2011، وبدأ يتعامل كأنه لا توجد ثورة على الأرض. موقف شفيق الذي اختاره مبارك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عشية موقعة الجمل الشهيرة ليكون رئيسـاً لوزرائه، كان دومـاً موقفـاً متذبذبـاً من الثورة.

---

[77] وول ستريت جورنال: الفريق أحمد شفيق مرشح محتمل لخلافة الرئيس مبارك، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 12 ديسمبر 2010.

[78] محمود رمزي، أحمد شفيق الرجل الغامض قبل الثورة المعزول بعدها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 إبريل 2012.

فقد افتتح خطابه السياسي أثناء رئاسته للوزراء بالسخرية الناعمة من الثورة والمشاركين فيها، أنكر شفيق في البداية أن تكون تلك التظاهرات التي غزت شوارع المدن المصرية، ابتداء من الخامس والعشرين من يناير، ثورة قائلا "مش ثورة طبعـاً".

لم يظهر شفيق اهتمامـاً بعداء قطاع كبير من الثوار له بعد إنهاء ولاية الرئيس المخلوع، وصرح في الثاني من مارس مع استمرار الاعتصام المحدود ضده في ميدان التحرير "خليهم قاعدين هجيبلهم بونبوني وحلويات كمان". تكررت تصريحات وزير الطيران ورئيس الوزراء الأسبق التي تعد بالاستقرار وتشديد القبضة الأمنية مغازلاً ناخبـاً غزاه الرعب من الانفلات الأمني، والاقتصاد الذي تؤكد تصريحات السلطة التنفيذية – الحكومة والمجلس العسكري حينذاك– ومعهما أجهزة الإعلام أنه يقف دائمـاً على حافة الانهيار.

في المقابل، اهتم شفيق بمظهره المغاير ووضع من "البلوفر" بطلاً في كل المواقف، وسرق به الكاميرا من البدل الرسمية المعتادة لرجالات الدولة. ويمكن القول إن البلوفر منحه شعبية لدى عدد من المصريين، في حين كانت ملابسه مادة للتندر خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وبعد تنحي الرئيس مبارك عن الحُكم وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة سقطت حكومته، إلا أن المجلس العسكري قرر استمرار عمل حكومته لتسيير الأعمال وذلك حتى يتم تشكيل حكومة جديدة.

شارت مئات النشطاء في اعتصام محدود ضد استمرار شفيق في منصبه كرئيس للوزراء ليلة السادس والعشرين من فبراير **2011**، وبعد مطاردات من قوات الشرطة العسكرية لفض الاعتصام عاد حوالي **500** ناشط للاعتصام في الليلة التالية للمطالبة بإزاحة رجل مبارك عن السلطة، ونجح الاعتصام المحدود مدعومــًا بمساندة إعلامية في دفع شفيق للاستقالة في **3** مارس، وذلك إثر مشادة شهيرة مع الروائي علاء الأسواني على قناة "أون تي في".

عاد رئيس الوزراء الأسبق إلى الأضواء، حين أعلن اعتزامه الترشح للرئاسة في سبتمبر **2011**، لكن لجنة الانتخابات استبعدته بموجب قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري يوم **24** إبريل **2012**، ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستندًا إلى أن القانون الجديد غير دستوري.

وُجِهَت إلى شفيق اتهامات بالفساد بعد إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية، بعدما تقدم عدد من العاملين بوزارة الطيران المدني، وشركة مصر للطيران، بــ**24** بلاغــًا إلى النائب العام يتهمونه بإهدار المال العام في مشروع تجديد مطار القاهرة، ومحاباة علاء وجمال مبارك الشريكين في شركة موفنبيك.

غير أن الرجل بدا هادئــًا ومتماسكــًا، وبدت حملته الانتخابية ناجحة في محاولة الرد على منتقديه، وكسب قبول كثيرين ممن يرون فيه شخصية عسكرية تتسم بالكفاءة، وإداريــًا ناجحــًا ورجل دولة.

في بداية إعلان شفيق ترشحه، ظنت النخبة السياسية أن الرجل يسعى إلى كرسي الرئاسة متأخرًا وواهمـــًا.. وهم لا يعلمون شيئـــًا عن عقده في منزله ما يقرب من 200 لقاء مع نواب سابقين وعمد قرى وأصحاب نفوذ بدوائرهم الانتخابية في بحري والصعيد، استعدادًا للمنافسة الانتخابية، بعكس المرشحين الآخرين الذين لجأوا إلى التواصل مع الجماهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، أو الاكتفاء بالظهور الدائم في برامج التوك شو أو حتى الاكتفاء بالجولات في بعض القرى والمدن.

بذكاء، سعى شفيق إلى كسب أصوات الكتل التصويتية المنظمة، وهو ما تحقق، فهو المرشح الوحيد الذي ساعده ودعمه في السباق الرئاسي ثلاثة تنظيمات شعبية كبيرة وهم الصوفيون والأقباط وبقايا الحزب الوطني المنحل.

"لا تنظروا لمن ينتقدني وينتقدكم في التليفزيون، فلنترك لهم الشاشة.. وننزل الشارع لنحقق الهدف"، و"والله العظيم أنا رئيس مصر بصندوق الانتخابات"، و"أحلم بأن أكون الزعيم الثاني الحقيقي لمصر بعد جمال عبدالناصر"، في إشارة إلى الكاريزما الطاغية التي كان يمتلكها ناصر. ثلاث عبارات قالها الفريق أحمد شفيق لمؤسسي حملته الانتخابية بعد إعلانه خوض السباق الرئاسي، خلال أحد اجتماعاته معهم في منزله.

استغل شفيق ضعف معظم منافسيه واستفاد من كل نقاط الاتهام التي ظل المرشحون يلاحقونه بها وجعلها تصب في مصلحته، وأبرزها

أنه مدبر موقعة الجمل، إلا أن الرجل رد قائلاً: "هي القضية الوحيدة التي تم فيها وضع متهمين خلف القضبان وقت أن كنت رئيساً للوزراء"، وأيضاً اتهامه بأنه مرشح عسكري قد يؤدي إلى عسكرة الدولة، فاستفاد من هذا الاتهام بترديد كلمات مغازلة للمواطنين الذين يثقون في الجيش وقادته بأنه الوحيد القادر على فرض الأمن وإعادة الانضباط والاستقرار إلى الشارع[79].

كما وقع شفيق، عقد شراء "حملة الرئيس" مع طارق نور بقيمة 2 مليون و950 ألف جنيه، والتي تشمل وضع 750 إعلاناً في الشوارع والطرق في عدد من المحافظات المختلفة[80].

في ذروة الحملة الانتخابية، واجه أحمد شفيق، أزمة شخصية، بوفاة زوجته عزة عبدالفتاح في 20 إبريل 2012، بعد مشوار مع المرض، تخلله سفرها إلى عواصم أوروبية للعلاج. توفيت زوجته عزة ابنة توفيق عبدالفتاح، الوزير الأسبق للشؤون الاجتماعية والعمل، تاركة وراءها زوجاً يحاول الفوز بمقعد الرئاسة، وثلاث بنات: شيرين ومي وأميرة.

في مضمار استطلاعات الرأي التي صاحبت الانتخابات الرئاسية، كان شفيق يحتل ترتيباً متوسطاً بين المرشحين، وفي إطار لعبة

---

[79] بروفيل : أحمد شفيق مرشح رئاسي هزمته "موقعة الجمل"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 يونيو 2012.

[80] محمد طه، "شفيق" يشتري حملة "الرئيس" بـ 2 مليون و950 ألف جنيه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 مايو 2012.

الكراسي الموسيقية تبادل 4 مرشحين احتلال المراكز الأولى. ومع مرور الوقت تقدم شفيق ببطء ولم يتراجع عن خطوة تقدمها، ووصف البعض سرادق عزاء زوجته بأنه أشبه باستفتاء يرجح قدرته على المنافسة بقوة.

ركز شفيق في خطابه الإعلامي على ما اعتبره أولويات تنتظرها الأغلبية الصامتة "حزب الكنبة"، وعلى رأسها توفير الأمن، وكان موقفه، لافتـاً في نقده لمنافسيه ممن أيدوا محاصرة أولاد حازم أبوإسماعيل لمقر وزارة الدفاع في العباسية، وقال إنهم غازلوا الثوار بغير حق، وكسب بموقفه بعض الشعبية. وواصل تقدمه في أوساط الصوفيين، والأقباط، بعد أن تعهد بفتح ملفات الفتنة الطائفية دون حرج، وفي مواجهة تطرف بعض المنتمين لتيار الإسلام السياسي، وأكد شفيق في أكثر من مناسبةٍ تبنيه الموقف الوسطي للأزهر الشريف[81].

فاجأ شفيق كثيرين بحصوله على نحو 24% من أصوات الناخبين في الجولة من انتخابات الرئاسة، ليخوض جولة إعادة مع مرشح حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي الذي حاز بدوره على 25% من الأصوات. وفي 24 يونيو، أعلن المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة فوز

---

[81] محمود رمزي، بروفيل : "شفيق".. الجالس على كنبة الأغلبية الصامتة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 مايو 2012.

مرسي برئاسة الجمهورية بعد حصوله على 51.73% من إجمالي الأصوات، مقابل 48.27% نالها شفيق.

بعدما خسر شفيق الجولة الثانية أمام مرسي، سافر مباشرة إلى الخارج، قبل أن ينضم إلى قائمة رؤساء الحكومات في عهد مبارك الذين أحيلوا إلى القضاء، إثر صدور قرار بإحالته مع آخرين إلى محكمة الجنايات بتهمة التربح والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام في قضية "أرض الطيارين"، ويطلب النائب العام من الإنتربول الدولي القبض عليه[82]. غير أن قاضي التحقيق المنتدب، المستشار أسامة الصعيدي، قرر حفظ التحقيقات في القضية قائلاً إن الواقعة تجردت من الصفة الإجرامية ولا يوجد ثمة جريمة يمكن نسبها إلى المشكو في حقهم[83].

كما أحيل رئيس مجلس الوزراء ووزير الطيران الأسبق، و10 مسؤولين حاليين وسابقين بالوزارة، إلى محكمة جنايات القاهرة، لاتهامهم في 4 قضايا تربح، وإضرار عمدي بالمال العام، والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء عليه.

ومع دوران عجلة الأحداث، قرر جهاز الكسب غير المشروع منع أحمد شفيق وبناته الثلاث من التصرف في جميع أموالهم السائلة

---

[82] أحمد شلبي ومحمود رمزي، النائب العام يطلب من الإنتربول القبض على "شفيق"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 سبتمبر 2012.

[83] فاطمة أبو شنب، حفظ التحقيقات مع "شفيق" و"الأمين" و"عامر" في "أرض الطيارين"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 مايو 2013.

والمنقولة، وإدراجهم على قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول، لاتهامهم بتحقيق كسب غير مشروع، وسط تحركاتٍ للكشف عن سرية الحسابات الخاصة بعدد من الشخصيات بينهم شفيق. ونقلت وسائل الإعلام عن مصادر قضائية قولها إن ثروة شفيق وبناته تضخمت بشكل لا يتناسب مع مصادر دخله، مشيرة إلى أن هيئة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب غير المشروع تلقت تحريات من الأجهزة الرقابية ومباحث الأموال العامة تكشف امتلاكه وبناته ثروات عقارية ومالية ضخمة.

لم يسكت شفيق، ووصفت هذه الإجراءات ضده بأنها "تصرف سياسي طائش وغير محسوب"، على حد تعبيره. وقال: "لن أصمت على هذه المهازل التي تتكرر بشكل مستفز، وسيكون ردي عنيفـًـا جدًا بعدما نفد صبري". وتابع: "دي ناس شغالة تخبيط ومش فاهمة سياسة أو قانون وبتصفي حسابات والبلد بتولع وبتضيع"[84].

وتصاعدت كرة النار، بعد أن تبيَّن أن الفريق أحمد شفيق سحب جميع أرصدته ببنوك الأهلي المصري ومصر والقاهرة والبركة مصر والعقاري المصري الغربي وبي إن باريبا في أكتوبر 2012.

بتفصيل أكبر، توصلت التحقيقات إلى قيام المرشح الرئاسي السابق بكسر جميع شهادات الادخار الخاصة به بالبنك الأهلي

---

[84] طارق أمين وشيماء القرنشاوي ومحمود رمزي ومحمد السنهوري، منع "شفيق" وبناته من التصرف في أموالهم.. والفريق: سأرد بعنف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 أكتوبر 2012.

المصري فرع الرحاب بتاريخ 15 أكتوبر 2012، البالغة قيمتها مليونـــاً و600 ألف جنيه، عبارة عن شهادات ادخار بلاتينية وخماسية، وإيداع قيمتها لحسابه الجاري في ذات البنك، الذي كان يحوي 120 ألف جنيه، ثم قيامه بتحرير شيك مصرفي بإجمالي قيمة المبلغ لصالح أحد الأشخاص قام بدوره بـــ"تظهير" الشيك لآخر، قام بدوره في 17 أكتوبر 2012 بصرف قيمة الشيك من البنك.
وأفادت التحقيقات بحصول شفيق خلال فترة عمله وزيرًا على مبالغ مالية تقدر بمليون ونصف مليون جنيه كرواتب وحوافز وبدلات ولجان، بالإضافة إلى مبلغ مليون و789 ألف جنيه كحوافز من رئاسة الوزراء حتى مارس 2011.

"لا يجرؤ أي مخلوق على وجه الأرض أن يسألني أو يحاسبني لماذا سحبت أموالك من البنك، أنا حر ومش على راسي بطحة".. بهذه الكلمات برر الفريق أحمد شفيق، إقدامه على كسر وديعة له بقيمة مليون و600 ألف جنيه من أحد البنوك في مصر، "حتى ينفق بها على نفسه".

وأوضح شفيق أنه "ظهّر" الشيك لأحد أصدقائه المقربين ليسحب المبلغ من البنك ويرسله إليه في الخارج، نافيـــاً ما نُشر عن حصوله على مليون و789 ألف جنيه كحوافز أثناء توليه منصب رئاسة مجلس الوزراء أثناء وبعد الثورة، بقوله: "لا أعلم عنها شيئـــاً".

ووصف شفيق الحديث المتكرر في وسائل الإعلام عن امتلاكه وأسرته عشرات الشقق والعقارات والفيلات والشاليهات بأنه

"هبل"، مؤكدًا أن ذلك يأتي في إطار حملة تشويه مستمرة ضده، وأن الإسراف في الكراهية والعداء من جانب المعارضين له بات أمرًا واضحـــا.

وحول تعيينه منير ثابت، شقيق سوزان مبارك، زوجة الرئيس المصري السابق، في شركة الخدمات للطيران، قال: "تم تعيينه في الشركة قبل وجودي في وزارة الطيران بسنوات، واستمر فترة طويلة بعد تقديم استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء، والقول بأنني عينته وأسندت له رئاسة مجلس إدارة بعض شركات الطيران وحصوله على 42 مليون جنيه حوافز "سذاجة" لا يمكن الرد عليها".

وأضاف أن ما ذكرته تحقيقات الرقابة الإدارية حول عدم تضمين إقرار الذمة المالية الأخير له العديد من ممتلكاته وزوجته وبناته الثلاث "كذب"، وقال: "صفحتي بيضاء، والتزمت في جميع إقرارات الذمة المالية بذكر جميع الممتلكات، ومقدمو البلاغات ضدي مدفوعون من خصومي، وأثق في عدالة القضاء وتبرئتي من التهم التي تلفق لي من بعض الجماعات وأتباعهم، والتي تخشى من شعبيتي ومن أنصاري"[85].

وفي 8 ديسمبر 2012، قضت محكمة جنايات شمال القاهرة برفض قرار جهاز الكسب غير المشروع بالتحفظ على أموال وممتلكات الفريق أحمد شفيق وأولاده. كما برأت محكمة جنايات القاهرة، في 7 إبريل 2013 شفيق، والمهندس إبراهيم مناع، وزير

---

[85] محمود رمزي، "شفيق": سحبت 1.6 مليون جنيه من رصيدي ولا يجرؤ أي مخلوق على محاسبتي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 نوفمبر 2012.

الطيران المدني السابق، وتوفيق محمد عاصي، رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران، المتهمين في قضية إهدار المال العام في وزارة الطيران المدني[86].

وفي حرب توجيه الاتهامات ضد شفيق والبحث عن أدلة إدانة، سارت مصر على أرضٍ زلقة، تزخر بكل الاحتمالات.

وبقي الرجل يتابع المشهد من بعيد.. حتى إشعار آخر.

بعد أن دار الزمن دورة عام كامل، تمت تبرئة الفريق أحمد شفيق وعلاء وجمال مبارك من التلاعب والإضرار بالمال العام في قضية أرض الطيارين، التي تم فيها تخصيص 40 ألف متر لابني الرئيس الأسبق، قدرت قيمتها بأربعين مليون جنيه (تنازل الابنان عن تلك المساحة أثناء نظر القضية). وقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى الجنائية المرفوعة ضد الفريق شفيق و10 آخرين من أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية لإسكان الضباط الطيارين اتهموا بالاستيلاء على المال العام والتزوير والتربح وغسل الأموال بما قيمته 35 مليون جنيه، وإخلاء سبيل المحبوسين احتياطيـــًا على ذمة تلك القضية[87].

وعلى الفور، أرسلت أجهزة الأمن، أرسلت إخطارًا إلى جميع الموانئ والمطارات، برفع اسم الفريق أحمد شفيق من قوائم الممنوعين

---

[86] فاطمة أبو شنب، براءة "شفيق" و"مناعط من إهدار أموال وزارة الطيران، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 إبريل 2013.

[87] فاطمة أبو شنب، "شفيق وعلاء وجمال مبارك".. براءة في "أرض الطيارين"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 ديسمبر 2013.

من السفر وترقب الوصول، بعد أن أصبح من حقه العودة إلى البلاد دون توقيفه في المطار.

جاء تعليق شفيق على الحكم بقوله: "كنت أعلم منذ البداية أن القضية مجرد انتقام سياسي ممن كانوا في الحُكم (يقصد جماعة الإخوان)، وكنت أعلم أن في مصر قضاء عادلاً لن يورط نفسه في قضايا سياسية لا يوجد بها أي دليل إدانة، وحُكم البراءة رد شرف لي ولكل مصري". وعن عودته إلى مصر، قال "قريبـاً سأعود وسأكمل ما بدأته لصالح البلد"[88].

جولة جديدة للفريق شفيق، وقفت فيها مصر على رصيف الترقب والانتظار.

[88] أحمد شلبي، رفع اسم "شفيق" من "الترقب" و"الفريق": سأكمل المشوار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 ديسمبر 2013.



عصام شرف.. مهندس الفرصة الضائعة



"إن كنت مرة جنيت، حقك على راسي".

هكذا أخذ د. عصام شرف، رئيس الوزراء الأسبق، يردد كلمات أغنية محمد منير "إنتي بلاد طيبة"، وهو متأثر بشدة. كان ذلك بعد عام كامل على استقالته وابتعاده عن الأضواء. أما المناسبة فكانت احتفالاً عامـــاً بمناسبة الملتقى السنوي لجمعية عصر العلم[89].

يومها أكد شرف أنه بذل كل ما في وسعه خلال فترة رئاسته للحكومة، معتذرًا عن بعض التقصير الذي قد يكون حدث في عمله لصالح الوطن.

بتلك الكلمات المؤثرة، سادت حالة من التعاطف مع د. شرف، حتى أن البعض اندفع ليحتضنه على المنصة.

وبعد عامين على انتهاء تجربته كرئيس للوزراء، بكى شرف، أثناء مشاركته في ندوة بمدينة القصير بمحافظة البحر الأحمر، عقب استماعه لأغنية "فيها حاجة حلوة"، لآمال ماهر، وفوجئ الحضور، ومن بينهم المحافظ اللواء أحمد عبدالله، بالدموع تنهمر من عينيّ شرف، تأثرًا بالأغنية[90].

غير أن السؤال أطل برأسه فورًا: ما الذي جناه رئيس الوزراء الأسبق بالضبط؟ وما الذي يبكيه؟

---

[89] أبو السعود محمد ووفاء يحيى، عصام شرف يعتذر: "إن كنت مرة جنيت حقك على راسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 ديسمبر 2012.

[90] محمد السيد سليمان، "فيها حاجة حلوة" تُبكي عصام شرف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 نوفمبر 2012.

لنرجع قليلاً إلى لحظة سقوط نظام مبارك.

في تلك الفترة المشحونة بالعواطف، كان الثوار يبحثون عن وجه يمثلهم في السلطة، خاصة في ظل ما يعرفه الجميع من غياب القيادة الواضحة لجموع الثوار الذين نجحوا أخيرًا في إزاحة مبارك عن السلطة بعد ثلاثة عقود ثقيلة.

هكذا حمل الثوار عصام شرف على الأعناق في ميدان التحرير وفرضوه رئيســـاً للوزراء بعد أن تمكنوا من إقصاء رئيس الوزراء أحمد شفيق، الذي عيَّنه مبارك قبل خلعه. يومها اعتبر الثوار أن مهمتهم الأساسية قد انتهت بعد إزاحة مبارك ونائبه ورئيس وزرائه، واختيار رئيس وزراء رأوا أنه انحاز مبكرًا إلى الميدان، وانضم إلى ثوار التحرير وسط لفيف من أساتذة جامعة القاهرة، الذين قادوا مسيرة حاشدة للميدان قبيل أيام قليلة من رحيل مبارك.

ولأن شرف جاء من الميدان، كان لا بد أن يعترف بفضل الميدان عليه؛ لذا ذهب للميدان في اليوم التالي (الجمعة 4 مارس) لتكليفه بالوزارة واعتلى المنصة ليلقي كلمة قال فيها "أنا هنا لأني أستمد شرعيتي منكم، أنتم أصحاب الشرعية"[91]. وبعد أن عاهد الشعب على العمل، هبط منصرفــاً إلى تشكيل وزارته الجديدة[92].

---

[91] شرعية "التحرير" تحكم مصر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 مارس 2011.

[92] سماح عبدالعاطي، التحرير.. شرعية الثورة والدم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 يناير 2012.

كان تعهد شرف أمام ثوار التحرير بالعمل اعترافـًا منه بشرعية الميدان، الذي امتلك القوة لإقالة رئيس وزراء وفرض آخر. قوة لا بدَّ أن يعمل لها الجميع.

غير أن الطرق لم تكن سالكة لوزير النقل الأسبق في حكومة أحمد نظيف، وأستاذ هندسة الطرق بكلية هندسة جامعة القاهرة.

ربما تعج سيرته الذاتية بالمناصب الأكاديمية، والدرجات العلمية، من البكالوريوس في الهندسة من جامعة القاهرة ثم درجتي الماجستير والدكتوراه من الولايات المتحدة، حتى توليه مناصب الأستاذية الجامعية في عدد من الجامعات سواء العربية أو الدولية قبل عودته للأصل "جامعة القاهرة". وربما يشي البعض إلى أبحاثه في مجال الطرق التي تتجاوز أكثر من **140** بحثـًا، وحصوله على جائزة الدولة التشجيعية ثلاث مرات. غير أن هذا في علوم الإدارة وعالم السياسة لا يعني شيئـًا.

المؤسف أن المهمة كانت أكبر من شرف.

بدا الرجل غير قادر على الإمساك بخيوط المسؤولية وتوجيهها بطريقة ديمقراطية وشفافة وحازمة. الحزم كان أكثر ما يفتقر إليه شرف؛ حتى أن نائب رئيس الوزراء الأسبق د. يحيى الجمل قال في لقاء تليفزيوني إن "المرحلة كانت تحتاج لرجل أكثر حسمـًا"، معتبرًا أن أبرز أخطاء حكومة شرف هو التباطؤ، خاصة أنه لم يكن يحب الصدامات، وكان يتصل بالمشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس

العسكري، ونائبه الفريق سامي عنان، للاستئذان قبل اتخاذ القرارات[93].

تهذيب شرف ونقاؤه لم يكن مجديـًا ولا كافيـًا لإدارة مصر في مثل تلك المرحلة الفارقة؛ إذ فشل في إدارة شؤون البلاد، وأخفق في معالجة الانفلات الأمني واستمر تراجع مستوى الخدمات إلى حد الانهيار.

وفي عهده، تعرضت ثورة يناير للاختطاف، بعد أن فشلت الحكومة في تطهير البلد من الفساد القديم الذي ظل ينخر في عظام الوطن، ونال أذناب النظام السابق فرصة ذهبية للبقاء في مواقعهم أو التلاعب بالأدلة والمستندات، التي تدين المجرمين ونقلها وتخريبها وإحراقها.

لم تضع الحكومة حدًا للاحتكار في السوق، ولا أضافت شيئـًا لحماية المستهلك، ولم تستطع كبح زيادة الأسعار، ولا وضعت حدًا أقصى لها يوقف إهدار المال على المستشارين، ولا أرضت العمال بحد أدنى معقول للأجور، ولا اقتربت من سياسة الضرائب التي تشد الرباط على الفقراء وترخي الحبل للموسرين.

لم تقم حكومة شرف بفعل جدي واحد لاسترداد أموال مصر المنهوبة أو اتخاذ أي قرار من شأنه أن يُشعر الشعب المصري بأن هناك

---

[93] عادل الدرجلي وهاني الوزيري، "الجمل" و"السلمي" يكشفان لأول مرة كواليس النظام السابق والمجلس العسكري وعلاقته بالإخوان و"حكومة شرف" في "ذكرى تنحي مبارك"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 فبراير 2012.

ثورة قد قامت لصالحه، وذهبت كل وعوده وقراراته أدراج الرياح[94].

وحين قدمت حكومته ميزانيتها، تبين أنها تحمل بصمة عهد مبارك؛ فهي ميزانية لا تنفق على الصحة أكثر من 1.6% من الدخل القومي وعلى التعليم 3.5% ليس أكثر، وتبلغ فيها ميزانية الانتخابات (605 ملايين جنيه)، أي ضعف المخصص للقرى الأكثر فقرًا وثلاثة أمثال المرصود لتنمية الصعيد، وتزيد فيها مخصصات الهنك والرنك بما في ذلك الدعاية والإعلان والحفلات والاستقبالات وبدلات السفر عما كانت عليه ميزانية مبارك الأخيرة[95].

نالت حكومة عصام شرف لقب "الحكومة الأسوأ"، من بين حكومات ما بعد الثورة، بعد أن شاركت في تفكيك مفاصل ما تبقى من الدولة المصرية، ودفعت بأخطائها المتتالية وأعضائها من عناصر النخبة المأزومة، حركة الثورة في اتجاه انحناء المسار.

ربما كانت نقطة التصادم الرئيسية بين شرف والثوار، حين تبنت حكومته قانون تجريم الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات المخالف للمواثيق والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها مصر. وسرعان ما ألقي القبض على مئات العمال وأحيل عددٌ منهم إلى المحاكمات

---

[94] د. طارق الغزالي حرب، د. شرف: خُنت الثورة وتآمرت بالصمت.. والنتيجة ما نرى، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 16 إبريل 2012.

[95] حمدي قنديل، نعم لعصام شرف.. بشرط، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 يونيو 2011.

العسكرية والمدنية، في محاولة لوقف الاحتجاجات العمالية المندلعة ضد الفقر والجوع والبطالة، وهي المطالب التي اندلعت بسببها الثورة المصرية.

بدا قانون تجريم الاحتجاجات انتكاسة للديمقراطية ولمطالب ثورة 25 يناير، خاصة أن أحكام هذا القانون تجرم المظاهرات التي تعترض العمل العام أو تضر بالسلم الاجتماعي، وهي أحكام فضفاضة للغاية ويسهل إساءة استخدامها مثلما أسيء استخدام القيود المفروضة في القانون زمن حكومة مبارك[96].

يذكر أن القانون رقم 34 لسنة 2011 الشهير بقانون تجريم الاحتجاجات، الذي يحظر على العمال ممارسة حق الإضراب، يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بعمل وقفه أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء أعمالها. كما يعاقب بذات العقوبة كل من حرض أو دعا أو روَّج بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة من طرق العلانية لهذه الأعمال ولو لم يتحقق مقصده[97].

---

[96] محمد عبدالخالق مساهل ومحمد عزوز وابتسام تعلب وداليا عثمان ووليد مجدي وهيثم الشرقاوي، تواصل ردود الأفعال الغاضبة ضد مشروع قانون تجريم "الاحتجاجات العمالية".. و"هيومان رايتس ووتش": خيانة للثورة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 مارس 2011.

[97] أولاد الأرض: تطالب حكومة شرف بإلغاء قانون تجريم الاحتجاجات، موقع "مركز الدراسات الاشتراكية – مصر" الإلكتروني، 23 يونيو 2011.

بدا أن غاية هذا المرسوم ليس منع التخريب كما قالت الحكومة في مبررات إصدارها له، حيث أن كل الأعمال التخريبية داخل أماكن العمل وخارجها معاقب عليها بقانون العقوبات ولا تحتاج لنصوص جديدة، ولكن هدفه الرئيسي هو منع العمال من مزاولة حق الإضراب أو حتى الدعوة إليه. وكان الأولى بالحكومة أن تستمع للعمال وتسعى لعلاج مواطن الخلل الاجتماعي التي يعانون منها، بدلاً من استخدامها لنفس الوسائل القديمة باستغلال ما تملكه من قوة مادية وقانونية لتصدر تشريع يمنع العمال من التعبير عن معاناتهم.

استمر شرف – المولود في الجيزة في فبراير 1952- في السلطة شهورًا، وغيّر وزارته مرتين (الثانية في 21 يوليو 2011)، لم يكن فيهما صاحب اليد العليا في تعيين الوزراء والمحافظين، بعد أن بدا خضوعه لسلطة المجلس العسكري ونفوذه باديــًا للعيان. أبقى على أعوان النظام السابق في جميع أجهزة الدولة يدبرون المؤامرات ويخلقون الأزمات، في حين لم يجد شباب الثوار أو من والاهم مكانــًا لهم في مواقع القيادة بالدولة.

لم يمر يوم واحد طوال فترة رئاسة شرف للحكومة إلا وكانت هناك أزمة مُفتعلة هنا وهناك أو اشتباكات يسقط على أثرها ضحايا ومصابون بالمئات. لم يُسمع من الرجل الذي وصف يومــًا ميدان التحرير بـــ"خيمة الوطن"، غير كلمات مُبهمة وتبريرات من نوعية وجود طرف ثالث يستهدف استمرار عدم الاستقرار والتخريب.

قبيل تشكيل حكومته الثانية، كان للثوار مجموعة مطالب: وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، والإفراج الفوري عمن خضعوا

للمحاكمة منهم، وإعادة محاكمتهم أمام القضاء المدني، وتخصيص دوائر قضائية لنظر قضايا قتل الثوار والفساد السياسي والاقتصادي للرئيس السابق ورموز نظامه وتعيين وزير داخلية مدني، ورفع الحد الأدنى للأجور.

في ذلك الاختبار، رسب عصام شرف ونال العلامة "صفر".

لم يتحقق للثوار أي من تلك المطالب، وهو ما زاد من سخطهم على شرف وشعورهم بخيبة الأمل.

بعد سلسلة إخفاقات عاد الميدان ليطالب بإقالة شرف.

ثم وقعت أحداث شارع محمد محمود، التي راح ضحيتها **55** مواطنـاً وأكثر من **600** مصاب، ليتقدم بعدها شرف باستقالته من رئاسة مجلس الوزراء. قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة استقالة وزارة عصام شرف يوم **21** نوفمبر **2011**، وانتهت الوزارة رسميـاً يوم **1** ديسمبر **2011**، في حين حل مكانه رئيس الوزراء المخضرم د. كمال الجنزوري.

بعد أقل من عامين، تقدم شرف باستقالة أخرى، لكن هذه المرة في ظل حُكم الإخوان المسلمين، حيث تقدم استقالته هو والفريق الاستشاري لمشروع تنمية إقليم قناة السويس، اعتراضـاً على أخذ المشروع منحنى غير المقرر له.

اختتم شرف استقالته بالقول" إن المشروع هو أفضل مشروعات المستقبل لجمهورية مصر العربية، وإن تجريده من خصوصيته هذه لن

يفضي إلى مصلحة مصر، بل يصب حتمـــاً في صالح بلاد أخرى، من ذوات المشروعات الملاحية واللوجستية المنافسة"[98].

المشكلة أن هناك من يرى أن شرف، بعد استقالته أو إقالته من وزارة المقل في حكومة أحمد نظيف، ظل عضوًا في الحزب الوطني وفي لجنة سياساته، وكانت له قبل الثورة ندوات تتعلق بأهمية العلم والتعليم، وعندما كان الحاضرون في هذه الندوات يتطرقون إلى الشأن السياسي.. كان الرجل يصمت تمامًا[99].

لم تلتقط رادارات من أحسنوا الظن ورشحوه لقيادة مصر في تلك الفترة الحرجة أنه الرجل غير المناسب في التوقيت المستحيل.

قبل أن يسدل الستار على العام **2013**، تحدثت وسائل الإعلام عن جبهة وطنية تتشكل من عدة أحزاب، وقرأنا أن عصام شرف، يسعى مع بعض الذين فشلوا من قبل، في كل موقع، إلى أن يكون معهم في صدارة جبهة من هذا النوع.

تعالت انتقاداتٌ لعودة شرف إلى الساحة، ولو على استحياء، حتى أن كاتبـــاً صحفيـــاً قال إن "الإخوان من خلال محمد البلتاجي شخصيـــاً كانوا هم الذين قدموا شرف رئيســـاً لحكومة مشؤومة في ميدان التحرير، ولو أن أحدًا راح يتحرى أمورنا العامة، منذ تلك

---

[98] منى قطيم، شرف.. المستقيل في نظام مبارك والعسكر والإخوان، موقع "مصراوي" الإلكتروني، **29** إبريل **2013**.

[99] د. رفعت لقوشة، الثورة والخداع الاستراتيجي، جريدة "الأسبوع"، القاهرة، **4** نوفمبر **2013**.

اللحظة، فسوف يكتشف أن انحدارًا فيها، على كل مستوى، قد بدأ في ذلك اليوم تحديدًا، على يد رئيس حكومة الغفلة"[100].

انزوى شرف مجددًا في دائرة الظل، في حين بقي هناك من يقول حين يتردد اسمه: سامحك الله يا شرف!

---

[100] سليمان جودة، متى يخجل عصام شرف؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 ديسمبر 2013.



كمال الجنزوري.. دكتاتور "كفر الهنادوة"!



عنيد، لكنه حازم. ذاكرته حديدية، لكنه ديكتاتور.

هذا هو د. كمال الجنزوري، الذي أطفأ شمعة عيد ميلاده الثمانين، قبل أن تكمل ثورة 25 يناير عامها الثالث.

ومع ذلك يبقى الجنزوري لغزًا في حضوره وفي غيابه.

فالرجل، ومنذ ثورة يناير، هو أحد الأسماء الأولى التي تتردد على الألسنة كلما دار حديثٌ حول تشكيل حكومة جديدة.

وحين انتقده خصومه لتوليه رئاسة الحكومة رغم تقدمه في العمر، رد عليهم مستنكرًا وساخرًا: "هو أنا حشيل حديد"!

للإنصاف، فإن الجنزوري مشهودٌ له بدأبه في العملِ، وقدرته على مواصلته ساعات طويلة رغم عمره المتقدم، فضلاً عن ذاكرته الحديدية التي تحتشد بالأرقام والبيانات عن جميع الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، ومتابعته الدقيقة لجميع أعمالها، وحرصه الشديد على المال العام، وعفة يده وأمانته اللتين أصبحتا مضرب الأمثال، رغم خدمته الطويلة في ظل حاكم ندر من لم يكن فاسدًا من كل من عملوا معه[101].

حين يعمل الجنزوري في موقع وزاري، فإنه يستعيد ذاكرة الشباب، حين كان لاعب كرة القدم يتسم بالسرعة والقدرة على إحراز الأهداف.

---

[101] د. مصطفى كامل السيد، الدكتور الجنزوري.. ما له وما عليه، جريدة "الشروق"، القاهرة، 9 يوليو 2012.

ليس لدى الجنزوري شغفٌ يفوق شغفه بالمشروعات القومية الكبرى، في ظل إيمانه بأنها طريق مصر الوحيد للخروج من أزماتها الاقتصادية، لكن التساؤلات تثور دائمـــًا حول ما إذا كانت كل هذه المشروعات قد خضعت لدراسات متأنية، وما إذا كان من الممكن توفير الاستثمارات لكل هذه المشروعات في وقت واحد. وقد كان مشروع توشكى واحدًا من هذه المشروعات التي تراقصت أمامها علامات الاستفهام والتعجب. قال ذلك علماء كبار مثل العالم الجيولوجي د. رشدي سعيد، وخبير الري الوزير الأسبق د. محمود أبو زيد، لكن الرجل أصر على مشروعه، الذي استنزف الموارد ولم يقدم العائد المنشود.

طوال مدة عمله التي امتدت نحو نصف قرن، أدى الجنزوري أدوارًا عدة على فترات متقاطعة في خدمة مصر، حرص خلالها على تقديم رؤيته الخاصة لأحوال البلد في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

وإذا كان قد نجح في أحيان كثيرة بأدائه الهادئ المتزن في كسب عطف الشعب وثقة عدة زعماء وأنظمة، فإن حدته وتمسكه بمواقفه صنع له خصومـــًا أشداء في كل موقع.

ولِدَ الجنزوري في **12** يناير **1933** في قرية جروان، مركز الباجور، في محافظة المنوفية في عهد الملك فؤاد الأول، وعاش طفولته وطرفـــًا من شبابه الاول في عهد الملك فاروق الأول.

عاصر ستة رؤساء وعمل مع اثنين منهم في الجمهورية الأولى، هما أنور السادات وحسني مبارك، قبل أن يُكلّف برئاسة حكومة تصريف

الأعمال في الجمهورية الثانية، بقيادة مرشح الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة محمد مرسي. وفي عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، صدر قرار جمهوري بتعيين الجنزوري مستشارًا لرئيس الجمهورية[102].

عيّنه الرئيس أنور السادات محافظـًا لكل من الوادي الجديد وبني سويف عامي **1976** و**1977** على التوالي، وسرعان ما تبوأ وهو الرجل الحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميشيغان الأميركية مناصب مهمة طوال **17** عامـًا من عهد الرئيس حسني مبارك، بدأت بمناصب وزارية، حيث شغل وزارة التخطيط عام **1982**، ثم عُيِّن نائبـًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي عام **1986**، قبل أن يصبح رئيسـًا للوزراء من **4** يناير **1996**.

بدأ الجنزوري في عهد مبارك جملة من المشروعات العملاقة بهدف تسيير عجلة الإنتاج والزراعة، والتوسع بعيدًا عن مناطق وادي النيل المزدحمة، من ضمنها مشروع مفيض توشكى الذي يقع في أقصى جنوب مصر، وشرق العوينات، وتوصيل المياه إلى سيناء عبر ترعة السلام، ومشروع غرب خليج السويس، بالإضافة إلى الخط الثاني لمترو الأنفاق بين شبرا الخيمة (بالقليوبية) والمنيب (بالجيزة)، مرورًا بمحافظة القاهرة، للحد من الازدحام المروري بمحافظات القاهرة الكبرى.

تباينت الآراء حول هذه المشروعات بين ممتدح لها كخطط تنموية "قومية"، ومنتقد يراها بذرت كثيرًا من المال العام دون أن تسهم

---

[102] الرئيس المؤقت يُعين كمال الجنزوري مستشارًا له، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 17 يوليو 2013.

حقـاً في التنمية، وكانت غطاء لممارسة الفساد، وهو فسادٌ قال الجنزوري بعد نجاح ثورة يناير إنه كان وراء إقصائه.

في عهد حكومته الأولى، أقر الجنزوري مجموعة من القوانين والخطوات الجريئة، من بينها قانون الاستئجار الجديد محدود المدة، كما ساهم في تحسين علاقة مصر بصندوق النقد الدولي وكذلك بالبنك الدولي. كما شهد عصره تعثر بنك الاعتماد والتجارة، وتدخلت الحكومة لحل الأزمة وضم البنك إلى بنك مصر.

أشرف الجنزوري على عملية خصخصة واسعة بإشراف مؤسسات مالية دولية بينها صندوق النقد الدولي، واستُدعي في أكتوبر 2011 للإدلاء بشهادته في قضية الخصخصة التي أشرف عليها. ويذكر البعض لحكومته سعيها الجاد إلى تحسين أجور العاملين في الدولة.

بدا الجنزوري حازمـاً وصارمـاً خلال فترة رئاسته للحكومة، حتى أنه اصطدم بعددٍ منهم، مثل الكاتب الصحفي عادل حمودة. وفي عهده اختفى كاريكاتير "فلاح كفر الهنادوة" من صحيفة "أخبار اليوم" من الكاريكاتير الشهير؛ لأن الجنزوري على ما يبدو رفض فكرة أن يتحول إلى سخرية يتسلى بها المصريون. وبعد تولي د. عاطف عبيد منصب رئيس مجلس الوزراء رحب بعودة "فلاح كفر الهنادوة"، وسار على نهجه د. أحمد نظيف، وواصل "فلاح كفر الهنادوة" عمله بعد ثورة 25 يناير خلال وزارة د. عصام شرف، ثم أثناء فترة حُكم الإخوان ووزارة د. هشام قنديل الذي طالته السخرية والاستهزاء والتهكم أكثر من سابقيه[103].

---

[103] محمد الحمامصي، الفنان التشكيلي مصطفى حسين: الكاريكاتير لا يضحك الناس على الناس، جريدة "العرب"، لندن، 5 نوفمبر 2013، ص 14.

ويُنسب إلى الجنزوري فكرة الخطة العشرينية التي بدأت في 1983 وانتهت عام 2003[104]، تجاوزت بها مصر خلال ثلاث خطط خمسية مرحلة الانهيار، ودخلت في منتصف الثالثة مرحلة الانطلاق. لُقب بـــ"وزير الفقراء" و"الوزير المعارض"، لما ظهر منه في وقت رئاسته الوزراء، وعمله الذي اختص برعاية محدودي الدخل.

إلا أن الجنزوري أقيل في 5 أكتوبر عام 1999 لأسباب غير معلنة، وتولى الحكومة بعده عاطف عبيد الذي حوكم وسُجن بعد الثورة في قضايا فساد.

اعتزل الجنزوري العمل السياسي بعد خروجه من رئاسة الوزراء، وغاب عن الأنظار لأكثر من 12 عامــًا، واعتبر محللون أن الجنزوري خرج من المشهد السياسي في توقيتٍ رآه كثيرون مبكرًا، ودون تقدير أو صخب، وهو ما جعل الاعتقاد السائد أنه اختلف مع النظام.

طالت الجنزوري شائعات كثيرة، بداية من مسؤوليته عن خراب الاقتصاد المصري والتكويش على السلطة في مؤسسات الدولة، وانهيار مشروع توشكى، بالإضافة إلى نفوذ وزيره طلعت حماد، وصولاً إلى التلاسن حول وجود دور لأزواج بناته.

في المقابل، حُرم الجنزوري من تولي أي منصب بعد خروجه من الوزارة، حتى أنه لم يحصل على عضوية مجلس الشورى بخلاف كل

---

[104] نورا راشد، رجال حول الرئيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص 46.

رؤساء الوزارات السابقين. كما اختفى لسنوات عن المناسبات العامة؛ ثم عاد مرة أخرى للمشاركة، لكنه ظل صامتـــاً.. لا يتحدث.. ولا يتكلم.. ولا يرد، حتى عندما اتهمه د. بطرس غالي، في كتابه "بدر البدور"، بأنه "رجل معقد وميّال إلى الإمساك بكل نشاطات البلد" وأنه كان يكره ابن شقيقه د. يوسف بطرس غالي، وزير المالية[105].. لم يعلق الجنزوري.

بدا أن هناك من حاول إلقاءه من الذاكرة، مثلما تلقى ورقة مهملة من نافذة سيارة مسرعة على طريق صحراوي، وهذا في حد ذاته ليس لغزًا، لكنه يصبح لغزًا حقيقيـــاً حين تقارنه برئيس وزراء آخر حصل على رئاسة مصرف كبير، وثانٍ حصل - رغم كل الشبهات حوله- على وسام رفيع ورئاسة شركة كبرى بالمخالفة للقانون[106].

غير أن كل من اقترب من الجنزوري يعرف جيدًا أن الجنزوري مقتنعٌ تمامـــاً بتجربته في رئاسة الحكومة خلال عهد مبارك، وأنه لا يشك لحظة في أنه بذل ما يستطيع وفق قناعاته ووجهة نظره في إدارة شؤون البلاد بالطريقة التي كان يراها مناسبة في تلك الظروف، وهذه المرحلة، وفي ظل التركيبة التي كانت قائمة في الحكومة، وبعضها - إن لم يكن أغلبها- لم يكن له دخل مباشر في اختيار افرادها[107].

---

[105] د. بطرس غالي، بانتظار بدر البدور: يوميات (1997- 2002)، دار الشروق، القاهرة، 2005.

[106] أحمد الصاوي، قال الجنزوري، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 فبراير 2010.

[107] المصدر نفسه.

وفي أول حديث صحفي له بعد سقوط نظام مبارك، أجرته معه منى الشاذلي في فبراير 2011، سئل عن أسباب خلافه مع مبارك، فاكتفى بالقول إنه "يؤمن بأن رئيس الوزراء يجب ألا يستأذن من رئيس الجمهورية عند اتخاذ القرارات، وكذلك الوزير يجب ألا يستأذن من رئيس الوزراء، ولكنهما يحاسبان على قرارالهما بعد ذلك"، مضيفـــًا أنه كان "رئيس وزراء حقيقيـــًا وليس مجرد سكرتير للرئيس"[108].

يقول الجنزوري إنه بعد استقالة حكومته، دُعي إلى حضور احتفال السادس من أكتوبر في القاعة المغطاة يوم 13 أكتوبر 1999، وكان غالبية الحاضرين من الضباط. ويضيف قائلاً: "ويا ليتني ما دُعيت؛ إذ عندما دخلت القاعة قوبلت بتصفيق حاد من كل الحاضرين استمر لبعض الدقائق.

"وكان رد الفعل من جانب الرئيس عنيفـــًا، وعقد جلسة لمجلس الوزراء وألقى بغضبه كله على الحكومة السابقة وأشاد بالدكتور عاطف صدقي، مع أني كنت نائبـــًا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزيرًا في وزارته، ويرجع ما يقال عن إنجاز اقتصادي إلى المجموعة الاقتصادية التي كنت مسؤولاً عنها ورئيســـًا لها. ومارس الزملاء، هواية النفاق، فلم يقم أحد من المسؤولين بالاتصال بي تليفونيـــًا أو زيارتي، والغريب عندما يقابلني أي منهم في أي مناسبة غير رسمية، يقوم باحتضاني ويقبلني ويقول: فين أيامك؟.

---

[108] بورتريه كمال الجنزوري، صحيفة "الوسط"، المنامة، 26 نوفمبر 2011.

"المهم، بعد ما حدث في القاعة المغطاة، تقرر عدم دعوتي لأي مناسبة"[109].

ويؤكد الجنزوري أنّ نظام مبارك اضطره للابتعاد عن الحياة السياسية، وضيّق عليه وحاصره إعلاميـاً بعد مغادرته الوزارة، حتى أنه "لم يتلق ولا مكالمة هاتفية واحدة من أي وزير كان في حكومته".

في تلك الفترة العصيبة، لزم الجنزوري منزله بشارع الحرية بمصر الجديدة، تحت مراقبة قوة حراسة متزوج، وامتنع عن الظهور في وسائل الإعلام، واكتفى بدور الأب لبناته الثلاث، اثنتان منهما خريجتا كلية الهندسة، والأخرى خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

خرج الجنزوري من عزلته السياسية بعد أن رشحه المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي لرئاسة الوزراء، وكلّفه تشكيل حكومة إنقاذ وطني، بكافة الصلاحيات، منذ يوم 25 نوفمبر 2011، جراء مليونية "جمعة الفرصة الأخيرة" التي استقالت بعدها حكومة عصام شرف.

كان من أهم أولويات حكومة الجنزوري الإشراف على الانتخابات البرلمانية، التي نظمت على عدة مراحل لانتخاب أعضاء مجلسي الشعب والشورى. كما رأى مراقبون أن خبرته الاقتصادية كانت من أهم اسباب استعانة المجلس العسكري به، والتي ساهمت

---

[109] د. كمال الجنزوري، مرجع سابق.

بالفعل في إيجاد حلول عاجلة لمشكلات الاقتصاد المصري. ويعتقد خبراء أنه حقق نجاحـــاً كبيرًا في توثيق التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فترة كانت عصيبة بالنسبة للاقتصاد المصري، الذي عانى مشكلات من أهمها تراجع عائدات السياحة بسبب موجة العنف المسلح.

لكن بالنسبة لنشطاء ميدان التحرير وساحات الاحتجاج، فإن الجتروري يعد رمزًا من رموز نظام مبارك. ورأت قوى شبابية من ميدان التحرير أن الجتروري ليس ضحية لنظام مبارك، كما يقدم نفسه؛ لأنه مسؤول عن المشروعات الكبرى الفاشلة خلال السنوات الأربع، التي تولى فيها رئاسة الحكومة من 1996 وحتى 1999، فضلاً عن إهداره أراضي الدولة بتوزيعها على رجال الأعمال، الأمر الذي جسد انتهاكـــاً صارخـــاً للدستور[110].

وشدد نشطاء على أن الجتروري يواجه استحقاقات أهمها تحديد موقفه من الفساد، وتقديم رجال الأعمال الفاسدين للمحاكمة، واسترداد أموال الشعب المنهوبة، علاوة على تحقيق عدالة اجتماعية بإقرار الحدين الأدنى والأقصى للأجور، وإلا فستستمر القلاقل الشعبية في عهده.

وكانت تقارير صادرة عن المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اتهمت الجتروري بالمسؤولية عن قضايا فساد شهدها

---

[110] مصطفى الدسوقي، رجل لكل العصور، موقع "المجلة" الإلكتروني، 24 يوليو 2012.

عمليات خصخصة وبيع لعدد من الشركات والأصول الإنتاجية وأراضي الدولة، خلال رئاسته السابقة لمجلس الوزراء.

وبقدرٍ من الشفافية الص :مة، أطل الجنزوري من خلال مؤتمر صحفي وتكلم بأسى أمام الجميع عن معاناة الاقتصاد المصري وتدهوره وخطورة الموقف، مشيرًا إلى محاولته محاصرة العجز في الميزانية الذي بلغ حينها **134** مليار جنيه. وقال إن هذه الأزمة الاقتصادية ناجمة عن الانفلات الأمني، وانهيار إحدى ركائز الاقتصاد المصري والمتمثلة في انخفاض تدفق العملة الصعبة من السياحة التي كانت تدعم الدخل القومي بما لا يقل عن **14** مليار دولار سنويـــاً[111].

شهدت حكومة الجنزوري منذ الساعات الأولى من توليها المسؤولية عدة أحداث مؤسفة. ففي صباح اليوم التالي من تكليف الحكومة، دهست إحدى عربات الشرطة الشاب أحمد سرور، اثناء محاولة لفض الاعتصام الموجود أمام مبنى مجلس الوزراء. بعدها بأقل من ثلاثة أسابيع، وقعت أحداث مجلس الوزراء التي راح ضحيتها **16** شخصـــاً، وأنكر الجنزوري ساعتها استخدام الأمن للعنف.

في الأول من فبراير من عام **2012** وقعت مذبحة استاد بورسعيد، التي راح ضحيتها **72** شخصـــاً، فضلاً عن عشرات المصابين، بعد اعتداء مسلحين بالأسلحة البيضاء على مشجعي النادي الأهلي في

---

[111] حسين خيري، بين أسف شرف وأسى الجنزوري، جريدة "الوفد"، القاهرة، **14** ديسمبر **2011**.

مباراته أمام النادي المصري البورسعيدي، في غياب الأمن وتواطئه وفق تحقيقات لاحقة للنائب العام.

وسرعان ما أعلن الجترووري استقالة محافظ بورسعيد اللواء أحمد عبدالله، كما قرر إيقاف مدير الأمن اللواء عصام سمك ومدير المباحث العميد مصطفى الرزاز، وإحالتهما إلى التحقيق بشأن الأحداث التي أعقبت المباراة. وأضاف أنه قرر أيضــًا إقالة رئيس وأعضاء مجلس اتحاد كرة القدم وإحالتهم للتحقيق.

بعد تصاعد المطالبة الشعبية بإقالة الجترووري وسط احتجاجات واسعة ضد المجلس العسكري، قام البرلمان بمساعٍ وصِفَت بأنها شكلية لاستجواب الحكومة تمهيدًا لإقالتها، إلا أن استجواب البرلمان ذي الأغلبية الإخوانية للحكومة لم يكنِ فعالاً وانتهى إلى لا شيء.

مواجهة أخرى، وقعت بعد طلب البرلمان حضور رئيس الوزراء، وكل من وزراء الطيران المدني، والتعاون الدولي، والعدل، لمناقشة قضية سفر المتهمين الأجانب في قضية تمويل المنظمات غير الحكومية. في تلك الجلسة، غاب رئيس الحكومة، وحضر الوزراء، إلا أن الهجوم تركز على فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي منذ 2001[112].

الأكيد أن نواب حزب الحرية والعدالة ضاعفوا من صعوبات أدائه لمهامه بالإصرار على استقالة حكومته بدعوى أنها لا تنجز شيئــًا، مع تأكيدهم وقتها أنهم مستعدون لتشكيل الحكومة في ظرف

---

[112] أحمد محجوب، الأغلبية تطالب بوزارة جديدة.. والجترووري "لا يركع"، موقع "بوابة المصري اليوم"، القاهرة، 23 مارس 2012.

أيام من استقالته، وهو ما كذّبته الأسابيع الطويلة التي انقضت بعد تولي مرسي رئاسة الجمهورية، قبل أن يتمخض الجبل فيلد هشام قنديل.

لشهورٍ طويلة، لم يستطع الجنزوري أن يمارس عمله بانتظام في مكتبه الرسمي، ولجأ في أغلب الأحيان إلى المقر المؤقت في مدينة نصر؛ لأن ميدان التحرير يرفض وجوده.

وإذا لم يكن الجنزوري قد نجح بشكل تام في الاستعادة الكاملة للأمن، وإعادة الاقتصاد لمعدلات نمو مرتفعة، فقد نال تقديرًا واسعـــًا؛ لأنه حاول مخلصـــًا أن ينهض بهذه الأعباء، وفي تحقيق قدر لا ينكر من الإنجاز في هاتين المهمتين.

كان الجنزوري – الذي كلفه مرسي وحكومته الاستمرار في مهامهما لتسيير الأعمال لحين الانتهاء من تشكيل حكومة جديدة– هو أول من دعا لتطبيق سياسة التقشف لمواجهة عجز الموازنة بعد ثورة 25 يناير إلا أنه خشي على نفسه من تطبيقها في شهر يوليو 2012 مع بداية العام المالي (2012– 2013)، ووجد أنه لا ضرورة لذلك، خاصة أنه كان على يقين بأنه سيرحل مع انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وانتهاء الفترة الانتقالية، وأراد أن يترك منصبه دون أن تلاحقه لعنة المتضررين من تطبيق التقشف وألقى بكرة اللهب في وجه من جاء بعده.

ولم يكن الأخير سوى هشام قنديل!



هشام قنديل.. بالونات مؤذن الوزارة!



"لحيتك ستحرمك من أن تكون وزيرًا"!

تحذير وجهه د. حسين العطفي، وزير الموارد المائية والري سابقـــًا، إلى د. هشام قنديل، عقب اختياره له ليشغل منصب رئيس قطاع المياه بالوزارة، لكن الأخير رد عليه بالقول: "دي سُنّة وأنا ماشي عليها"[113].

لم يدر في خلد الاثنين أن هذه اللحية ستكون فأل خير على قنديل، الذي لم يستمر في وظيفته سوى أربعة أسابيع، ليتم إعلانه وزيرًا للري منذ حكومة عصام شرف في **21** يوليو **2011**، وحتى حكومة كمال الجنزوري في **2012**، قبل أن ينتهي به المطاف في موقع أعلى وأهم، لم يكن يتوقعه هو شخصيـــًا، حيث اختاره الرئيس الجديد – حينذاك– محمد مرسي ليكون رئيســـًا للوزراء.

عقب إعلان اسم رئيس الوزراء الجديد بعد انتظار دام لأسابيع، فوجئ الجميع بالاسم.

كان السؤال الحائر والدائر في كل مجلس هو: من هو هشام قنديل؟

---

[113] رشا الطهطاوي، مدير مكتب رئيس الوزراء المكلف: "قنديل" أطلق لحيته "سُنّة".. و"مرسي" اختاره بعد رحلة إثيوبيا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 يوليو 2012.

"اختيار خارج التوقعات"، هو الوصف الذي أطلقته القوى السياسية المختلفة على قرار تعيين قنديل لمنصب رئيس مجلس الوزراء.

بدا قنديل للجميع رجلاً متوسط العمر، وتم الترويج له بوصفه أصغر رئيس وزراء في تاريخ البلاد.

"مؤذن الوزارة" لقبٌ اشتهر به قنديل؛ لأنه كان يؤذن للصلاة في وزارة الري بنفسه، وذلك قبل أن يصدر أوامره بإذاعة الأذان من إذاعة القرآن الكريم في الميكروفون الداخلي للوزارة، بعد أن أصبح وزيرًا[114].

من شهدوا لقنديل تحدثوا عن صفات من عينة طهارة اليد والنزاهة بشهادة جيرانه ورفاقه، وأشاروا إلى رفضه ركوب سيارة الوزارة، أو استخدام أي من بناته الخمس أو زوجته لها في أي تحركات خاصة، حيث يستعين بسيارته "كيا" ذات الموديل القديم. وبعد سويعات قليلة من تكليفه بتشكيل الوزارة، فوجئ المصلون بأحد المساجد القريبة من منزله بوجوده بينهم بملابس بسيطة، واقفـًا في الصف الثاني للصلاة كعادته طوال حياته.

دائمـًا في الصف الثاني؛ لذا فإن وجوده في الصف الأول يظلمه قبل أن يظلم الآخرين.

ومن المفارقات الطريفة التي لا يعلمها كثيرون، مشاركة قنديل مع بناته في المظاهرات التي سبقت سقوط نظام بن علي أمام السفارة

---

[114] صفاء عزب، مؤذن الوزارة، موقع "المجلة" الإلكتروني، 1 أغسطس 2012.

المصرية بتونس، أثناء توليه منصب كبير خبراء الموارد المائية بالبنك الإفريقي للتنمية.

غير أن رئاسة الجمهورية رأت أن قنديل "شخصية وطنية مستقلة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بكفاءة واقتدار.. ولم ينتم إلي أي حزب سياسي سواء قبل ثورة 25 يناير أو بعدها".

أما حزب "الحرية والعدالة"، الذي كان يترأسه مرسي قبل انتخابه رئيســاً للجمهورية، فقد وصف قنديل على موقعه الإلكتروني بأنه "رئيس وزراء حكومة الإنقاذ"، و"شاب على رأس أول حكومة ثورية".

ترتيبات اختيار مؤذن الوزارة رئيســاً للوزراء، بدأت سرية منذ رحلة مرسي للعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، واصطحابه هشام قنديل خلال الرحلة، باعتباره وزيرًا للري والموارد المائية، وعضو مجلس وزراء شؤون المياه في دول حوض النيل.

رئيس الحكومة المصرية رقم 31 منذ ثورة يوليو 1952، ورئيس الحكومة رقم 119 منذ القرن التاسع عشر، هو أصغر رئيس وزراء مصري سنــاً، فضلاً عن كونه أول رئيس وزراء ملتح. كان هذا مدعاة سرور وفخر الإخوان المسلمين وهم يقدمون للرأي العام رئيس الحكومة الذي سيقودون به مشروعهم في البلاد.

غير أنه باختيار الإخوان المسلمين لهشام قنديل رئيســاً للوزراء، تأكد لمن يستقرئون التاريخ جيدًا أن الجماعة لا تريد الاعتراف بمشكلة مصر الأولى (الاقتصاد، التنمية، والإنتاج) التي تعد معيار

نجاح الحكومة أو فشلها.

ولد قنديل في 17 سبتمبر 1962، وتخرج في كلية الهندسة بجامعة القاهرة سنة 1984، وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعتي يوتا ونورث كارولينا بالولايات المتحدة عامي 1988 و1993[115].

التحق بالمركز القومي لبحوث المياه، ومُنح وسام الجمهورية من الطبقة الثانية في عام 1995. وتولى منصب مدير مكتب وزير الموارد المائية والري لشؤون مياه النيل خلال الفترة من 1999 حتى 2005. عُيّن كرئيس لقطاع مياه النيل، كما شارك في أعمال مبادرة حوض النيل، ونال صفة عضو مراقب للهيئة المصرية- السودانية المشتركة لمياه النيل[116].

غير أن الرجل أثبت أنه لا يمتلك من هذا كله سوى عقلية مدير المكتب؛ خيال محدود، وإطاعة الأوامر.

ومنذ اللحظة الأولى، بدا التخوف من ضعف الخبرة السياسية والاقتصادية لرئيس الوزراء الجديد وراء حدة المعارضة التي يلاقيها قنديل لتوليه المنصب، خاصة أنه لم يشهد له أحدٌ بإنجازات ملموسة تُذكر في تاريخه، في حين تتركز خبراته في مجال الري.

---

[115] أسماء نصار، هشام قنديل رئيســـاً للوزراء.. شارك في وزارتي عصام شرف والجنزوري.. تولى ملف مياه حوض النيل ورتب لأول زيارة لمرسي لإثيوبيا، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 24 يوليو 2012.

[116] هشام قنديل رئيس وزراء مصر في سطور، جريدة "الوفد"، القاهرة، 24 يوليو 2012.

أول القصيدة بطء.

فقد قال قنديل عقب تكليفه في 24 يوليو 2012، إن حكومته ستكون "ائتلافية تكنوقراط" وإن الكفاءة ستكون معيار اختيار الوزراء، مؤكدًا أن "شغل حكومته الشاغل سيكون تحقيق أهداف ثورة 25 يناير وبرنامج رئيس الجمهورية".

استبشر كثيرون خيرًا، وانتظروا. غير أن انتظارهم طال أكثر من اللازم.

دامت مداولات قنديل نحو شهر كامل، حتى خرجت حكومته إلى النور. لم تكن تلك الحكومة في كثير من اختياراتها عند مستوى طموحات المصريين وتوقعاتهم. الأخطر من ذلك هو أن بصمات النفوذ الإخواني كانت واضحة على اختيارات قنديل، إن صح التعبير؛ إذ انضمت إلى الحكومة وجوه معروفة بأنها لا تتمتع بميزة سوى كونها من كوادر الجماعة، ومن هؤلاء صلاح عبدالمقصود الذي تولى وزارة الإعلام، وهو الذي لا يُعرف عنه سابق خبرة في الصحافة المكتوبة إلا إصدارات الجماعة ونشراتها شبه السرية، ناهيك عن كونه بلا أي خبرة أو دراية بالعمل التليفزيوني.

أحاطت ذراع "الحرية والعدالة" بخصر حكومة قنديل، بعد أن نالت خمس حقائب وزارية.

على أي حال، فإن هشام قنديل، لم يختر في تعديل وزاري لاحق على حكومته سوى وزيرين من أصل عشرة شملهم التعديل، الأول عمر سالم، وزير الشؤون القانونية والبرلمانية، الذي كان زميلاً لرئيس

الوزراء، في حكومة د. كمال الجنزوري؛ وعاطف حلمي، وزير الاتصالات، الذي جاء بترشيح أحد مساعدي قنديل. أما الوزراء الثمانية الذين انضموا إلى الحكومة في التعديل الوزاري الموسع، فقد اختارهم مرسي وحزب الحرية والعدالة، ومن ورائهما جماعة الإخوان المسلمين[117].

ارتفع منسوب "الأهل والعشيرة" في الحكومة المعدلة، وهو ما زاد من تخوفات المصريين من أن مرسي وأعضاء مكتب الإرشاد لا يستمعون جيدًا إلى صوت الشارع.

كان طبيعيـــاً إذن أن يخفق قنديل في مهمته.

قضايا عدة كانت في عنق قنديل، لكنه عجز عن معالجة الأزمات اليومية، بل إن سوء الإدارة زاد من تعقيدات الملفات المتعلقة بتوفير الطاقة ورغيف الخبز وتحقيق الأمن والنظافة وحل مشكلة المرور، وهي وعود مرسي الخاصة ببرنامج الــ**100** يوم.

كانت الطامة الكبرى، عندما استيقظنا جميعــاً لنجد أن قنديل عاجز عن إدارة الأزمة بين مصر ودول حوض النيل، التي فرضت اتفاقية جديدة لتقاسم مياه النهر، ووصل الأمر بإثيوبيا إلى أن فرضت واقعــاً جديدًا عبر بدء إنشاء سد النهضة.

---

[117] منصور كامل وياسر علي وسعيد علي، الرئيس و"الإخوان" اختاروا 8 وزراء.. و"قنديل" اختار وزيرين فقط، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 يناير 2013.

وفي ملف الاقتصاد، على موعد من أزمات تتجاوز خبراته المتواضعة.

كان أبو البنات – لديه خمس بنات، هن رقية وفاطمة وعائشة وزينب وخديجة– يفهم في الاقتصاد بنفس القدر الذي يفهم فيه المواطن العادي في النانو تكنولوجي!

عندما جاء هشام قنديل ليخلف الجنزوري في رئاسة الحكومة، كان يعتقد أنه بإمكانه أن يتجنب كرة اللهب، الخاصة بالميزانية، وجاءت تصريحاته في الفترات الأولى من عمله كرئيس للوزراء مثل تصريحات رئيسه محمد مرسي بأن الاقتصاد سيتعافى في أقرب وقت وأن الاستثمارات ستتدفق على مصر بعد أن أصبح هناك رئيس منتخب.

بعد ما يقرب من **15** يومـــًا فقط من رئاسة قنديل للحكومة، بدأ يشكو ضيق الحال ولا يترك أي فرصة يمكنه فيها أن يدلي بتصريحات إلا ويذكر فيها أن عجز الموازنة وصل إلى **135** مليار جنيه، وأنه قابل للزيادة.

حاول قنديل خلال فترة رئاسته للحكومة أن يستجدي القروض والاستثمارات من الخارج، لكنه وجد أن الأمر صعب ولا يفي بمتطلبات المواطن المصري، خاصة مع استمرار حالة التشكك في مدى استقرار الاقتصاد المحلي، في ظل العثرات التي وقع فيها النظام خلال محاولته استكمال المنظومة التشريعية والدستورية بأسلوب ترقيعي منحاز إلى فصيل واحد على حساب الوطن.

وجد هشام قنديل نفسه مضطرًا للجوء إلى كرة اللهب التي تركها له الجنزوري، وهي إعلان سياسة التقشف، بعدما وجد أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان، فالجنزوري بما يمتلكه من خبرة اقتصادية وفي أمور التخطيط لم يتمكن من رفف نزيف عجز الموازنة بأي طريقة غير اتباع سياسة التقشف (التي لم ينفذها قبل رحيله عن المنصب)، ليصبح الأمر بالنسبة لقنديل غاية في الصعوبة، خاصة أن خبرته الاقتصادية والتخطيطية محدودة بسبب طبيعة عمله في مجال الري طوال مشواره العملي.

أخذ قنديل في تطبيق سياسة التقشف، وبدأ ذلك بتجاهل أي مطالب فئوية خاصة بزيادة الرواتب، كما أغمض عينيه عن أية إضرابات تنظمها هذه الفئات، ومنها إضراب الأطباء، علاوة على إصداره لتعليمات مباشرة وغير مباشرة للوزراء والمحافظات بمنع إقامة أي احتفالات حتى المتعلقة بالأعياد القومية لهذه المؤسسات إلا للضرورة القصوى فقط، إضافة إلى التقليل من عمليات السفر للخارج لما تكلفه من نفقات تتحملها خزانة الدولة.

الغريب أن قنديل لم يعلن أي ملامح واضحة لأساليب تطبيق التقشف والفئات التي ستطالها تلك الحزمة من الإجراءات بشكل فعلي، وأخفق في تحقيق ذلك عبر توافق مجتمعي؛ إذ اكتفى بقرارات فوقية أو بعمليات جس النبض أولاً[118].

كوميديا الأخطاء في عهد حكومة قنديل كانت مفزعة، ومن باب شر البلية، بدءًا من من تصريحه الذي طالب فيه الشعب أن يرشدوا

---

[118] أحمد عبدالعظيم، بروفايل: قنديل.. رئيس وزراء التقشف، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 25 أكتوبر 2012.

من استهلاكهم للكهرباء، مطالبـــاً إياهم بارتداء ملابس "قطونيل"، وجلوس الأسرة كلها في حجرة واحدة. قوبل هذا التصريح بروح الفكاهة المصرية. ثم أطلت علينا حكومة قنديل ببالونة اختبار أخرى، بقرار غلق المحال مبكرًا في التاسعة مساء، وهو القرار الذي أثار سخط كثيرين وزادت النقاشات في الحارات والأزقة وعلى المقاهي، وفي وسائل النقل ووسائل الإعلام، إلى أن تراجعت الحكومة عن قرار إغلاق المحال التجارية، وأعلنت تأجيل الفكرة إلى أجل غير مسمى[119].

وسرعان ما تداول نشطاء مقطعــاً من لقاء تليفزيوني تحدث فيه قنديل أمام عدد من الإعلاميين، وأثناء حديثه تحول من الاجابة عن المواطن المسحول حمادة صابر، إلى الكلام عن كون نساء بني سويف يتعرضن للاغتصاب بسبب ذهابهن إلى الحقول في أوقات مبكرة، بعد أن حمّلهن مسؤولية الأمراض للأطفال؛ لأنهن لا ينظفن صدورهن قبل إرضاع الصغار.

جعل قنديل من نفسه مادة خصبة للسخرية، خصوصـــاً حين قال في اللقاء التليفزيوني المذكور "أنا مش عارف.. بس متأكد"، لتبدأ التعليقات الساخرة تنهال عليه من كل حدب وصوب.

لم يُجد الاعتذار شيئـــاً في احتواء غضب أبناء بني سويف والصعيد من تصريحات الرجل الذي صمت دهرًا، ثم نطق هزلاً.

---

[119] أبو بكر جمال، سئمنا بالونات الاختبار، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 5 يونيو 2013.

في إبريل 2013 تكشفت مسألة قانونية شائكة تواجه حكومة قنديل، عندما صدر حُكم بالسجن مع وقف التنفيذ على قنديل لتقاعسه عن تنفيذ حكم قضائي ببطلان خصخصة شركة طنطا للكتان والزيوت التي بيعت في عهد مبارك.

المصائب لا تأتي فرادى على رجل لا يتكلم في السياسة ولا يفقه في الاقتصاد.

ومع استمرار الانفلات الأمني، وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم قصر الاتحادية، وحوادث القطارات، وأزمات الوقود والكهرباء والغاز، وسط صمت مطبق لرئيس الوزراء، أيقن الجميع أن قنديل هو الاختيار الخاطئ الذي ضاعف من مأساة المصريين في عهد محمد مرسي.

عناد الأخير أبقى قنديل في منصبه رغم تصاعد المطالب بإقالة قنديل وتكليف شخصية توافقية من التكنوقراط بإدارة شؤون البلاد.

ظل العناد قائمـــاً، وتجاهل شكاوى المصريين مستمرًا ، حتى سقط مرسي، وخرج من قصر الرئاسة إلى المجهول الذي كان في انتظاره هو وجماعته.

انتظر قنديل خمسة أيام بعد عزل مرسي من منصبه بموجب قرارات 3 يوليو، ثم اختار أن يوجه كتاب استقالته إلى مرسي نفسه، لتطوى صفحة محيرة ومزعجة من كتاب تاريخ رؤساء الحكومات في المحروسة.

غير أن مسار الأحداث رسم نهاية أخرى لهشام قنديل، الذي ألقت أجهزة الأمن القبض عليه في أحد الدروب الصحراوية أثناء

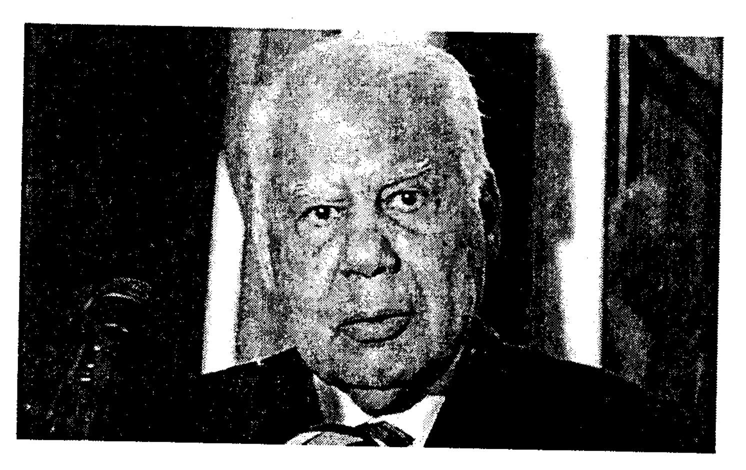
محاولته الهروب للسودان[120]، تنفيذا للحكم القضائي الصادر ضده من محكمة جنح الدقي، بالحبس سنة، لامتناعه عن تنفيذ الحكم الصادر من دائرة الاستثمار، بمحكمة القضاء الإداري، والقاضي ببطلان قرار المجموعة الوزارية المخصصة لبيع 90% من شركة النيل العامة لحليج الأقطان.

انتهى الأمر بقنديل في زنزانة انفرادية في منطقة سجون طرة، في تحول درامي مثير لرجل سيذكره التاريخ على أنه رئيس حكومة العهد الإخواني في مصر.

---

[120] يسري البدري، القبض على هشام قنديل أثناء محاولته الهروب للسودان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 ديسمبر 2013.





حازم الببلاوي.. في قفص الحكومة



إصلاح الاقتصاد المصري يبدأ من الإصلاح السياسي.

كان هذا التعليق الأول للدكتور حازم الببلاوي فور تكليفه رسميـــاً برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة، بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وفتح صفحة جديدة من تاريخ مصر الحديث.

بعد عامين من استقالته التي سحبها سريعــاً احتجاجــاً على أحداث ماسبيرو، عاد الاقتصادي المخضرم إلى المناصب السياسية على رأس حكومة أعلنت أنها جاءت لتنفيذ مطالب (ثورتين نادتا بالديمقراطية). وكلفه الرئيس المؤقت عدلي منصور بتشكيل الحكومة في 9 يوليو 2013، فأتت حكومته جامعة بين أطياف مختلفة من المشهد السياسي المصري، فأبقت على وزراء من عهد مرسي وضمت أعضاء من القوى السياسية التي شكلت جبهة الإنقاذ، كما استدعت إلى المشهد عددًا من أصحاب الخبرات المعروفين بقربهم من نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك.

الببلاوي الذي اختير للمنصب بعد مفاوضات شاقة واتصالات عدة بين القوى السياسية ورئاسة الجمهورية، بدا واثقــاً من قدرته على قيادة الحكومة المؤقتة التي ستدير شؤون البلد، وتحاول إخراجه من عنق الزجاجة الذي أدخلته إليها ثلاث كلمات رهنت الحياة في مصر لشهور: "تمرد" و"جيش" و"شرعية".

تولّى الببلاوي مقاليد الحُكم في بلد على حافة انهيار اقتصادي، في ظل تراجع قيمة الجنيه إلى مستويات متدنية غير مسبوقة، وتراجع الاحتياطي الأجنبي لأقل من النصف منذ خَلع مبارك عام 2011، وعجز الميزانية الذي قُدِّر بأكثر من 11% إلى جانب المشكلات التي يتعرض لها قطاع السياحة بسبب الاضطرابات والاحتجاجات وأعمال العنف.

كان هذا من إرث حكومة هشام قنديل، التي أدارتها جماعة الإخوان المسلمين كيفما شاءت، قبل أن تخفق في مهمتها بشكل ذريع وترسب في اختبار تحقيق أي إنجاز يُحسب لها.

في ظل حكومة الببلاوي، عاد إلى مصر وجهها الحليق، لكن بقي السؤال: هل هذا كاف؟

ربما أدرك الببلاوي قبل غيره أن تحدي مرحلة ما بعد عهد الإخوان المسلمين هو وضع أسس عملية سياسية منظمة تنقل مصر من عالم فوضى الشعارات الدينية والسياسية إلى انتظام اجتماعي وسياسي، بما يحقق المفهوم الديمقراطي المنشود للمستقبل. الأكيد أن الببلاوي يدرك أيضـاً أن نجاح بنية العملية الانتقالية يعني الالتزام بشفافية عالية بخارطة المستقبل التي تحددت في 3 يوليو 2014، وأولى خطواتها الرسم الهندسي للبناء الجديد المعروف بالدستور الذي لا يقوم بناء من دونه.

غير أن أداء حكومة الببلاوي الذي اقترب من درجة "مقبول" عند خط النهاية في 24 فبراير 2014، وقع في أخطاء يصعب فهمها

بأي حال، ومن ذلك محاولتها تحصين ذوي المناصب من عواقب قراراتهم على أساس "حسن النية"، وهو ما يفتح الباب واسعـًا أمام حماية مسؤولين كبار من المحاسبة بتهمة الفساد، على أساس أن النية الحسنة وراء هذا القرار أو ذاك موجودة!

إن مشروع قانون "حُسن النية" الذي تبنته الحكومة – قبل أن تتراجع عنه نتيجة انتقادات واسعة له– يمثل استمرارًا لحالة السيولة في القوانين المُحصنة للسلطة والمسؤولين عن إدارة البلاد. وليس هناك من شك في أن مشروع القانون المذكور لا يعكس أهداف الثورة، وفكرة المساءلة السياسية للمسؤولين الحكوميين عن أعمالهم.

هذا الأداء ومثل تلك القرارات التي تثير غضب كثيرين واستياءهم، جعل كثيرين يحذرون من أن الاستسهال في إدارة المرحلة الانتقالية قد يدفع بالبعض ليس إلى دولة مبارك وإنما إلى ما يمكن تسميته بـــ"رجالات دولة مبارك"، خاصة في ظل غياب الإجراءات والقرارات التي تسمح بتمثيل أكبر لفئات عمرية أصغر سنـًا في مواقع قيادية، وشكاوى المحافظات والأقاليم من إهمال احتياجاتها لمصلحة المركز أو العاصمة[121].

والأهم من ذلك أن حكومة الببلاوي عجزت عن جعل المواطن العادي يشعر بأن تغييرًا قد حدث وأن ثورة قد قامت.

---

[121] د. مأمون فندي، ما بعد "الدقنوقراطية" في مصر، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، 26 أغسطس 2013.

فقد استمرت أوجه القصور في مجالات الصحة، والتعليم، والسكن، والمياه والصرف الصحي، والضمان الاجتماعي، وبقيت معاناة المواطنين من ارتفاع معدلات البطالة، ونقص الأمن الغذائي، وعدم توفّر السكن بأسعار معقولة، وصولاً إلى الانخفاض في تغطية التأمين الصحي، وعدم كفاية برامج المساعدة الاجتماعية، وضعف الحماية القانونية لحقوق الإنسان، ونقص الاستثمارات طويلة الأمد في القطاعات الاجتماعية المهمة، واستبعاد المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من عملية صنع السياسات.

ربما صب قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى **1200** جنيه في هذا الاتجاه، لكن القرار واجه اعتراضات وشروطـاً من رجال الأعمال في القطاع الخاص، وظل تطبيقه المتعثر معلقـاً في رقبة العام **2014**، وهو ما يعني أن الناس لم يشعروا بثماره بشكل جدي.

لم تستطع حكومة الببلاوي الالتزام بقرارها المذكور؛ لأنه صدر بطريقة عشوائية ولم يكن جزءاً من خطة مدروسة. وجدت الحكومة بعد أن اتخذت القرار مشكلتين أساسيتين لم تحسب حسابهما، بخلاف تدبير الموارد اللازمة له. المشكلة الأولى هي أنه لا ينطبق على جميع الموظفين العموميين بل يُستثنى منه العاملون في الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام، مما أدى إلى تنامي احتجاجات بعضهم في الأسبوعين الأخيرين من عمر حكومة الببلاوي. وإذا كان معظمهم أرجأوا احتجاجاتهم لإعطاء حكومة محلب مهلة.

أما المشكلة الثانية فهي فنية، تتعلق بالصعوبات التي تواجه وزارة المالية وإدارات الحسابات في الهيئات التي يُفترض تطبيق القرار عليها؛

لأن الزيادة تُحسب وفقـاً لإجمالي الدخل الذي يتقاضاه كل شخص، وليس انطلاقـاً من أجره الأساسي.

أما قرار إعفاء طلاب المدارس الحكومية من الرسوم المدرسية في العام الدراسي 2014- 2013، فقد خفف المعاناة لكنه لم يلغها، في ظل غول الدروس الخصوصية الذي يلتهم جزءاً كبيرًا من ميزانية الأسر المصرية المتوسطة ومحدودة الدخل.

نجحت الحكومة في تجاوز تحدي توفير بعض الخدمات والسلع، بفضل حزمة المساعدات الاقتصادية العربية، إلا أن التخوفات ظلت قائمة من أزمة وشيكة في الغذاء في حالة توقف الدعم الآتي من دول الخليج. كما بقيت أزمات الطاقة صداعـاً في رأس الحكومة.

في الوقت نفسه امتدت خارطة عمليات العنف لتشمل المزيد من الأهداف والمدن. وفي 25 ديسمبر 2013، خرج علينا حازم الببلاوي، ليعلن، من خلال أحد نائبيه، أنه قرر تصنيف جماعة الإخوان جماعة إرهابية. وأصدرت وزارة الداخلية بيانـاً تشدد فيه على مطاردة أعضاء الجماعة الذين تنتظرهم عقوبة السجن لخمس سنوات بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي، كما نشرت الوزارة أرقامـاً ساخنة لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عمن يرونه منتميـاً لجماعة الإخوان[122].

---

[122] بروفايل.. الببلاوي.. لا توضع يد في النار إلا وهتز، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 ديسمبر 2013.

بعد هذا التاريخ، راح كثيرون يتصرفون ويتحركون في حياتهم بثقة أكبر، بعد أن قرر رئيس وزرائهم وضع جماعة الإخوان حيث يجب أن يضعها القانون.

توالت الشهور إلى أن استيقظنا في **10** إبريل **2014**، وفي عهد حكومة إبراهيم محلب، على حقيقة موجعة، وهي أن الببلاوي لم يصدر عنه قرار مكتوب بما خرج به علينا بشأن الإخوان المسلمين، وأن الحكاية كلها كانت كلامـــاً شفهيـــاً، لم يُنشر في الجريدة الرسمية، وهو ما أغضب قطاعـــاً كبيرًا من المصريين، ممن شعروا بالخديعة.

واجهت حكومة الببلاوي اتهامات حكومة "الأيدي المرتعشة" بامتياز، على اعتبار أنها لم تقدم شيئـــاً يُذكر لرفع مستوى معيشة المواطن أو على الأقل حل الأزمات الكبرى التي ألمت بالمواطنين، كما أنها لم تتمكن من ضبط الأسعار والأسواق بشكل حازم، واكتفت بتسعيرة استرشادية لا تلزم أحدًا ولا تحفظ استقرار الأسواق، ولم ترسم سياسات واضحة في توفير وتوزيع الخدمات من كهرباء وغاز وبترول، خلال المرحلة التالية، خاصة أن الاعتماد على المساعدات الخارجية سيكون من باب الخطأ والخطر، فلا المساعدات دائمة، ولا الحسابات ثابتة.

وفي حقيقة الأمر، فإن الخدمات بقيت على مستواها السيء في عهد حكومة الببلاوي، بدليل الأزمات المرورية وأزمة الطاقة التي يئن منها المواطنون.

المشكلة أن الببلاوي شكّل وزارة لا هي تكنوقراط صرف ولا هي سياسية تمثل أغلب الأحزاب. اكتفى بالاعتماد على حزبيّ

المصري الديموقراطي والدستور، وعدد من الوجوه القديمة التي ارتبطت بالحزب الوطني الديمقراطي المنحل، ثم جاء بعدد من نشطاء الشارع على رؤوس وزارات دون أن تكون لهم دراية أو خبرة كافية في مجال إدارة العمل الحكومي.

أغفل الببلاوي حقيقة مفادها أن هناك وقتـاً للثورة ووقتـاً لإدارة الدولة، ومن يصلح لهذا ليس بالضرورة صالحـاً لذاك.

ما يستحق المراجعة في تجربة حكومة الببلاوي الأسباب التي أدت إلى اهتزاز صورة أول حكومة شبه سياسية منذ عقود طويلة. حكومته تسيدت مناصبها القيادية شخصيات محسوبة على "جبهة الإنقاذ".

كان ذلك تطورًا نسبيـاً في بنية الحكومات المصرية، لكن غياب القواعد المؤسسية قوض واحدًا من أهم التحولات السياسية قبل أن تستقر حقائقه، فأحزاب "الإنقاذ" مالت إلى أن دورها انتهى بإطاحة الإخوان من السلطة والوزراء الذين خرجوا من عباءتها مالوا بدورهم إلى اعتبار أنهم في مهمة إنقاذ لا علاقة لها بـ"جبهة الإنقاذ".

في فك الأواصر ما بين الجبهة والحكومة تبدى الخلل الجوهري في فكرة الحكومة السياسية.

تفاوتت مستويات الأداء بين الوزراء السياسيين الذين صعدوا إلى مناصبهم من صفوف المعارضة دون أن تتوافر لديهم خبرة الدولة. وهذه مسألة ضرورية تتطلب وقتـاً، فهناك فارق بين رجل المعارضة ورجل الدولة. الأول احتجاج والثاني قرار. تجربة الحكومة شبه السياسية لم يتسن لها أن تتطور أو أن تترسخ قواعدها وبات الكلام

كله استخفافـــاً بها، رغم أنه لا مستقبل لأية حكومة دستورية مقبلة بلا قاعدة تأييد سياسية تستند أولاً وقبل أي شيء على حياة حزبية نشطة[123].

ولأننا في مصر مازلنا نجهل حقيقة أحداث مهمة حصلت في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك أو المجلس العسكري أو الرئيس السابق محمد مرسي، فقد استمر التضارب والغموض حول استجلاء حقيقة تلك الأحداث، في حين تبنى البعض مفهوم العدالة الانتقالية للانتقام من رموز النظام السابق، وأنشأت حكومة الببلاوي وزارة لها لا نعرف بالضبط ماذا تفعل، وسلكنا الطريق القضائي فاختلطت القضايا السياسية بالجنائية، واستمر هذا المسلسل لكي يذكرنا بأن شبح الماضي يكبل المستقبل.

لم يدرك رجل الاقتصاد أن النظام الجديد يجب أن يتسع للجميع بدون إقصاء أو إجراءات انتقامية أو انتقائية، وهو ما نجح فيه نلسون مانديلا مثلاً في جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري، وأخفقنا فيه حتى الآن.

غابت الرؤية، وبدا أن منطق تسيير الأعمال هو الحاكم في أداء الحكومة، خاصة أن الببلاوي مارس لعبة تأجيل المواجهات بدلاً من أن يحسمها في إطار دوره المرجو بقيادة المجتمع وعدم الهروب من

---

[123] عبدالله السناوي، تمارين نرويجية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 مارس 2014.

المشكلات. والتأجيل يراكم حجم المشكلة لتكبر كرة النار وتتدحرج فجأة لتلتهم كل ما يقف في طريقها.

ورغم إطلاق الببلاوي "برنامج حماية المسار الديمقراطي"، الذي قال إنه يفتح الباب للمشاركة السياسية والمجتمعية لكل أبناء الوطن، فإن المصريين ظلوا في حالة انتظار لما قد تتمخض عنه الجهود والتحركات السياسية من أجل وضع ضوابط تكفل استمرار المسار الديمقراطي بشكل سليم وتضمن الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين خلال المرحلة الانتقالية وتكفل للشعب الاختيار الحر لبرلمان ورئيس منتخبين.

أبدت قوى سياسية ومجتمعية مختلفة التوجهات ملاحظات عدة حول طريقة إدارة الببلاوي، سواء على المستوى السياسي والأمني، أو على المستوى الاقتصادي والمالي، الأمر الذي يثير قلقـًا مبررًا بشأن مستوى المهارة والكفاءة الاقتصادية لهذه المجموعة الوزارية، والمخاطر المصاحبة لاستمرار هذه السياسات.

ومن ذلك أن برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أطلقته تلك الحكومة هو أقرب إلى الإنفاق الجاري منه إلى الإنفاق الاستثماري، فمعظم الأموال الخاصة به ذهبت لصالح قطاعات البنية الأساسية والمستخلصات المالية لكبار شركات المقاولات والمقاولين، وهو برنامج لا يصب على الإطلاق في إحداث تراكم في الأصول الإنتاجية في الشركات العامة والخاصة المتعثرة، والتي تتعرض للإهمال من جانب الحكومات المصرية منذ عام 1992 حتى يومنا[124].

---

[124] عبدالخالق فاروق، مخاطر السياسة الاقتصادية والمالية لحكومة الدكتور الببلاوي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أكتوبر 2013.

استمر الببلاوي في اتباع النهج التقليدي في حل المشكلات الاقتصادية عبر مسكنات مؤقتة، تعتمد في الأساس على الاقتراض الداخلي والخارجي للمحافظة على استقرار نسبي لسعر الجنيه مقابل الدولار. لم يلتفت الرجل إلى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، خصوصاً في قطاعات الإنتاج السلعي، كالزراعة والصناعة والكهرباء ومحطات تكرير البترول. وهذا معناه ببساطة أننا نمسك بأيدينا قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت؛ لأن أحدًا لم يعمل بجد واجتهاد لتفكيكها وإبطال مفعولها.

ولأن الببلاوي رجل اقتصاد من الطراز الأول، فلا بدَّ أنه يدرك أن الدين المحلي بلغ في نوفمبر **2013** أكثر من **1750** مليار جنيه، بسبب استمرار سياسات الاقتراض من البنوك والمؤسسات المختلفة.

وطوال الشهور التي تولى فيها رئاسة الحكومة، لم يمارس الببلاوي دوره في ضبط إيقاع مجلس الوزراء المنفلت والمتناقض في مواقف بعض وزرائه إزاء قضايا شائكة مثل دعوات المصالحة أو قانون التظاهر.

وفي مواقف ومناسباتٍ عدة، ترك الببلاوي الأمور تسير بقوة الدفع، وسط أحداث تتطلب الحزم والتحرك السريع الفعال، مثل تخريب الجامعات وغياب الاستثمارات وتراجع السياحة، وفشل وسوء إدارة الإعلام، وارتفاع الأسعار، وتوقف المصانع، والعبث في ملف النقابات العمالية، وتدهور الخدمات الصحية، وأزمة النظافة، وفضائح الرياضة، فضلاً عن غياب تمكين الشباب في المواقع الحكومية المهمة[125].

---

[125] أحمد باشا، حازم الببلاوي .. رئيس الحكومة الانتقامية!، جريدة "روز اليوسف"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.

ولعل ما ساعد على ضعف الأداء الحكومي لوزارة الببلاوي، غياب الرؤية والهدف والتخطيط الاستراتيجي، وغياب التواصل مع المواطنين والتباطؤ الشديد في اتخاذ القرارات واعتبار الحكومة نفسها حكومة انتقالية مؤقتة، ومن ثم لجأت إلى تسيير الأعمال وعدم القدرة لمواجهة المشكلات والفساد والعشوائيات وتبوير الأراضي الزراعية. سارت حكومة الببلاوي على خطى الحكومات السابقة دون تغيير أو تعديل، وبالتالي جاء الأداء باهتـــاً، حيث ظلت نحو ثلاثين يومـــاً بدون أي أداء أو تحرك اقتصادي، ثم بدأت بعد ذلك بتحركات على مستوى الملف الاقتصادي.

طبقـــاً للتقرير المالي لوزارة المالية لشهر سبتمبر عام **2013**، فإن إجمالي بند المصروفات خلال الأشهر الثلاثة الأولى للموازنة العامة للدولة للعام المالي **2014/2013**، فإن الإنفاق أصبح **74** مليار جنيه مقارنة بنحو **66.3** مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي **2013/2012**، وبلغت نسبة الزيادة **11.4%** في المصروفات، في حين أن إيرادات الدولة خلال الربع الأول من العام المالي المذكور (من يونيو حتى سبتمبر) لم تتجاوز **34.18** مليار وهذا ما يدل على ضعف الأداء الحكومي[126].

لم تتخذ حكومة الببلاوي قرارات وحلولاً حاسمة لإشكالية عجز الموازنة المصرية وانفجار الدين العام وإعادة صياغة العلاقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية مع دول الخليج وتركيا وإيران، أو حسم

[126] حكومة الببلاوي بلا "كرامات"!، مصدر سابق.

ملفات الطاقة والأراضي مع المستثمرين أو هيكلة شركات القطاع العام، أو وضع رؤية الدولة حول شركات القطاع العام التي صدرت أحكام قضائية بعودهما للحكومة مرة أخرى، أو صياغة منظومة عادلة لترشيد الدعم ومحاربة التهريب وتقنين القطاع الخفي والاقتصاد الموازي، أو ضبط الشارع أمنياً ومرورياً واستعادة الأمن أو تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، فضلاً عن عدم إصدار أي قوانين ترسخ للعدالة الانتقالية على الرغم من وجود وزارة تحمل اسم (العدالة الانتقالية).

فوق هذا كله، لم تقم الحكومة باتخاذ خطوات جادة نحو مشكلات وهموم المواطن اليومية مع المرور والنظافة والفساد الإداري والأمن.

كذلك في ملف الصحافة الكثير، حيث ظل رؤساء التحرير الذين اختارهم حكومة الإخوان المسلمين في أماكنهم لفترة طويلة، في تواطؤ واضح من الحكومة والمجلس الأعلى للصحافة، كما تأخر عزل القيادات الجامعية الإخوانية (4 رؤساء جامعات + 30 نائباً وعميدًا ووكيل كلية)، مما كان سبباً في تردي الأوضاع واضطرابها في الجامعات.

من المؤسف أن حكومة الببلاوي استنسخت أخطاء عهد الإخوان المسلمين، ومظاهر ذلك متعددة، ومنها:

القرار الذي أصدره وزير الرياضة طاهر أبوزيد بحل مجلس إدارة النادي الأهلي وإحالته إلى التحقيق يشبه إلى حد كبير القرارات الإخوانية في آخر أيام حكمهم، يشبه مثلاً قرار تعيين وزير للثقافة

غريب عن الوسط الثقافي، شن حملة أقال خلالها قيادات الوزارة ثم أحالهم للتحقيق كما فعل مع إيناس عبدالدايم وغيرها.

ربما تكون هناك اهامات موجهة لهذه القيادات مثلما هناك احتمال بوجود اهامات جادة أو مزعومة ضد بعض أعضاء مجلس إدارة النادي الأهلي، لكن العبرة هنا هي القرار السياسي وتوقيته ومغزاه.

تعرض الإخوان المسلمون لانتقادات؛ لأهم عينوا محافظــًا للأقصر كان ينتمي إلى الجماعة الإسلامية التي ارتكبت مذبحة الأقصر الشهيرة ضد السائحين في 17 نوفمبر1997، لكن حكومة الببلاوي عينت وزراء ومسؤولين اصطدموا بقوى مجتمعية كبيرة ودخلوا في معارك عبثية خرجت منها الحكومة خاسرة.

واجه الإخوان انتقادات؛ لأهم حاولوا السيطرة على الجامعات وأخونتها، لكن حكومة الببلاوي كادت تخسر الطلاب جميعهم.

يبدو مفهومــًا أن تدخل الحكومة وأجهزها في صدام واسع مع طلاب الإخوان؛ لأهم لا يعترفون بقانون التظاهر، أو بشرعية نظام 30 يونيو، لكن البعض تساءل: ما هي الحكمة أن تخسر الحكومة بقية الشباب من مختلف التيارات السياسية؟!

التمس البعض للحكومة وأجهزها أعذارًا من عينة أها لا تريد أن تخسر هيبتها ويجب أن تطبق القانون.

علينا أن نتذكر أن هذا ما قاله مبارك أيضــًا وحبيب العادلي في أيامهما الأخيرة، وعندما ثار الشعب على النظام سقط كل شيء بما في ذلك الهيبة والشرعية.

السياسة هي فن المواءمة والوصول إلى الحلول الوسط واتخاذ القرار السليم في التوقيت السليم، وبالتالي فإن العجرفة والتمترس حول الآراء الحادة والمتصلبة لن تضر إلا صاحبها.

انتقد البعض الإخوان في أيامهم الأخيرة؛ لأنهم أصروا على خسارة كل قوى المجتمع الأساسية بما فيهم بعض الحلفاء مثل حزب النور، وعاشوا بمفردهم وسط جزيرة منعزلة، معتقدين أنهم قادرون على الاستمرار.

إلا أن حكومة الببلاوي بدأت تدخل في صدامات عبثية مع قوى أساسية كانت رقمـــاً مهمـــاً في ثورة 30 يونيو.

وتساءل عماد الدين حسين: ما الذي تستفيده الحكومة وأجهزتها مثلاً من مهاجمة التيار الشعبي وزعيمه حمدين صباحي؟، ولماذا يتم ترك بعض الأبواق لمهاجمته والسخرية منه؟ ولماذا يتم التعامل مع أحزاب وقوى وشخصيات ليبرالية مدنية بهذه الطريقة وكأنهم مجرد أرقام أدت دورها وعليها الانزواء؟![127]

أخطاء فادحة تتوارى أمامها أي منجزات.

في منتصف ديسمبر 2013، نشرت حكومة الببلاوي تقريرًا في 25 صفحة، يرصد إنجازاتها بعد خمسة أشهر من توليها المسؤولية، وذلك في المجالات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتنفيذ بعض المشروعات القومية وتطوير البنية التحتية، والإصلاحات التشريعية

---

[127] عماد الدين حسين، الحكومة تستنسخ أخطاء الإخوان، جريدة "الشروق"، القاهرة، 1 فبراير 2014.

وتنفيذ بعض الأحكام القضائية، لكنها أغفلت ارتفاع الدين الخارجي والداخلي وزيادة عجز الموازنة.

واعتبرت الحكومة أن الإعلان عن الحد الأدنى للأجور أهم إنجازاتها في مجال العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى إقرار بعض الحوافز والمزايا للعاملين بالدولة، كما اعتبرت أن زيادة احتياطي النقد الأجنبي وزيادة الصادرات أهم إنجازاتها الاقتصادية.

ورغم إشارة التقرير إلى إقرار الحد الأدنى للموظفين بالحكومة، فإنها فشلت في الاتفاق مع القطاع الخاص على إقرار حد أدنى للعاملين به، كما أنها لم تطبق الحد الأقصى على كبار الموظفين بالهيئات الاقتصادية مثل البنوك، واقتصر تطبيق الحد الذي يبلغ **42** ألف جنيه على العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

وفي المجال التشريعي، ذكرت الحكومة أن قرار مراجعة قرارات العفو الصادرة عن الرئيس السابق محمد مرسي، وإصدار قانون التظاهر من أهم إنجازاتها التشريعية، رغم الانتقادات الكبيرة التي تعرض له قانون التظاهر من قبل الأحزاب والقوى السياسية[128].

الببلاوي هو رجل السياسة الذي صنعه الاقتصاد.

يؤمن بالفكر الليبرالي واقتصاديات السوق المفتوح ويرى أن تاريخ الرأسمالية هو حقـــا تاريخ انتعاش السوق وازدهارها، ولكنه أيضـــا وبنفس القوة هو تاريخ بروز دور الدولة وهيمنتها[129].

---

[128] منصور كامل، الحكومة تنشر إنجازاتها في 25 صفحة والمتحدث الرسمي: لا علاقة لها بالاستفتاء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 ديسمبر 2013.

[129] صلاح السباعي، الببلاوي داخل القفص الحكومي، موقع "البديل" الإلكتروني، 9 يوليو 2013.

وكما توزعت الحياة الجغرافية للرجل بين مصر والكويت وإمارة أبوظبي، انقسمت أيضاً حياته العملية بين التدريس وإدراة المؤسسات المالية والاقتصادية ، العمل كمستشار لدى هيئات حكومية ومنظمات دولية كان من بينها تعيينه أميناً تنفيذياً للجنة الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، ما بين عاميّ **1995** و**2001**.

بعد ثورة **25** يناير، التقت المرجعية الاقتصادية للببلاوي مع حاجة ساسة تلك الفترة لمن يدير ويدبر شؤون المال المصري على عهد الحكومة الانتقالية التي رأسها د. عصام شرف في شهر يوليو **2011**.

إلا أنه بعد ثلاثة أشهر من تعيينه نائب رئيس الوزراء وزير المالية، قدم الببلاوي في **11** أكتوبر **2011** استقالته من الحكومة، احتجاجاً على أحداث ماسبيرو الدامية، التي راح ضحيتها **28** شخصاً، لكن رئيس المجلس العسكري – حينذاك– المشير حسين طنطاوي رفض قبول تلك الاستقالة.

"كان شعوري منذ وليت منصب الوزارة هو أنني حبيس قفص حكومي استمر لأربعة أشهر بالكمال والتمام، حيث بدأ الأمر مع أداء القسم في **21** يوليو، وانتهى بتقديم الوزارة استقالتها في **21** نوفمبر **2011**"[130].

---

[130] د. حازم الببلاوي، أربعة شهور في قفص الحكومة، دار الشروق، القاهرة، 2012.

بهذه الكلمات استهل الببلاوي، كتابه "أربعة شهور في قفص الحكومة" الذي تحدث فيه عن التحديات التي واجهته كوزير للمالية ورئيس للمجموعة الوزارية الاقتصادية.

ربما يكون القاسم المشترك بين استقالته من حكومة عصام شرف، وتوليه رئاسة الحكومة بعد ثورة 30 يونيو، هو وجوده في حكومات انتقالية تحاول قيادة الدفة نحو بر الاستقرار والتنمية وسط محيط هادر من الأحداث الدامية والاحتجاجات.

يتمتع الببلاوي بعقلية مفكر اقتصادي أو فيلسوف اقتصادي، حسب تعبير البعض، وهو صاحب علاقات عربية ودولية قوية، وقيادة بارزة في الحزب المصري الديمقراطي ولديه رؤية استراتيجية اقتصادية وحلول مقترحة للمشكلات الراهنة.

يعد حازم الببلاوي أول من وضع مشروع قانون للحد الأقصى للأجور، وربطه بالحد الأدنى، ونفذته حكومة د. كمال الجنزوري بعد ذلك، مع تعديل بسيط، ورفض الببلاوي تشكيل الحكومة بعد استقالة عصام شرف بطلب من الفريق سامي عنان، رئيس أركان القوات المسلحة وقتها، حتى لا يقال إنه كان محرضـاً على استقالة الحكومة بكاملها، ليشكل هو حكومة جديدة[131].

اسم حازم الببلاوي ظل له حضور في الساحة السياسية والاقتصادية المصرية، من خلال إبداء المواقف من الأوضاع، وتمرير

---

[131] محسن عبدالرازق، بروفايل: "الببلاوي".. فيلسوف اقتصادي بدرجة رئيس وزراء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 يوليو 2013.

الرسائل حيال ما كانت تشهده مصر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي[132].

ولد حازم عبدالعزيز الببلاوي في 17 أكتوبر 1936، وكان نائبًا سابقًا لرئيس حزب الجبهة الديمقراطية، ومستشار صندوق النقد العربي بأبوظبي.

حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام 1957، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي عام 1958، ودبلوم في الدراسات العليا في القانون العام في العام التالي من جامعة القاهرة.

واصل مسيرة التحصيل العلمي، حتى حصل على دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية من جامعة غرونوبل بفرنسا عام 1961، ودكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس عام 1964. نال عددًا كبيرًا من الجوائز والأوسمة، منها جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الاقتصاد على مستوى الوطن العربي عام 1983، ووسام جوقة الشرف من فرنسا عام 1992، ووسام ليوبولد من بلجيكا في العام نفسه، بالإضافة إلى وسام الأرز من لبنان عام 2001.

حاضر الببلاوي في العديد من الجامعات المصرية والأجنبية، وهو مؤلف عدد من الكتب الاقتصادية بالعربية والفرنسية والإنجليزية. غير

---

[132] عبدالله إيماسي، حازم الببلاوي.. سياسي صنعه الاقتصاد، موقع "الحرة" الإلكتروني، 9 يوليو 2013.

أنه منذ رئاسته الحكومة لم يتحدث كثيرًا إلى جموع المواطنين، لشرح المستجدات ورسم ملامح خطط المستقبل.

بل إنه لم يول ملف العدالة الانتقالية الاهتمام المرجو، رغم استحداث حقيبة تحمل هذا الاسم في حكومته، أسندت إلى المستشار محمد أمين المهدي. ويكفي أن نشير إلى أنه بعد ستة أشهر كاملة من تشكيل الحكومة، أصدر الببلاوي قرارًا بتحديد مهام وزارة العدالة الانتقالية.

تحدد المادة الأولى من القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية، أهداف تلك الوزارة في ست نقاط، هي ضمان العبور الآمن للمرحلة الانتقالية، التي تمر بها البلاد بأقل تكلفة، وأكثر عائدًا على نحو يدعم الوحدة الوطنية، ويحقق المصالحة الوطنية الشاملة، وتحديد المسائل والموضوعات، التي تؤثر في وحدة نسيج المجتمع، ووضع حلول جذرية لها وآليات تنفيذها، وترسيخ قواعد المساءلة، ومعنى العدالة، ودعم احترام حقوق الإنسان، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، ونشر ثقافة التسامح، والعيش المشترك، وتكريم المضارين من انتهاكات حقوق الإنسان في الفترات السابقة على المرحلة الانتقالية، والعمل على جبر الإضرار ماديًا ومعنويًا، والإصلاح والتطوير المؤسسي الكامل بما يضمن بناء نظام ديمقراطي يرسخ لقيم الديمقراطية، التي تقوم على المشاركة، وقيم الإدارة الرشيدة.

وتوضح المادة الثانية اختصاصات الوزارة بأنها رسم سياستها العامة في إطار الأهداف المقررة لها، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة، ومتابعة تنفيذ هذه

الخطط، وتقييم نتائجها، ودراسة وإعداد مشروعات القوانين ذات الصلة بشؤون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ومتابعة تنفيذ أحكامها، وتنظيم سبل كشف الحقائق عن طريق المصارحة والمصالحة الوطنية، واقتراح الآليات والتشريعات التي تضمن الترسيخ لأنظمة تحترم حقوق المواطن، ووضع الضمانات الفاعلة لترضية من انتهكت حقوقه وفقـاً لما يتضمنه قانون خاص بذلك، وتنمية وتدعيم الحقوق العامة للمواطن على جميع المستويات، وتفعيل وتطوير البناء المؤسسي للعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، وما تستلزمه من أجهزة ولجان[133].

فهل تحقق شيء من ذلك؟

بعد الموافقة الشعبية على الدستور المصري في منتصف يناير 2014، ذهب د. حازم الببلاوي إلى رئاسة الجمهورية والتقى مع المستشار عدلى منصور وقدم إليه التهنئة بالدستور، وقال له إن مهمته تكللت بإنجاز دستور الثورة وطلب من الرئيس المؤقت قبول استقالته. المستشار منصور أشاد بالببلاوي وحكومته وقدر الظروف الصعبة التي عملت فيها وطلب منه الاستمرار في المنصب.

في 22 فبراير 2014 التقى الاثنان مجددًا، وكانت التلميحات هي ضرورة أن تقدم الحكومة استقالتها بالكامل.

---

[133] رجب جلال، رئيس الحكومة يحدد مهام "المهدي" بعد 6 أشهر على تعيينه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 يناير 2014.

قبل هذه المفأجاة كان الاتفاق هو إجراء تعديل وزاري اختلف كثيرون في حجمه، وإن كان بعضهم أكد أنه سيكون محدودًا ولن يتجاوز ثماني حقائب على أقصى تقدير.

السؤال هو: ما الذي تغير في الفترة ما بعد إنجاز الدستور وحتى قبول استقالة الببلاوي وحكومته؟

المؤكد أن هناك تغيرات كثيرة حدثت، لعل أهمها ارتفاع معدل الإضرابات العمالية والفئوية والاجتماعية والنقابية، إضافة إلى تزايد معدلات الإرهاب.

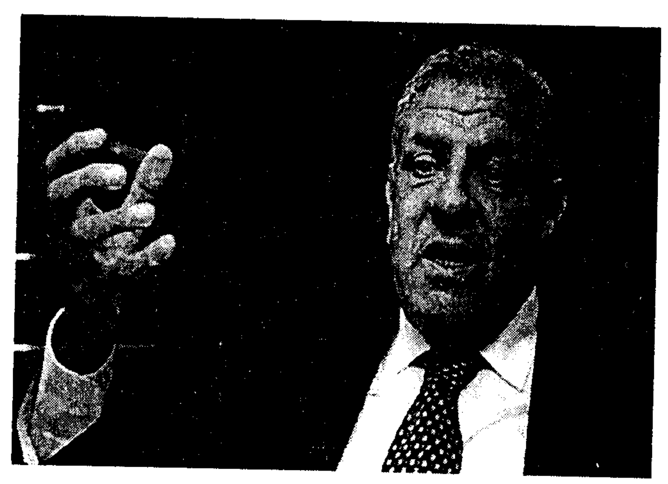
ربما كانت هناك رؤية تقول إنه صار مطلوبـــًا وجه جديد يتماشى مع مرحلة ترشح المشير عبدالفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية.

والأكثر تأكيدًا أن من حق رئاسة الجمهورية وأهل الحُكم أن يقوموا بتغيير الحكومة ورئيسها.. ويعلنوا سبب ذلك للشعب، لكن الخلاف فقط هو الطريقة التي تم بها الأمر[134]، وتركت جروحـــًا وندوبـــًا كثيرة في نفوس الببلاوي ومعظم أعضاء حكومته.

مجددًا، بدا الببلاوي حبيس قفص الحكومة.

---

[134] عماد الدين حسين، طريقة خروج غير لائقة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 1 مارس 2014.



إبراهيم محلب.. في فخ التفاصيل



يمثل اختيار المهندس إبراهيم محلب لمنصب رئيس الوزراء خلفـــًا للدكتور حازم الببلاوي، جزءًا من الصورة التي أخذت تتشكل تدريجيـــًا بعد ثلاثة أعوام على ثورة 25 يناير.

محلب هو ابن "النظام"، وبالتحديد في سنوات الإعداد لنقل الحُكم من الأب إلى الابن، وكان بالضبط من مجموعات الموظفين الكبار الذين يزرعون نفوذهم في شركاتهم بالانتماء إلى لجنة السياسات "حضانة سلطة جمال مبارك"، وبالتالي يثبتون دعائم الجهاز السياسي للحاكم في فترات تمرينه.

صعود المهندس محلب الوظيفي ارتبط بهذه المرحلة، ولأن القرب السياسي والوظيفي لم يكن منفصلاً عن القرب من العائلة التي كانت حاكمة، فإنه لم يكن غريبـــًا أن يكون اسم المهندس على قائمة الاتهامات في قضية القصور الرئاسية، فالاقتراب هو دخول الدائرة.. وربما تكون ذكيـــًا أو مجرد خبير أو مترددًا في السياسة ومندفعـــًا في الوظيفة، لكنه اقتراب من دائرة هي مركز النظام وعقله وروحه.

جاء محلب لرئاسة الحكومة بعد أن أرهق الجهاز البيروقراطي حكومة الببلاوي بشخصياتها من سياسيين لم يكن لديهم طوال حياتهم – ربما باستثناء د. زياد بهاء الدين– إلا خطاب الاحتجاج والنقد على نظام مبارك؛ وعندما وصلت هذه الشخصيات إلى موقع الحكم

والسلطة تصورت أن وصولها بالحكم وحده يمكن أن يكون بديلاً عن التغيير والخيال المتحرر من "سلطوية" الدولة.

محلب لم يكن من ملائكة الدولة الحائرين الذين صدموا الجميع بسلطويتهم، وإنما من أبناء نظام مبارك القادمين من الخلف بدعاية ممنهجة عن "الوزير النشيط" صاحب الإنجازات الصامت؛ "رجل الدولة" الذي يفهم في الدولة[135].

كان محلب في منطقة وحده باعتباره رجل إنجازات. لم يذكر أحد إنجازاته، لكن الإلحاح على الوصف وفي ظل الانشغال بمتاهات حكومة الببلاوي التي وصِفت بأنها حكومة الثورة في حين شهدت شهورها المريرة إلقاء القبض على الثوار وإصدار أحكام وقوانين تقمع الثورة والثوار.

إن السؤال السخيف والمهين الذي رددته ألسنة بعض المتهافتين والمتثاقفين ممن يطلق عليهم "النخبة" حول من يصلح لتولي رئاسة الحكومة في تلك اللحظة غير رجل مثل إبراهيم محلب، هو دليلٌ ساطع على أننا مازلنا نعيش في زمن ونمط تفكير كنا نظن أو ربما نتوهم أننا فارقناه بلا رجعة، فإذا به هو من يدير الوطن ومقدراته ويرسم مستقبله وتلك ذروة الملهاة أو المأساة، سمها ما شئت.

محلب استهل تصريحاته عقب تكليفه بتشكيل الوزارة، بالقول إن أبرز أولويات حكومته هو تنفيذ خارطة الطريق، وتحسين الظروف

[135] وائل عبدالفتاح، الدولة.. كـــ"شركة"، مصدر سابق.

المعيشية للمصريين وخاصة الخدمات، إضافة إلى إحلال الأمن والاستقرار ودحر الإرهاب لتهيئة الطريق للاستثمار وعودة السياحة.

وقال: أتولى رئاسة الحكومة وفقـًا للشرعية التي منحها الشعب في الاستفتاء على الدستور، والتزامـًا بالواجب الوطني في لحظة فارقة من تاريخ الوطن، وأعاهد الله أن أكون خادمـًا أمينـًا للشعب متوكلاً على الله، وأعول على الشعب في دعمه لتنفيذ هذه المهمة، ونحن يجب أن نعي الظروف التي نعيشها ومحدودية مواردنا، ونريد بناء البلد، ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به، فهناك محدودية للموارد لكن لدينا مستقبل واعد ولا نريد أن نكون معولاً لهدم مصر. مطالبـًا الشعب بالصبر والتحمل[136].

اللافت في تشكيل حكومة المهندس إبراهيم محلب، أنها حكومة تكنوقراط بامتياز تكاد تعلن براءتها الكاملة من السياسة والعمل الحزبي. حتى منير فخري عبدالنور الوفدي الشهير أبـًا عن جد، يتعامل معه الرأي العام باعتباره شخصية عامة ولا يلتفت أحد لكونه حزبيـًا من أقطاب الحزب العريق. حتى بعض محاولات إبراهيم محلب في ضم بعض الساسة لحكومته، ولو بشكل رمزي، مثل أسامة الغزالي حرب لحقيبة الثقافة، قوبلت هذه المحاولات بالرفض العنيف، في مقابل خروج الساسة الثلاثة الكبار في حكومة الببلاوي، حسام عيسى وأحمد البرعي وكمال أبو عيطة، وإذا أضفنا لهم الدكتور حازم

---

[136] فتحية الدخاخني، محلب رئيسـًا للحكومة السادسة بعد الثورة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 فبراير 2014.

الببلاوي نفسه، فإن تغيير الحكومة الانتقالية بأُخرى انتقالية، استهدف بالدرجة الأولى نزع فتيل السياسة من حكومة تسيير الأعمال، حتى انتخاب رئيس جديد للبلاد[137].

إذا نظرنا سريعـــاً لتواريخ بعض الوزراء الجدد في حكومة محلب، نكتشف بسهولة مدى ارتباطهم بأجساد الوزارات التي أسندت لهم؛ إذ إن هاني قدري هو رجل المالية الفاهم والمدرك لشؤون وتفاصيل الموازنة المصرية، وناهد حسن عشري وكيلة لوزارة القوى العاملة والمسؤولة منذ فترة عن التفاوض مع العمال، حتى غادة والي التي جاءت من خارج المشهد البيروقراطي، فهي أيضـــاً كانت ابنة لمؤسسة دولية كانت تتعامل بشكل دائم مع وزارة التضامن الاجتماعي، والأمر لا يختلف في بقية ترشيحات محلب، وهو ما يعني ببساطة عودة الحكومة لصورها التقليدية كجهاز تنفيذي لحاكم أو رئيس، على العكس تمامـــاً من حكومة الببلاوي، الذي كان رئيسها شخصيـــاً أقرب للمفكر السياسي، حتى نائباه اللذان اختارهما من البداية، حسام عيسى وزياد بهاء الدين، يمكن وصفهما بسهولة بأنهما من أصحاب الأفكار ومن أبطال العمل العام، وهو الأمر الذي لا يمكن العثور عليه في حكومة محلب، باستثناء منير فخري عبدالنور.

استهلك محلب نفسه كثيرًا، واستهلك مصر معه في زيارة مواقع ومنشآت ومشروعات قديمة وضع حجر أساسها وربما افتتحها أو

---

[137] عمرو خفاجي، براءة من السياسة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 مارس 2014.

زارها وزراء قبله، ولا تحتاج كل هذه الضجة. لم يكن المصريون بحاجة لأن يركب رئيس وزرائهم جملاً في صحراء الأهرام أو يقود سيارة جيب "شيروكي" في مصنع بحلوان أو ينطلق بموكب لزيارة مستشفى أو حديقة أو بستان. المصريون بحاجة إلى رجل بارع في إدارة الأزمات، والتفكير الخططي السليم لمشروعات الغد، لا يهدر وقته وجهده في قضايا ومهام ومأموريات يمكن أن يحلها ويقوم بها وكيل وزارة أو مدير إدارة أو حتى مسؤول صغير في وزارة العدالة الانتقالية التي لا نعرف لها دورًا[138].

في مستهل مهمته، دعا محلب إلى وقف الاحتجاجات والاضرابات، لإعطاء الأمة استراحة لإعادة البناء بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاضطرابات القاتلة، وهي الدعوة التي طلبها هو وأسلافه ولكن دون جدوى.

وردد محلب النداء الذي سبقه إليه أسلافه بعد عام 2011، وأثبت فشله في تهدئة موجة الاحتجاجات والإضرابات المستمرة منذ ذلك الحين، حتى وصل الأمر لانخراط كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، في البكاء أثناء مناقشته المحنة الاقتصادية في مصر.

عادة ما يواجه المحتجون اتهامات بتدميرهم الاقتصاد، بينما هم يلومون سوء إدارة الحكومة، وفشلها في حل الصعوبات، المتمثلة في البطالة والتضخم وزيادة معدل الجريمة. وبالإضافة إلى المشكلات

---

[138] سامي صبري، محلب.. واللهو الخفي، جريدة "الوفد"، القاهرة، 17 مايو 2014.

الاقتصادية، تواجه مصر خطر الإرهاب في سيناء، وكذلك موجة من التفجيرات في المدن، وخاصة القاهرة.

غير أن القرار الأخطر الذي اتخذته حكومة محلب كان رفع أسعار الطاقة والكهرباء. هذه الأسعار مثل كرة البلياردو، تعني ببساطة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ووسائل النقل، والخدمات المختلفة. في تقدير محلب إن "حصيلة رفع أسعار الطاقة في الموازنة الجديدة ستوفر **51** مليار جنيه، وستتم إضافة **22** مليارًا لحصيلة قطاعي الصحة والتعليم"[139]. محلب الذي يصر على وصف حكومته - الأولى والثانية- بأنها "حكومة حرب" تجاهل أن الفقراء والطبقات المتوسطة بشرائحها الدنيا والمتوسطة وربما العليا، ستكون الأكثر تأثرًا بهذه الإجراءات.

وإذا كان انقطاع التيار الكهربائي قد غذى السخط ضد محمد مرسي قبل عزله، فإن شكاوى المصريين من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي تصاعدت منذ مطلع **2014** وصولاً إلى فترة حكومة محلب، في وقتٍ أوضحت فيه التقارير الإعلامية أن مشكلة نقص الوقود أخذت تؤثر على مناطق خارج القاهرة.

في ظل أوضاع استثنائية مرتبكة في مصر، خرجت علينا حكومة محلب بقرار كارثي بالموافقة على استيراد الفحم واستخدامه كوقود في مصر، رغم تحذيرات مستمرة لم تنقطع من كل المتخصصين في

---

[139] منصور كامل، "محلب": رفع أسعار الوقود يوفر **51** مليار جنيه لـــ"الموازنة"، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 5 يوليو **2014**.

قضايا الطاقة والبيئة، ورغم اعتراضات من وزيري البيئة والسياحة بسبب الآثار الكارثية لهذا القرار على مستقبل التنمية في مصر. فبينما يسعى العالم للتخلص من الفحم باعتباره مصدر الطاقة الأكثر خطورة على البيئة وصحة الإنسان، وبينما يسعى العالم للانتقال إلى عصر الطاقات المتجددة النظيفة والتي لم يتم استغلالها بشكل كاف بعد، طلعت علينا الحكومة المؤقتة بقرار عشوائي ترجع به بمصر إلى الوراء مرة أخرى إلى عصر الفحم.

إن إصدار هذا القرار بهذه السرعة، وبعد ضرب الحائط بكل الدراسات التي حذرت من استخدام الفحم، أثار الكثير من علامات الاستفهام، خاصة أن مصر ليست لديها بنية تحتية جاهزة لاستيراد الفحم ونقله وتداوله واستخدامه في مصانع الأسمنت وغيرها من الصناعات المنتشرة في محافظات مصر، واستكمال هذه البنية التحتية يستغرق سنوات، ويحتاج لاستثمار الملايين من الدولارات.

وإذا كان محلب قد حرص على تعزيز الانطباع المأخوذ عنه كرجل نشيط في لقاءاته واجتماعاته بل وجولاته الخارجية، فإن حكومته فشلت على الصعيد الأمني، ولم تتمكن من استعادة الاستقرار في ظل الاحتجاجات المؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين في الشوارع والجامعات.

على الصعيد الاجتماعي، ظلت دائرة الفقر تتسع والغلاء يفترس الغلابة والاحتكار يكشف عن نفسه في كم السلع وتحديد سعرها. أما على الصعيد العمالي، فقد فشلت مفاوضات محلب مع العمال وعجز

عن امتصاص غضبهم من أجل إقناعهم بوقف اعتصاماتهم واحتجاجاتهم التي ظلت تعبر عن نفسها يوميـًا في شركة طنطا للكتان وغزل شبين وشركة المراجل البخارية ومصنع الحديد والصلب.

على صعيد الطاقة الكهربائية، حدث ولا حرج، فقد شهدت جميع المحافظات انقطاعـًا متواصلاً للكهرباء وصل في بعض المناطق إلى أكثر من **4** ساعات يوميـًا. لم نشهد تطورًا حقيقيـًا لحل أزمة المياه ومشروع سد النهضة الإثيوبي، ناهيك عن فشل محلب وحكومته في إقرار الحد الأقصى للأجور والتخلص من المستشارين القانونيين المنتدبين من الهيئات القضائية إلى المصالح الحكومية، وإقرار الضرائب التصاعدية.

ولا شك أن القرار الذي اتخذه محلب، باعتبار، اليوم الثاني من انتخابات الرئاسة للعام **2014** إجازة رسمية للعاملين في الدولة، استجابة لرغبة الجماهير للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، لم يكن سوى قرار مخالف لما ادعاه محلب وحكومته، بأنها حكومة العمل وبذل الجهد، باعتباره تكلفة اقتصادية باهظة، وإهدارًا للمال العام.

محلب، ظل يدعو المواطنين منذ أن كان وزيرًا للإسكان إلى ضرورة العمل وبذل الجهد، لتحقيق أهداف ثورتيّ **25** يناير و**30** يونيو، واتخذ قرارات لا تصب في ذلك الاتجاه، وجاءت عكس اتجاه برامج وتصريحات رسمية تحض على ضرورة العمل من أجل العبور بالبلاد من مرحلة عنق الزجاجة، إضافة إلى ذلك جاء ذلك القرار بنتائج عكسية على مشاركة المواطنين في عملية التصويت، واختاروا الراحة والبقاء في المنزل في يوم الإجازة.

ورغم حالة الترحاب التي قوبل بها قرار رئيس الحكومة في أوساط المواطنين، فإنه قوبل باستنكار شديد داخل الأوساط الاقتصادية. اعتبر هؤلاء أن تكلفة يوم الإجازة من العمل مرعبة؛ إذ إنها تكلف خزانة الدولة ما يزيد على ملياريّ جنيه، حسب الموازنة العامة للدولة التي أعلنتها الحكومة[140].

في تفاصيل حياة المهندس إبراهيم محلب، تتقاطع حكايات متشابهة مع حياة وزراء ومسؤولين آخرين في مصر.

تلك الحكايات والمصائر المتشابهة - إلى حد التطابق أحياناً- تستحق القراءة والتأمل.

إبراهيم محلب من مواليد عام 1949، وهي نفس السنة التي تخرج فيها كل من الرئيس الأسبق حسني مبارك ووزير الدفاع الراحل المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة في الكلية الحربية. وهو أيضاً العام الذي شهد بداية التعارف ثم الصداقة بين الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر.

بدا محلب - بشكلٍ ما- نموذجاً للإدارة على طريقة شركة "المقاولين العرب"، أي إنجاز ما يمكن أن يراه الناس ويلمسه العامة، في الشوارع والطرق والأنفاق والكباري. هنا تكون الإشادة جاهزة بتحقيق المرئي والمنظور، في ظل تواضع أداء وزراء آخرين أو عملهم الذي يصعب قياس تأثيره بالنسبة لرجل الشارع العادي. اختيار

---

[140] علاء الدين حافظ، إجازة "محلب" تكبد الدولة خسائر 2 مليار جنيه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 مايو 2014.

محلب أوحى بحنين إلى فترة عثمان أحمد عثمان أيام السادات، أو صعود نجوم المقاولات في دائرة مبارك، من إبراهيم سليمان إلى هشام طلعت مصطفى، وكلها فترات من فترات الفشل المتعددة في تاريخ هذه الدولة.

وإذا كان إبراهيم محلب قد شغل من قبل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب، فإنه لم يكن الأول الذي يأتي من هذه الشركة إلى الوزارة، وإن يكن أول من يكلف برئاسة حكومة من قيادات شركة "المقاولين العرب".

في الصدارة، يبرز اسم "المعلم" عثمان أحمد عثمان، الذي التحق بكلية الهندسة في جامعة القاهرة بشهادة فقر في عام 1935؛ إذ لم يكن يملك قيمة المصروفات المقررة وكانت 40 جنيهاً. وأقام في شقة شقيقته المتزوجة من الشيخ علي حسب الله، الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف. والشقة تقع تحت الربع بباب الخلق، وكان شقيقه إبراهيم عثمان الطالب أيضاً بكلية الهندسة يقيم في هذه الشقة. وشقيقته هذه هي والدة وزير الإسكان سابقاً صلاح حسب الله، والدكتور عبدالمنعم حسب الله، الذي شغل منصب المدير التخصصي لشركة المقاولون العرب[141].

غير أن المهندس عثمان أحمد عثمان نجح بعد سنوات من العمل الدؤوب في تأسيس شركة "المقاولين العرب"، التي شقت طريقها حتى أصبحت من كبريات شركات المقاولات في المنطقة العربية.

---

[141] د. ياسر ثابت، صديق الرئيس، دار ميريت، القاهرة، 2014.

ويحكي عثمان أحمد عثمان في مذكراته عن استدعاء الرئيس أنور السادات له في أكتوبر 1973. في نهاية تلك المقابلة، قال له السادات: "عثمان، أنا عاوزك وزير تعمير عشان أضمن إن كل حاجة تمشي مضبوط".

هكذا اختير عثمان وزيرًا للتعمير في حكومة د. عبدالقادر حاتم في 28 أكتوبر 1973، ليظل في الوزارة لمدة ثلاث سنوات عاصر أثناءها ثلاث حكومات متعاقبة. فقد اختير وزيرًا للإسكان والتعمير في حكومة د. عبدالعزيز حجازي في 26 سبتمبر 1974، ثم احتفظ بالحقيبة الوزارية نفسها في حكومة ممدوح سالم في 16 إبريل 1975، إلى أن خرج من الوزارة في نوفمبر 1976.

وتمامًا مثل عثمان أحمد عثمان، تولى محلب رئاسة نادي المقاولين العرب. في عهد عثمان، بدأ النادي من الصفر وبدون ظهير جماهيري، ثم انطلق ليحقق في عصره الذهبي بطولات محلية وإفريقية. وفي عهد محلب، بدأت مسيرة اللاعب الدولي محمد صلاح في نادي المقاولين العرب، قبل أن يتألق في سويسرا، ويستقر في نادي تشيلسي الإنجليزي.

في قائمة وزراء الإسكان أيضًا، جاء صلاح حسب الله (1993) من رئاسة مجلس إدارة شركة المقاولون العرب.

تخرج المهندس إبراهيم محلب في قسم الهندسة المدنية بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام 1972. هنا تتقاطع مجددًا حكاية وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية إبراهيم محلب مع حكاية عثمان أحمد عثمان، الذي تخرج هو الآخر في هندسة القاهرة.

صعود نجم إبراهيم محلب ، من بوابة وزارة الإسكان وتحقيق منجزات على الأرض، يعيد إلى الأذهان قصة أحد أشهر الوزراء المحبوبين شعبيــًا في تاريخ الحكومات المصرية، ونعني بذلك المهندس حسب الله الكفراوي، الذي تولى أيضــًا وزارة الإسكان والتعمير فــي 26 أكتوبر 1977 وخرج من تشكيل حكومة د. عاطف صدقي الثالثة فــي 4 أكتوبر 1993.

اهتم الكفراوي بالإسكان الشعبي وبناء المدن الجديدة حتى اعتبر البعض أنه "أبو المدن الجديدة"؛ إذ أسس 17 مدينة طوال 17 سنة قضاها وزيرًا (6 أكتوبر، العاشر من رمضان، السادات، دمياط الجديدة، مراقيا، إلخ). وعُرف عنه نظافة اليد وعدم الوقوع فــي فخ فساد الذمم، ما جعله وزيرًا محبوبــًا ورمزًا للوزير المجتهد الذي يحترم نفسه فيحترمه الآخرون.

الكفراوي الذي أُوكِلَت إليه مهمة استصلاح الأراضي إلى جانب عمله وزيرًا للتعمير والإسكان فــي مايو 1980، انسلخ عنه الإسكان فــي حكومتي كمال حسن علي ود. علي لطفي، فيما تبقّى استصلاح الأراضي معه، حتى خرج من الحكومة فــي 1993 وأُسنِدَت مهمة استصلاح الأراضي إلى د. يوسف والي الذي شغل منصب وزير الزراعة.

الكفراوي، هذا الرجل البسيط ببدلته الصيفية وشقته البسيطة التي احتفظ بها منذ سنوات ما قبل الوزارة، قاد جهود إقامة عدد من المشروعات الإسكانية المهمة، وأسس بنك الإسكان والتعمير فــي

عام 1978 بهدف تمويل مشروعات بناء الوحدات السكنية للشباب، وأثمر ذلك عن بناء مليوني وحدة سكنية لمحدودي الدخل. كما وقف وراء مشروع ميناء دمياط الجديد الذي افتُتِحَ رسمياً في 26 يوليو 1986، وبدأ في إنشاء ميناء الدخيلة في محافظة الإسكندرية، وعمل على تنشيط الجمعيات التعاونية للإسكان.

كان حسب الله الكفراوي مقرباً إلى أذهان وقلوب العامة لبساطته وتواضعه ووضوحه، ولأن الناس لمسوا ما أنجزه وشعروا بأنه ليس من هواة إطلاق عصافير الوعود الزائفة في الهواء، لتطير هذه الوعود وتتبخر من الذاكرة سريعاً.

على أي حال، فإن الكفراوي هو أيضاً الوزير الذي أقام مدن الساحل الشمالي وهو الذي أنشأ مارينا وخصص العديد من الوحدات الممتازة للوزراء وكبار المسؤولين. أما الكاتب الصحفي صلاح حافظ فقد كتب يوماً عن حسب الله الكفراوي قائلاً: إنه أعف الناس يدًا وأكثرهم إخلاصاً وصدقاً، وقضية حياته هي بالفعل أن يتيح سقفاً لكل مواطن، والمدن الجديدة بالنسبة إليه معركة حياة أو موت، ولكنه لا يجد وقتاً يراجع فيه شؤون بيته ويكتشف الذين معه والذين ضده.

لكن الناس غفروا له ذلك؛ لأنه هو أيضاً الذي بنى لهم مساكن بأسعار معقولة تناسب دخولهم، ولم يفعل على سبيل المثال كما فعل المهندس صلاح حسب الله، الذي جاء بعده فقدم حلولاً إسكانية تغفل حدود إمكانات وقدرات محدودي الدخل في مصر[142].

---

[142] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2010.

شعبية المهندس محلب ونجاحاته في مجال عمله التي قادته إلى منصب رئيس الوزارة، تُذكرنا أيضًا بقصة صعود أسهم هندسة القاهرة بشكل ملحوظ في واحد من التعديلات الوزارية في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك.

فقد تم تعيين د. محمد نصر الدين علام، ابن هندسة القاهرة وأستاذ هندسة شبكات الري، وزيرًا للري. ونصر الدين علام أستاذ بهندسة القاهرة، التي تخرج فيها رئيس الوزراء في ذلك الوقت د. أحمد نظيف، وتردد أنهما ابنا دفعة واحدة. هكذا شكّلت مجموعة هندسة القاهرة – حينذاك– أبرز لوبي داخل الحكومة، حيث ضمت د. نظيف ود. طارق كامل وزير الاتصالات ود. أحمد درويش وزير التنمية الإدارية ود. هاني هلال وزير التعليم العالي. وبانضمام الوزير د. محمد نصر الدين علام، وصل عدد أعضاء هذا اللوبي إلى خمسة، بينهم رئيس الوزراء في ذلك الوقت.

وفي حكومة د. هشام قنديل خلال عهد الإخوان المسلمين، صعد نجم وزير التموين د. باسم كمال عودة، وهو أيضًا أستاذ بكلية الهندسة، جامعة القاهرة. كان باسم عودة المثال الأكثر سطوعًا في عهد تلك الحكومة، بفضل ما هو منسوب إليه من نجاحات في وزارته، وإن كان البعض قد جادل بأن تلك النجاحات بها قدرٌ من المبالغة والدعاية.

"ركعتان في السيدة زينب".. هكذا اختتم المهندس إبراهيم محلب، المعروف بنزعته الصوفية عمله في الوزارة، ابتهالاً إلى الله، وأملاً في أن

يُعينه على عمله الجديد خلال المرحلة المقبلة بصفته رئيس الحكومة الجديد.

لعل هذا يُذكرنا بما قام به د. أحمد هيكل، وزير الثقافة الأسبق، الذي بادر فور علمه باختياره للمنصب الوزاري، بالذهاب إلى مسجد سيدنا الحسين لأداء ركعتيّ شكر، والدعاء إلى الله بأن يكون في عونه خلال فترة أدائه لهذه المهمة.

دأب محلب على استخدام "الأتوبيس النهري" من منزله بالمعادي إلى جاردن سيتي، قبل أن يسير حتى مبنى وزارة الإسكان، لمباشرة مهام عمله. سلوكٌ مماثل دأب عليه د. أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس مبارك، الذي اعتاد على استخدام مترو الأنفاق للتنقل، وكان كثيرًا ما يشاهد سائرًا على قدميه قرب مقر وزارة الخارجية القديم في ميدان التحرير، أو في منطقة وسط البلد.

وبقدر ما تنتمي التفاصيل والحكايات والمصائر إلى وجوه تولت مراكز المسؤولية في حكومات مصر المتعاقبة ومواقع صنع القرار، بقدر ما قد تكون تلك التفاصيل الدقيقة مؤشرًا – ضمن مؤشرات أخرى– يمكن أن نسترشد به لقراءة ما بين السطور ونحن نتابع مسيرة إبراهيم محلب إلى رئاسة الوزراء وما يعنيه ذلك من تحديات وتطلعات.

سيرة موجزة

ياسر ثابت، صحفي مصري، من مواليد ألمانيا عام **1964**.

حاصل على درجة الدكتوراه في الصحافة عام **2000**.

عمل مديرًا للأخبار في قناة سكاي نيوز عربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (**2011**)، ومنتجـًا أول للأخبار في قناة الجزيرة في قطر (**2002**)، ورئيسـًا لتحرير غرفة الأخبار في قناة الحرة في الولايات المتحدة (**2007**)، ورئيسـًا للتحرير في قناة العربية في دبي، الإمارات العربية المتحدة (**2007**).

له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

- "الصراع على مصر: ذئاب مبارك والعهد الجديد" (دار كنوز، القاهرة **2014**)
- "أيامنا المنسيـّة" (منشورات ضفاف، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر **2014**)
- "تحت معطف الغرام" (دار اكتب، القاهرة **2014**)
- "مراودة" (دار اكتب، القاهرة **2014**)
- "زمن العائلة: صفقات المال والإخوان والسلطة" (دار ميريت، القاهرة **2014**)
- "صناعة الطاغية: سقوط النخب وبذور الاستبداد" (دار اكتب، القاهرة **2013**)

- "رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي" (دار التنوير، القاهرة 2012)
- "قصة الثروة في مصر" (دار ميريت، القاهرة 2012)، (طبعة ثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة 2013)
- "هيا بنا نلعب: عن الأوطان والأوثان" (دار اكتب، القاهرة 2012)
- "فضة الدهشة: تغريد على غصن تويتر" (دار العين، القاهرة 2012)
- "لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة" (دار العين، القاهرة 2011)
- "جرائم بالحبر السري" (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)
- "حروب كرة القدم" (دار العين، القاهرة 2010)
- "فتوات وأفندية" (دار صفصافة، القاهرة 2010)

- "فيلم مصري طويل" (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)
- "كتاب الرغبة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010)
- "جرائم العاطفة في مصر النازفة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009)
- "يوميات ساحر متقاعد" (دار العين، القاهرة 2009)
- "قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية" (كتاب ميزان، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)
- "جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن" (كتاب "ميزان"، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)
- "ذاكرة القرن العشرين" (مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة 2001)
- "موسوعة كأس العالم" (مدبولي الصغير، القاهرة 1994)

الفهـــــرس

